شرح بر کافیه [illegible]

۴۴

۱

شماره
۶۲۳
فهرست

۱۵۰ قح / ۳

٢

[illegible]

الفرق بين السكوت والصمت أن السكوت في اللغة يستعمل
والصمت في اللغة الفرق بين الإيجاز والاختصار أن الاختصار
في التفاريع والإيجاز في أصل الكلام والفرق بين الكيفيات والشيات أن الكيفيات
يتعلق بالصفات والهيئات يتعلق بالذات والفرق بين النعت والصفة هو أن النعت
ما كان من صفة المخلوقين كالقارب والصفة ما كان فعل الله تعالى كالطول والقصر ونحوهما والفرق بين أنّى
وأنّى وأنا هو أنّ أنّى للتعظيم وأنّى للتهديد وأمّا للتوحيد والتفريد والفرق بين الضد والنقيض
أن الضدين لا بد أن يكونا موجودين وأما النقيضان فيجوز أن يكون أحدهما موجودا والآخر معدوما نحو لا إله إلا الله
فقولنا لا إله نقيض الله ليس بضد والفرق بين الخطاء والسهو أن الخطاء لا يتنبه صاحبه والسهو يتنبه صاحبه
بأدنى تنبيه الفرق بين الاختصار والاقتصار أن الاختصار في الأقوال والاقتصار في الأفعال والسماع والاستعمال
وقد يستعمل بالعكس والفرق بين الماهية والخاصية أن الأول يجوز أن يتبدل وأن لا يزول مثل الألف واللام خاصة الاسم
يجوز أن يزول مثل زيد وأن لا يزول مثل الرجل والثاني لا يزول أبدا مثل خاصية النار أن لا يزول أبدا مثل خاصية
الثالث أن يحرق ولا تجد النار غير محرقه منه مصباح

الفرق بين النقيضين والنقيض أن النقيضان أمر وجودي يقابل أمرا وجوديا والنقيض أمر عدمي يقابل أمرا وجوديا

والفرق بين النعت والصفة أن الصفة يستعمل في المدح والذم والنعت لا يستعمل إلا في المدح

الفرق بين الوصف والصفة أن الوصف قائم بالواصف والصفة قائمة بالموصوف

اعلم أن الفرق بين الرفع والدفع أن الرفع يستعمل قبل وجوده في الكلام والدفع بعد وجوده

[illegible]

٣

تواريخ وفيات السفراء وفحول العلماء الحديث والسابقين وعلماء الرجال والفقهاء المشهورين الى زماننا رحمهم الله

لعلي بن محمد السمري السفير الرابع ولمحمد بن يعقوب الكليني صاحب الكافي ولعلي بن بابويه ابي محمد بن بابويه المشهور يرحمه الله
٣٢٩

لمحمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي صاحب من لا يحضره الفقيه وابن الجنيد المشهور طوبى للمرحوم
٣٨١

للشيخ جعفر بن قولويه استاد المفيد وتلميذ صاحب الكافي رحمه الله الودود
٣٧٠

للشيخ ابي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد رحم المفيد
٤١٣

لعلم الهدى السيد المجتبى المرتضى قدس سره ابدا
٤٣٧

للشيخ الجليل محمد بن الحسن الطوسي صاحب كتابي التهذيب والاستبصار يقدس الله روحه
٤٥٩

لابن الغضائري ثاب عليه الرحمة
٤١١

للنجاشي آن الرحمة عليه
٤٥٠

لخواجه نصير الملة والدين نور الله مرقده
٦٧٢

للمحقق ابي القسم جعفر بن الحسن صاحب الشرايع زبدة المحققين رحمه الله
٦٧٦

للعلامة الحلي الحسن بن يوسف بن علي المطهر طاب ثراه
٧٢٦

للشيخ الشهيد محمد بن مكي ذبيح الله
٧٨٦

للشيخ نور الدين علي بن عبد العالي الفردوس مثويه
٩٣٤

للشيخ زين الدين علي بن احمد الشامي الشهيد الثاني مثوى الشهيد جنة
٩٦٥

للشيخ بهاء الملة والدين محمد العاملي جنة الفردوس مثوى له
١٠٣٠

لمولانا محمد تقي بن المجلسي شهد الجنة مركان تقيا
١٠٧٠

[illegible]

وقوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد

لكنه في صورة النصب مفردا

يعني ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع يعني الافراد كذلك وفيه النكتة كان الشيء على تقدم الوضع على الافراد لكنه ليس كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوزا كما يرتكب في مثل قتل قتيلا (2)

فان قيل هل يستغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي تتبع المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وحاجة الى الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وهي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة والما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما يقال مثلا ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف اما ان يعرف المركبات القياسية وذلك كما يقال ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية التركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي بعضها الى غير من علم النحو كما ذكرنا شرح الرضي

بجامع مبدأ الاشتقاق بان يكون مبدأ الاشتقاق عدم الحكم مثلا وضع حكم مفرد مشتق ومبدأ الاشتقاق الافراد المفهوم من المفرد وهذا فرجح للوصف الافراد انه يلزم ان الافراد علة للوضع والثاني ذكره الشارح رضي الله عنه الزجح الذكور لا يحتاج الذكره

في قول الحماسي اي زغل منسوب الى الحماسة والحماسة اسم كتاب ودوان لابي تمام قد استجمع اشعار فصحاء العرب وسمى المجموع بالحماسة ووجه التسمية ظاهر ان الحماسة في اللغة بمعنى الشجاعة وفي كان هذا الكتاب بصدد بيان قصة الشجاعة فاطلق اسم الجزء على الكل مجازا فافهم

السفر الاول ... الشعبية [illegible]

[illegible]

کتابخانه ... قم
تأسیس ۱۵ شعبان ۱۳۸۹

ثم في ساعتي صار غزالا

إني رأيت عجيبا في محلتكم
شيخا وجاريته في بطن عصفور

ابصرت جارية حسنا فايقة
في بطنها رجل في بطنه رجل

فرس حاضر في كل وقت
وخبر رغبته في غير راحم

الفرق بين العلم ... والفرق بين الاسم ...
الفرق بين الوصف ... والاختصاص ...
والعلم ... الفرق بين ...
ان يكون اللفظ قليلا ومعناه كثيرا والاختصاص ...
والفرق بين الاحد والواحد ان الاحد يطلق على الذات والواحد ...
والفرق بين الشاذ والنادر ان الشاذ هو الذي يكون على خلاف القياس وان كان ...
والنادر هو ان يكون وجوده قليلا

5

فصل في الاسماء المؤنثة بلا علامة التأنيث

كالعين والنفس والكبد والكرش والساق والرجل والكف والقوس

والعنز والنعل والنار والدار والبئر والفرس والابل والغنم والخيل

والعجز والبعير والكاس والشمس والريح واسمائها والارض والسماء والدار

والعقرب والارنب واليمين والذراع والكراع والقدم والعقاب

والجزدر وموسى الحديد والحرب وما يجوز تذكيره وتأنيثه والقفا والهدى والمتن والطريق

والعنق والسلم والسوق واللسان والسلطان والسبيل

والذنوب والسلاح والمتون

جزاك الله محمداً عنا بما هو اهله ومستحقه

الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس

نام كتاب: الوافية في شرح الكافية
تاريخ ثبت: ١٣٧٩/٢/١٢
شماره عمومى: ٢٠٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله تعالى على عظيم جلاله حمدا يغرقني بمطالع جلاله واشكره لجزيل
نواله شكر معتقد لعادة وماله والمجد باشرف اسمائه وصفات
كماله واثر صه من معتقد اهل التحقيه ومقاله واصلي على سيدنا نبيه
محمد المبعوث لبيان حلاله وحرامه واستعين لادراك مطالبي
بصحبه واله فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو
اولا مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا
على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارات الى تحليل تركيباته ومبانيه
الا نادرا مع ذكر علل اكثرها وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه
وافيا بحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبيه الى مقاصده ومغانيه
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله الكلمة

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة
على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان
او في حكمه مهملا كان او مستعملا. المراد من الوضع ههنا تخصيص شيء
بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه و
واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي
قيوده كالفصل لها فلفظ احترز به من الخطوط والعقود والاشارات
والنصب قوله وضع لمعنى احترز به من المهملات وهي الالفاظ
الغير الدالة على المعنى بالوضع. قوله مفرد احترز به عن المركبات
نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ
كالاسم والفعل والحرف مثلا فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب
وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى
في قولنا لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان
يقول حينئذ انه يشكل بالكلمات الموضوعة للالفاظ المركبة كلفظة
الخبر والجملة فان لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم وذهب
عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل
قولنا زيد قائم وذهب عمرو بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم

وذهب عمرو وهو مفهوم مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب
وهذا المفهوم ليس بمركب وبهذا الجواب بعينه جواب من الاشكال الاول
فان سلمنا ان لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم لكن لا نسلم انه يلزم
منه ان يكون مركبا لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون
الشيء جزءا ومعناه مركبا ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة
فان قائما فيها تدل على جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام
والتاء تدل على جزء الآخر وهو التانيث فيكون مركبة فلا يكون الكلمة
ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قائم في قائمة على معنى فضلا على ان يدل
قائم على جزء معنى قائمة غاية ما في الباب انه موافق للفظ القائم الذي
الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه
لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو ممتنع **قوله** وهي اسم وفعل
وحرف لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني
الاسم والاول الفعل انما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة
لان الكلمة لا يخلو من ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل
فهي الحرف وان دلت فهي اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي
والحال والمستقبل او لا يقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم
يقترن

يقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه ان الحرف
لمعنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف
نحو من فان معناه الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة والكوفة او غيرهما
فلا بد من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو
والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه بذكر
متعلقه وح لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيها ذلك لانه
انما جيء به للتوسل في جعل الجنس صفة لشيء فيلزم من ذلك ذكر متعلقه لا
لاجل دلالته على معناه **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد منها
اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد منها اي
اي من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها
بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها من غيره فيكون جنسها وفصولها معلوم
مع تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي
معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل **قوله** الكلام ما تضمن
كلمتين بالاسناد قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وغيره
فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كان
متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد
الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فايدة تامة يصح السكوت عليها

دلالة على معناه ذكر متعلقه

نحو قام زيد ٢ اكرم امرا لمخاطب ولمثل كلام مركب من اكثر من كلمتين
كمسئلة واحدة مثلا فلهذا قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب
لزم ان يكون الامر خارجا من الحد ولا يشكل الحد بمثل قايم ابوه في قولنا
زيد قايم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد
بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قايم ابوه **قوله** ولا يتأتى
ذلك الا في اسمين او اسم وفعل اي ولا يمكن حصول الكلام
الا في المركب من اسمين نحو زيد قايم او من فعل واسم نحو قام زيد
وانما لم يكن الا من هذين القسمين لان المركب العقلي من الاسم والفعل
والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من
فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم
وحرف والمركب من حرف وفعل والكلام لا يمكن الا من قسمين من
هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من اسم وفعل
لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد يقتضي
المسند والمسند اليه لوجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة
فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب
من الاسمين لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب
من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه

وهما غير موجودين في الاربعة الباقية لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب
من الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين فلانتفاء كل
كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء
المسند او المسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب
من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا
والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه **قوله** الاسم ما دل على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
فقوله ما دل على معنى شامل للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج
عنه الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة يخرج الفعل لكن
يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو الرجل وما يدل على الزمان فقط نحو اليوم
والامس وما يدل على معنى مقترن بزمان غير احد الثلاثة نحو الاصطباح
والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض
باسماء الافعال فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين بخصوصه فانه
دال على السكوت المقترن بالاستقبال الآن دلالته عليه ليست
بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا على صيغة اسكت وبواسطته
يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا
ان المراد من الاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لكنه يتوجه عليه

لان اسم الفاعل ما وضع لذات موصوفة بصدور الفعل واسم المفعول ما وضع لذات موصوفة بوقوع الفعل فيه وان اقترن بزمان

النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرا امس او الان او غدا ومضروب
امس او الان او غدا انهما ليس بحسب الوضع انما هو بحسب العارض ولا يتوجه النقض
ايضا بيضرب المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان
المعين انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا
لكن حصل الالتباس عند السامع ولقايل ان يورد النقض على هذا
التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس كلمة لانه يصدق على
مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيلزم
ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق المحدود والثاني
انه منقوض بالعقود والخطوط والاشارات والنصب لكونها دالة
على معنى في انفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكنها ليست باسم لانها
ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم وغيره
اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير حد الاسم كلمة دلت على معنى الخ لكن
حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين
اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب
والمركب لا يصلح ان يكون كلمة لان الكلمة مفردة اما الثاني فلان
الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة ولقايل
ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلاثة واحد منها

بعينه

بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين واياما كان ينتقض به حد الاسم
والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي اقترن
به بغير ذلك المعين كالمضارع اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير
معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي
مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب
ان يكون الحد مانعا جامعا هذا خلف وجوابه ان لا يراد به واحد معين
ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين او بعدم التعيين
لا يقال لقايل ان يعود ويقول لا يجوز ان يراد به واحد من غير تقييده
بالتعيين او بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن بالزمان
المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم
لزوم ذلك لان الذي اقترن بالزمان المعين صدق عليه انه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة ولا منافات بين واحد منها وبين المعين لجواز
اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم يقيد به ولم يلزم ذكر حد
الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار
لان ذكره ههنا بالمطابقة وهنالك بالالتزام **قوله** ومن خواصه
دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة

اعلم ان الخواص جمع الخاصة وهو ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع
افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم
قد يكون بالحد وقد يكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان
الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق عليه الحد صدق المحدود مثلا اي كلمة
صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق الحد
يعني ان كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وان الخاصة مطردة بمعنى
انه كلما وجدت خاصة الشيء وجد ذلك الشيء مثلا اي
كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انه اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن
ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح
دخول اللام عليه كالضماير وغيرها وانما لم تنعكس الخاصة لجواز كونها
غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصته له كالكاتب بالفعل بالنسبة للانسان
ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من
للتبعيض الا ان المص لم يذكر الا ما هو الاشهر والاكثر استعمالا وهي
على ضربين احدهما لفظي والاخر معنوي فاللفظي ثلثة الاول دخول

لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل
الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب والثاني دخول
الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان اصل الفعل ان لا يدخل عليه
شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء في الفعل
وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل
على سبيل الحكايات كما يقال زيدٌ مرفوعٌ بقامَ في قولنا قام زيدٌ وفيه نظرٌ
لان المراد بقام ههنا لفظه فيكون اسما فالاولى ان يقال انما قال دخول الجر
ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف اليه والثالث التنوين
والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور
بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين
التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين
الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها
في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين بالفعل
واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة
نحو سيبويهٍ وسيبويهِ آخر واما... فلانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين
نكرة ونحو صهْ اي اسكت السكوت الان وصهٍ مع التنوين اي
اسكت السكوت ما وقتا ما والفعل لا يقع معرفة فلم يجيء فيه

اما الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض من مضاف اليه
كالتنوين الذي في يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه
عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف الى شيء
لم يحذف المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله التنوين
عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو تنوين الذي في
مسلمات فانه مقابل وعوض من النون الذي في مسلمين على ما يجيء
في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخل تنوين المقابلة واما تنوين الترنم
فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات
المعنوية فالاسناد اليه اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد
اليه بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائما فلو وقع
مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز
والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شيء
لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص واما للتخفيف ولا يجوز
اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما
زايدان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذه الزايد لافادته بدونه
كما ذكرناه ولا يجوز اضافته ايضا لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين
او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه

لان الاسناد مشترك بين الاسم والفعل والمراد بهذا كونه مسندا اليه

فلم يضف

11

فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا
ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف
الجر لفظا لا تقديرا قوله وهو معرب ومبني اي الاسم معرب ومبني
لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف
فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني قوله فالمعرب
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احتراز به
من الالفاظ التي لم تركب مع غيرها كالاعداد وساير الاسماء
قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في قام هؤلاء
فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والامر الحاضر
والحرف واعلم ان المعرب انما يكون معربا بسببين احدهما وجودي
وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فتعرض له بقوله المركب
والثاني عدمي وهو انتفاء المانع من الاعراب وهو عدم مشابهته لمبني
الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقايل ان يورد عليه النقض
بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لانه يصدق عليه لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وجوابه ان نقول
لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل دل لا محالة على انه ليس

بمبني الاصل اولى ولانه لا تقدير للمعرب لاسم المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل لانه بحث عن احوال الاسم وح لم يتوجه الاشكال واعلم
ان في قوله المعرب المركب تسامحا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون
مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من
التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد وخمسة
عشر والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل هو مشابهة الموجبة لمنع [illegible]
[illegible] عن التعريف بتعريف لكونه مشابها للمبني الماضي ومن خاطب في
تحقق الفرعيتين ولذا يخرج عن اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في [illegible]
[illegible] ابتداء او في [illegible] [illegible]
فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه
مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه [illegible] الذي في ادعوك [illegible]
فاعلا [illegible] وهو ليس بمبني الاصل على تفسيرهم بمبني الاصل فيلزم ان يكون
معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس مشابها لمبني الاصل فانه مشابه لكاف
الذي في ادعوك [illegible] مشابه لكاف الذي في ذلك واياك فيكون مشابها لكاف
الذي في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء وهذا كما [illegible]
[illegible] لانا لا نسلم ان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء [illegible]
لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه كاف الذي في ادعوك في الافراد والخطاب

١٢

والتعريف ووقوعه موقعه الكاف يشبه الكاف التي في ذلك واياك في الافراد
والتعريف والخطاب وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور
مشابها بكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وبهذا القدر
كاف في ايجاب البناء فيكون مشابها بمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء
انما بني المنادى المذكور لكونه مشابها لكاف الذي في ذلك واياك لكان
اصوب ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا قوله وحكمه ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي حكم المعرب وخاصيته ان
يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد وتقديرا نحو جاءني فتى اصله فتي ورأيت فتى اصله فتيا ومررت
بفتى اصله بفتي قلبت الياء الفا في الاحوال الثلث لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلث وانما قلنا لم يختلف آخره لفظا
لوجود الالف في آخره وامتناع قبول الالف الحركة وانما قال ان يختلف
آخره لانه لو كان الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب
نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرء وابنم
ورأيت امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب في
آخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الفراغ
من الموصوف وكذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ من المعرب وانما قال

باختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف العوامل
فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر في من ابنك ومن الرجل
ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب وانما لم اعرف المعرب
بما عرفه سائر النحاة وهو الذي يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا لانه يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى لان الغرض من تعريف
المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل
واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من
المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه فانه غير جائز
ويمكن ان يجاب عن تعريف النحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف
المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف اثبات هذا الحكم
له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه انه يعرف ان المعرب على
اي نوع من انواعه يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف
آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب **قوله** الاعراب ما اختلف
آخره به اي الاعراب هو الذي به يحصل اختلاف آخر المعرب
اي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة
والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف
والياء اعلم ان المراد بالسبب هاهنا هو السبب القريب غير التام

اما تقييده

وقوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل

كما في الاسماء الستة

اما تقييده بالقرب فلئلا يدخل فيه العوامل والمعاني المختلفة فانها اسباب
بعيدة للاختلاف اي الاختلاف آخر المعرب فلا تسمى اعرابا واما
تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح
والكسر كذا لو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه لان الاختلاف
يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب
العامل لحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف آخر الكلمة
قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق باختلاف في قوله ما اختلف
آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي انه لما
كان في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وجب اعراب الاسماء لتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسنَ
زيدًا او ما احسنَ زيدٌ وما احسنُ زيدٍ فان معنى الاول ما احسنَ
زيدًا ومعنى الثاني ما صار زيدٌ ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو
من اعضاء زيد واي خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة
المتداولة يقال اعتوروا الشيء اذا تداولوه **قوله** وانواعه رفع
ونصب وجر اي انواع الاعراب رفع ونصب جر انما لم يذكر الجزم
مع انه من انواع الاعراب لانه هاهنا ذاكر احوال الاسم والجزم ليس
من احواله **قوله** فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

اي المعاني تأخذ الاسم على سبيل التداول
اي التناوب واعني يأخذه المعنى تارة
ويأخذه المعنى الآخر تارة اخرى
وهكذا

وانما قال فالرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده
في غيره كالمبتداء والخبر واسم كان ونحوها بل علم للفاعل والاشياء المنسوبة
الى الفاعل كالمبتدا والخبر واسم كان ونحوها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول
بل قال علم المفعولية وانما لم يقل الجر علم الاضافية لكونه علما للاضافة
ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد بقولنا الجر علم الاضافة
انه علم المضاف اليه قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب بمعنى
ان العامل هو سبب مقتضي للاعراب والعامل شيء والمقتضي للاعراب
شيء آخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب
هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج
منه عوامل الفعل لان عاملها ليس بسبب لمقتضي الاعراب وجوابه انه
ذاكر حد عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف آه اعلم انا نذكر مقدمة
قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون
بالحركات لكونها اخصر واخف من الحروف فان كان بالحروف
فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه
بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل
ما كان اعرابه بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء

لجانس

لجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة
فاذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان
بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف
مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء ابا اقسام كل قسم منها يشترك
في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اي الاعراب للمفرد المنصرف
وجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة
لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد
ورجال وانما كانا جاريين على الاصل انما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف
لانهما لو كانا غير المنصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان الجمع
سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان
مؤنثا لم يكن اعرابه كذلك لانه لم يكن نصبه بالفتحة ولقايل ان يقول
في هذه العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه بالضمة او اعرابه الضمة
رفعا ولقايل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جايز لان المراد به اما
مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول
لان اسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا
الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد

غير موزد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج منه
الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف
لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير
المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة قوله جمع المؤنث السالم بالضمة
والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه
غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب
جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجيء فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم
للفرع مزية على الاصل قوله وغير المنصرف بالضمة والفتحة اي
رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة لانه مشابه للفعل
كما يجيء تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانها غير منصرف
مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المص كما ذكره في بعض كتبه وبمثل
جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان مفتوحا
ويمكن ان يجاب عن الاول بان مراد المص ههنا ان مثل مسلمات علما يرفع بالضمة
وينصب ويجر بالفتحة كما هو مذهب بعض النحويين وارادة المص غير ذلك
في بعض مصنفاته لا يستلزم ارادته ههنا وعن الثاني بان مراده ان
نصب مثل جوار وجره بالفتحة كما هو مذهب بعضهم ومنه قول الشاعر
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وبانه

لما كان الاصل في الاسماء الصرف ذهب بعضهم ان اصل جوار في قولنا
مررت بجوار بجواري بكسر الياء ولما كان خصوصيته كونه غير منصرف فتنفيه
لان يقال مررت بجواري بفتح الياء ذهب بعضهم الى ان جره بالفتحة
فيصح القول بكل واحد منهما فنقول باحدهما في بعض المواضع وبالآخر
في بعضها قوله اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة
الي غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء وانما قيد اعراب
الاسماء بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها
بالحركات تقول جاءني أبٌ ورأيتُ أباً ومررتُ بأبٍ وانما اشترط
كونها مضافة الي غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم
كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري نحو جاءني أبي ورأيتُ أبي
ومررت بأبي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو كونها مكبرة
لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني أُخَيُّك ورأيت
ورأيتُ أُخَيَّك ومررتُ بأُخَيِّك وهذا النوع جار على خلاف الاصل
من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان
في اواخرها حروف يصلح ان يكون اعرابها من غير الحركة بان يحصل نقل
حركة اليا ما قبله حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوُك نقلت حركة
الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب
الباء ثم قلبت ابوك

مختص بكتابخانه مسجد اعظم. قم
از كتابخانه خارج نشود

نحو رايت اباك واصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبان يحصل نقل حركة البا ما قبلها بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك **قوله** المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع والياء حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديرا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنين لانهما ليسا داخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم مزيد الحق باخره الف او ياء ونون مكسورة وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك **قوله**

جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال

وعشرين

مختص بكتابخانه ... از كتابخانه خارج نشود

وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانها ليسا بداخلين في جمع المذكر السالم لان المراد بالجمع المذكر السالم اسم مزيد الحق باخره واو او ياء ونون وظاهر ان اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يقال عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ما دبر الواحد لكنه ليس كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار على خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب الجمع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه لما كان في اواخرهما حروف هي علامة التثنية والجمع يصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير حركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه

الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى
وثلثة للجمع فلو جعل اعرابها حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف
وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما عند حالة الاضافة الا ترى
انك لو قلت رايت زيداك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب
المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك
دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى
والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف
يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال الرفع
بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر لانه الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع
واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون
الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج
لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين
اعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع
فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء
في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون وبدونها

مع ضم ما قبل الواو وهم

علامة الجموع

١٧

علامة الجموع والنون حالة الافراد فبمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة فقط
وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب **قوله** المصنف
التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا
وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه واعلم ان الاعراب
تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر
فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل
اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي
اسماء في اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني
فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف
في آخرها وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف
في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالة اللام
والاضافة ظاهر واما حال التنكير فمقدر والمقدر كالملفوظ ولهذا
لم يجر الاعراب على ما قبلها والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر والجمع المؤنث
السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر
الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء
فح يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك
الحرف الواحد بحركتين مختلفين واما الكسر فكذلك لامتناع تحرك

حرف الواحد بحركتين متماثلين لا يقال لم لا يجوز ان تكون هذه الكسرة كسرة للاعراب
مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب
وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فتكون غير كسرة الاعراب ولانا نقول
هذه الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم من غير نظر الى الاعراب
وكسرة الاعراب لاجل المعنى الذي هو الاعراب وما بالذات متقدم على ما بالغير
فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب وانما قال مطلق للخلاف فيه لانه قال بعضهم
اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود
الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه تقديري في الاحوال الثلث
كما ذكرناه وليس اعراب غير المنصرف حالة الجر تقديريا لان اعرابه بالفتح
لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حالة النصب تقديريا لان اعرابه
نصبه بالكسر لفظا فدخل في الباب ان جر الاول ونصب الثاني على خلاف الاصل
واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في اواخرها
ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني
قاض اصله قاضي ومررت بقاض اصله بقاضي استثقلت الضمة والكسرة
على الياء فحذفتا فالتقى الساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون
التنوين للعلامة وهي المتمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض و
مررت بقاض وتقول في النصب رايت قاضيا لخفة الفتحة على الياء

والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري
رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلمون فحذفت
النون للاضافة فصار مسلموي اجتمعت الواو والياء والحال ان سبقت
احديهما على الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في
الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما
النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهما
كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة فما سواه
لفظي لا يقال قوله واللفظي فيما عداه مستدرك لانه ذكر من قبل بقوله
فالمفرد المنصرف وجمع المكسر المنصرف الخ لانا نقول قوله المفرد المنصرف
الخ متناول اللفظي والتقديري لان اعرابهما بالفتح والضم والكسر قد يكون
لفظيا وقد يكون تقديريا قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع
او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن
الفعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم
ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد اي غير المنصرف اسم معرب
يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم
مقام العلتين والعلل التسع ما ذكره في البيتين وانما قال هذا القول

في القول تقريب لان ما عدا العدد والعلل خلاف فقال بعضهم انه تسع وقال بعضهم
انه ثمان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو
أَعْلَمَ وأَجْمَلَ او مع العلمية نحو يزيدُ ويشكرُ فان امتناع الصرف فيهما
بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من
الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه نظر لانه لا يتاتى
نحو أحمرَ وأفكلَ علماً واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتا
الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية
او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل في عُمَر ووجهه
انه بمنزلة عَلَمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف
اللبس بالصفة الى عمر وفي نحو ثُلاث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع
فانه بمنزلة جمعين وتركيب اسمين بحسب اللفظ في نحو بعلبك وتركيب
الالف والنون اما مع العلمية او مع الاسم او مع الوصفية وتركيب
العجمة فهو اما بتكرار لغة العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية وفي كل نظر
وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع المذكوره وشبه الف التانيث
في نحو ادطي ومراعات الاصل في نحو احمر بعد التنكير فقال القول
بانها تسعة تقريب اي وهو اقرب مما ذكره غيره او لكون المراد بانها
ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب الى الفهم المبتدي وزايدةً

في البيت

في البيت منصوب على انه حكاية عن حال في مثل قولنا يمنع الاسم من
الصرف التنوين زايدة اذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها
بان تكون خبر مبتداء وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زايدة ليست
سبب يمنع الصرف ولا بان تكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة
اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب
في البيتين نكرة واعلم ان كل واحد من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة
الى لغة غيرهم ولغة غيرهم فرع لغتهم فالجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد واما الالف والنون المزيدتان فمختلف فيه فقال البصريون
انه انما يمنع الصرف لمشابهته الف التانيث وح لم يقل انه فرع لشيء
وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة وح يكون
فرعا على ما زيد عليه او على الالف والنون الغير الزايدتين ووزن الفعل
فرع لوزن الاسم فكما كان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم
اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المص من ذكر العلل اورد امثلتها
على ترتيب ذكر تلك العلل نحو عمر واحمر الى آخره فعمر غير منصرف للعدل

الى مرة مانع من تقدير تاء اخرى فليس هناك الا العلمية وحدها

والتعريف/ واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي
والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابراهيم
للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي كرب للتركيب
والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد كوزن الفعل
والعلمية قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف
ان لا يدخله كسرة ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم
بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات كان حالها
في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كما انها غير منصرفة حال
التسمية وانما لم يمنع الكسر ح لانه ليس علامة للجر فقط لكونه
مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا يحذف من غير المنصرف
وانما كسر حالة الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يجعل
في ساير المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين
لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو
الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن
بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه
لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر
والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين

كما ان

٢٠

كما ان في كل اسم غير المنصرف علتين كل واحد منهما فرع لشيء كما ذكرنا
وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق
لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب
ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم
لا يتوقف على الفعل في الافادة واعلم ان المراد من التنوين في قوله
وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين تنوين التمكن لئلا يتوجه النقض بمثل عرفات
فانه غير منصرف مع وجود التنوين لان هذا التنوين ليس للتمكن بل تنوين
المقابلة قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا
اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة
ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا كما
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني
تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير المنصرف
للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبلها وما بعدها منونا
صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود لهم عندهم قوله
وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث اي وما يقوم مقام
العلتين الجمع والف التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة
نحو حمراء وانبياء وانما ذكره هنا لانه قال من قبل غير المنصرف

اوزان عدل شش ست فُعال مَفْعَل فُعَل فَعال فَعَل فَعْل
مثل ثلاث مثل مثلث مثل اُخر وجُمَع ثُمَر مثل قطام مثل امس مثل سحر

ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها فاحتاج ههنا الى بيان
العلة التي تقوم مقامهما فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنان احدهما
الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وكونه
على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع المذكر السالم يمنع جمعها جمع
جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة
منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل حُمُر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم
لزوم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة بمنع
الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الفاء التانيث وانما
قام الفاء التانيث مقام علتين لان التانيث بمنزلة علة وكون
التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين
قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثُلاث ومَثلث
واُخر وجُمَع اي العدل خروج الاسم من صيغته الاصلية الى
اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والآخر تقديري والمراد بالعدل
التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف
يدل على ان اصله شيء آخر كثلاث ومثلث ورُباع ومَربع واُحاد
وموحد وثُنا ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث
وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر وذلك انه

من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة والى العشرة
فاُحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثُنا ومثنى عن اثنين اثنين
وثُلث ومَثلث من ثلثة ثلثة ورُباع ومربع عن اربعة اربعة
لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر فهي غير منصرف للعدل والصفة
كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثُلث ورُباع واما فوق الاربع
يعني خُماس ومَخمس وسُداس ومَسدس الى عُشار ومَعشر بل لا يقال
ام لا ففيه خلاف الاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل
في اُخر فلانه اسم التفضيل والقياس في اسم التفضيل اذا لم يكن مع
اللام التعريف ولا مع الاضافة وجب ان يكون على صيغة افعل
ومن وههنا اُخر ليس مع اللام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون
على صيغة آخر من فلما قيل اُخر علم انه معدول عن آخر من واما تحقيق
العدل في جُمَع ان جُمَع جمع جمعاء وجمعاء مونث اجمع على وزن فعلاء غير صفة
وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالي او فعلاوات كما يجمع صحراء
على صحاري او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعي او جمعاوات
فلما قيل جُمَع ولم يقل جماعي ولا جمعاوات علم انه معدول عن جماعي
او جمعاوات فليتامل قوله او تقديرا كعُمَر وباب قطام في تميم
اي العدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد قياس

يدل على ان اصله شيء آخر فبزاته وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظاً لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس على ان اصله شيء آخر فبزاته وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظاً لقاعدتهم فاما قطام ففيه اشكال في ذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في توجيهها ان فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء نحو حضار وتمار ووبار فهو مبني وليس فيه الا السببان وهما العلمية والتانيث والسببان لا توجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة كيشابه نزال في العدل ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام فسالت قارئها عنها فقال حذفها المعلم لكونه مبنياً لمشابهته فعال التي بمعنى الامر عند القراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها للمقصود قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تعتبر الغلبة الاسمية فلذلك صرف اربع في مررت بنسوة اربع

ولتمنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية وعقاب للعقاب واخيل للطاير اي شرط المانع من الصرف ان يكون وصفاً في الاصل فلا تعتبر غلبة الاسمية العارضية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضية ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفاً في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعاً فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض مانعاً من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين الوصف ووزن الفعل لكنه منصرف فلم يكن الوصف العارض مانعاً من الصرف ولا يقال ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التي في اربعة ليس للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان في غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تؤثر امتنع صرف نحو اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل الوضع ثم جعل اسماً للحية وكذلك ارقم صفة في الاصل الوضع ثم جعل اسماً للحية وكذلك ادهم صفة اي في الاصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسماً للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في الاصل واسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية

قوله ثم جعل اسما للقيد ... فيه سواد ...

سُبْرة في تأثير الوصفية الاصلية بكان اسود ودار قم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف
فلم تعتبر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية وورد ضعف منع افعى للحية واجدل للصقر
واخيل لطائر ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما
منع الصرف بتوهم الحدث في افعى وكون الاجدل مشتق من الجدل وهو القوة
وكون الاخيل من الخيلان او التخييل فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة
وعليه قول حسان ابن ثابت ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري
فيها عليك باخيلا هو المذهب الثاني الصرف لعدم العلم بكونها صفة فالاصل
الوضع واصل الاسم الصرف فلهذا قال بهم ضعف منع صرف افعى واجدل
واخيل قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك اي شرط التانيث
بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في
معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة
في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيها
من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى
وحمراء فان العلمية ليس بشرط فيه قوله والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي
في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض
الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح
في قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي

من غير العلمية

من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل
فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك
الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع
اي وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة وهو
ان يكون زائدا على ثلثة احرف او يكون وسطه متحركا او يكون العجمة متحققة لانه
لو انتفى هذه الامور الثلثة باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير
العجمة فيكون في غاية الخفة فغاية خفته تقاوم احد السببين اللذين فيه
فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب
منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب
صرفه لوجود التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب
منع صرفها لوجود العلتين فيها مع شرط وجوب منع صرفها لوجود العلتين
مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب
منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو كون العجمة
وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مونث
بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة
وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحرك الاوسط تقديرا الا انه يلزم
منه الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم

وهو زيادة على ثلثة احرف
وسقر وجب منع صرفها ٢

تأنيث تحرّك الاوسط لفظا او تقديرا فيلزم منه انه ان سمّي بمثل شاة وذات
مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر لانه ليس كذلك والذي يحسم مادة
هذا الاشكال بالكلية ان يقال ان المراد بالتاء في قوله التأنيث بالتاء
شرطه التاء المتمحّض للتأنيث والتاء في شاة وذات ليست كذلك
لانها بدل عن شيء واصل شاة شوهة فهي ليست بثلاثية وكذا اصل
ذات فهي ليست بثلاثية ولا يلزم منه ان سمّي بمثل شاة وذات مذكر
وجب منع صرفه لعدم تمحّض التاء للتأنيث **قوله** فان سمّي به مذكر فشرطه
الزيادة على الثلاثة فقدم منصرف وعقرب ممتنع فان سمّي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه
لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تأنيث ح لا من حيث اللفظ ولا من
حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ
فلكونه خاليا عن علامة التأنيث ومن قايم مقام حرف التأنيث وهو الحرف
الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قايم مقام حرف التأنيث لانك تصغّر
قدم بقديمة وعقرب بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا
ان حرف الرابع بمنزلة التاء التأنيث يلزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب
واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمّي به مذكرا فصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو
الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وثلاث من نسوة ثلاث اذا سمّي به مذكر لم ينصرف

لتحقق العلتين

لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما لهذا كان ذكر لع غير منصرف مع كونه
اسما للتحلل للعلمية والزيادة والتأنيث فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف
كلاب اذا سمّي به رجل لكونه تأنيث معنويا شل عناق قلنا لا نسلم لان
التأنيث في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة **قوله** المعرفة شرطها
ان يكون علمية اي وشرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف
خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى
احدها وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان
المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف
بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او
في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا يجعل المنصرف غير المنصرف واذا
بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية فقط
هذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين
وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التواكيد وهو بتقدير اللام كما في جمع
نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف وباعتباره اولى للاحتياج
اليه في منع الصرف بعض التواكيد وقيل تعريف التواكيد تعريف
العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى
هذا الاحتياج الى شرط احد الامرين **قوله** العجمة شرطها ان يكون العلمية في العجمية

احدهما منون والآخر في حكم المنون

او فيه هذا الاحتياج الى شرط احد الامرين بل شرط التعريف
العلمية سواء كانت العلمية في الفاظ التواكيد
او في غيرها

وتحرك الاوسط او زيادة على ثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع

اي وشرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجم لتصرفت

العرب فيه بادخال اللام التعريف والاضافة او التنوين او غير ذلك عليه

او التعريب فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي رجل

بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني

احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لو لا

ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة

وغاية خفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع

بمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به مذكر امنصرف لانتفاء

الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة وشتر وابراهيم

اذا سمي بها امتنع من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين معا

قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو

فرازنة فمنصرف اي وشرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على

صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة

الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير مرة اخرى وانما قلنا يمتنع جمعها جمع

التكسير لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع له امثلة

احدها ان يكون بعد الالف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان

٢٥

ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون

بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء

لانه لو كان بهاء نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية

وكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته طواعية وكراهية لفظا فظاهر واما

مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية

وطواعية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين اعلم ان المراد بالهاء

هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فرازنة جمع فارزة ولو قال بغير هاء وياء

النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه على صيغة منتهى الجموع

بغير هاء مع انه منصرف فيمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع

في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل

مدايني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب

يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها

على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز

عن مثل مدايني او ترك احتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك

فرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء

قوله حضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف

للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغيرها والجمعية منتفية في حضاجر لانه
علم للضبع وجوابه ان نقول لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع
المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة ههنا لانه
منقول من الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم البطن فان قيل هذا
السؤال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم
يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فيمنع
الصرف وان لم يعتبر فيه الجمعية على ان علتين كحضاجر فان فيه العلمية
والتانيث لانه علم للضبع والضبع مؤنث قلنا لا نسلم ان في حضاجر
تانيثا لان حضاجر علم للجنس فهو نحو علم الحقيقة المشتركة بين المذكر
والمؤنث كاسامة للاسد وثعالة للثعلب واذا كان كذلك لم يكن
فيه التانيث ولئن سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف
للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر كان غير منصرف
وللقائل ان يقول الوجه يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل
لا ما كان في الوصف قوله وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر وقد
قيل انه اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا
صرف فلا اشكال وهذا جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا
الوزن انما لم ينصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك

وجوابه اذا لم يصرف ففيه وجهان احدهما انه لفظ اعجمي مما استعملته العرب
حملته على الفاظ التي على وزنه في العرب وكانت الالفاظ التي على وزنه
في العربي غير منصرفة فيمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف
وعلم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا
فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة كلام العرب اعلم ان الاسباب
المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول يلزم ان الجمع
المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض
المصنف لهما في موضع بها واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال
لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل جمعيته والجمعية منتفية ههنا
فيصرفه قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان في مثل جواد
مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين
كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول
جاءني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث
التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا
كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف اوسطها
ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف
فيكون جوار مثل سلام وكلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه

لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان متحركان لان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءني جوارٌ بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف للجامع بينهما كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض عنده من الياء او من حركة الياء لان اصل مثله جوار جواريُ فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فصار جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو القاضِ والداعِ اذا ايسر والكبير المتعال لكان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين من الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل التنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما في حالة النصب فبالاتفاق غير منصرف تقول رايت جواري لخفة الفتحة على الياء ولو قيل مررت بجواريَ بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف ولخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا **قوله** التركيب شرطه العلمية وان لا يكون بالاضافة ولا اسناد مثل بعلبك اي وشرط التركيب المانع من الصرف امران وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما

كان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر في منع الصرف هو اللازم والعدمي هو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد ~~كان منصرفا حتى لا يتوجه النقض~~ لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تأبط شرا وشاب قرناها وذرى حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعلهما علما فالمذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز من التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيدٌ علما مع كونه مركبا لان زيدا مركب من الاسم والتنوين **قوله** الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم الصرف عند النحاة البصرة بسبب مشابهة الفي التانيث في امتناع دخول التاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك نقول ان كان الالف والنون في الاسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما

ليمتنع مشابهته [...] من حيث لا لحوق التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان للنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة ونحو عمران وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليه ومن حيث ان كل واحد منهما زايدتان ذكرتا معا ومن حيث انهما يجيئ بهما بعد سلامة الكلمة واستيفاء الاصول وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات

قوله ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع الصرف الالف والنون في صفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع الصرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة في رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيئ فعلى من رحمن واما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين فيه معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيئ فعلانة وعدم مجيئ فعلى فنصرف بالاتفاق ايضا

قوله

قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء اي وشرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكا فعل وانفعل واستفعل وفعل وما شابهها واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل للتاء التانيث ليتاكد شبهه الفعل واوزانه افعل ونفعل ويفعل وتفعل وافعل امرا للمخاطب ولا تفعل نهيا له ونحوه فان سمي رجلا بنرجس البتة لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجيئ مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمي رجلا به ولا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه او اصالته كلفظ عربي واذا قالوا النون في نرجس زايدة ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه لقيل رجس كجعفر لو سمينا به رجلا فهو منصرف لان في اوله نعلل مثل جعفر فلم يكن نونه زايدة ولا يشكل بقبوله التاء كقولهم نرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود سما للحية الانثى فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه في

لان كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبول التاء طارد
بعد استعمالها اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء
اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل ولا يرد
عليه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن ثم امتنع احمر
وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف
احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا
فيه وهو ان الهمزة في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان
الهمزة في اوله زائدة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة
ومن اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء كلا
معنا اما الاول فظاهر وهو ان يختص واما الثاني فلكونه قابلا للتاء
للمؤنث تقول جمل يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف
لانه غير قابل للتاء حينئذ وكذلك حكم ارمل قوله وما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية
سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية
المؤثرة لا تجامع مع علة اخرى الا والعلمية شرط في تاثير تلك العلة
الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع مع العدل ووزن الفعل مؤثرة
وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين من قبل

ان العلمية مؤثرة لا تجامع علة اخرى الا هي شرط فيها لان تلك العلة ان
كانت الوصف فهو لا يجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كان التانيث
بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف
والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانت الصفة فان العلمية
لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف
فانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية وانما
قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف نحو
عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان
العلمية فيهما مع مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف
العدل من غير العلمية في نحو ثلاث ورباع واخر وجمع ولمنع صرف
وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله وهما متضادان
فلا يكون معهما الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد
اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو ان رد الى جواب سؤال مقدر
وذلك السؤال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر زالت
العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف لان العلمية
ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجواب

ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا فلا يمتنع

فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي السؤال المقدر نظر لانه

لا يتوجه على السؤال المقدر حينئذ لان العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة

وجوابه انا لا نسلم ان العلمية في الكلمة المفروضة ليست بمؤثرة والا

يلزم الترجيح من غير مرجح اذ كل من الثلاثة سبب تام لان كل واحد

منها علة منع الصرف والحكم بان العلمية غير مؤثرة فيها وهما مؤثرة

ان يكون فالقول بمؤثرية الاثنين دون الثالث مع تساويهما

في السببية ترجيح بلا مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع

مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك فحصل

الرجحان للجمعية ولا شيء من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت

ذلك فنقول انه لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة شيء منهما

اعني العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية

وزوال ما هي شرط فيه فان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه

على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد

العلمية بالمؤثرة لانها لو لم يكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية مؤثرة

اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به يكون فيه علمية

وليس من حكمه انه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان منع صرفه

انما هو

انه هو للجمعية الاصلية التي في التأنيث وقوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل

احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف

للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش

فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش

انه منصرف لانه اذا نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد

وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه اذا نكر ما لم يعتبر فيه

الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر فيه الوصفية بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر

اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد

واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر نحو سكران

ولهذا قال في مثل احمر وباب ثلاث ومثنى مستثنى من هذا الحكم

لانه اذا سمي بهما لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية وقبل

التنكير واما بعد التنكير فلم يبق فيه الا الوصفية الاصلية ولهذا قال

في مثل احمر قوله ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين

في حكم واحد اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سؤال

مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية

في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو

كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس
كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية وجوابه ان نقول لا نسلم
ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في
مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية لو اعتبرت في
حاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف وذلك لان
العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين واعتبار المتضادين في
حكم واحد غير جايز وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية
في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار
المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين
مختلفين كقوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت
الاحاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص
واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية موثرة
فانه اذا نكر صرف انما يكون كلية على راي الاخفش لا على راي سيبويه
قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة
اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام
انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا او تقديرا ان كان اعرابه تقديريا
ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف او لا

قوله دخل الكسر ولم يدخل التنوين من يده
بسبب الاضافة واللام

من جهة الجيشية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص
الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا
فدخله الكسر لكونه منصرفا وبعضهم انه غير منصرف لوجود العلتين ايضا فيه
بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين واذا دخل اللام
والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان
بعد دخول اللام والاضافة كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر
وسكران صفة علما بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احدهما كان منصرفا
كبعلبك وابراهيم واحمد وعمرو وهذا اقرب الى الحق من المذهبين
الاولين قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع
ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا
يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى منه لان
وكل من يعرف المرفوع يعرف الرفع لكن وكل من لم يعرف المرفوع لم يعرف
الرفع فالمرفوعات خبر مبتدا له محذوف اي هذا باب المرفوعات
ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد
كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله منه
الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتداء بالفاعل من المرفوعات لان
الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو

ما اسند اليه الفعل او شبهه وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل
اخبر عنه ليدخل فيه فاعل الامر والنهي والاستفهام وانما قال ما اسند اليه
الفعل ولم يقل اسم اسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس
باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان موضع الفعل في محل الرفع فانه فاعل
اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل
فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل
والاسماء الافعال والظروف والجار والمجرور لا كاسم المفعول
لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه
وزيد حسن ابوه فابوه في محل فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل
الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل
او شبهه على الفاعل وانما قال كذلك لدفع وهم من يتوهم ان زيدا
في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسند
اليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة قيامه به مثل قام زيد
وزيد قائم ابوه اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج منه مفعول
ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم
عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا يكون قائما
بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به

ليدخل

ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم به الفعل حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم
الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده
انما يكون بثلاث شرايط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه
والثاني ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون
الفعل قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد
قيل لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او بتقدير الاسناد
ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد
وهو الاسناد في الايجاب او السلب ولقايل ان يقول لا يخلو
من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي
او الفعل اللغوي الذي هو المصدر واياما كان ففيه اشكال اما
ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم
بالفاعل بل قائم بالمتكلم كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به فعل
اللغوي فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث فقط
والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وهو بعض مدلول الفعل
الاصطلاحي اعني الحدث الذي يقترن بالزمان الذي هو للفعل
اللغوي لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور وح لا يشكل
الحد ولقايل ان يورد النقض عليه ببعض التوابع نحو اعجبني زيد

حَسَنَةُ مع انّ حَسَنَةُ اسند اليه الفعل مقدّماً عليه ملحجة فيلمه
وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بانّ المراد بالمسند اليه انّما هو
المسند اليه الفعل اولاً واعجبني مسند الى زيد اولاً وثانياً الى
حَسَنَةُ قوله والاصل ان يلي الفعل اي واصل الفاعل ان يلي
الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشيا المعمولة للفعل لانّ
قربه بالفعل اكثر من قرب ساير الاشياء بالفعل لانّ الفعل لا يتم
بدون فاعل بدون ساير الاشياء ولكونه موجداً للفعل غالبا بخلاف ساير
الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب غلامُهُ زيدٌ وامتنع ضرب غلامُهُ
زيداً اي ولاجل انّ اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول
جاز ان يقال ضرب غلامَهُ زيدٌ فانه لولا انّ زيد المؤخر لفظاً من
غلامه مقدّم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً
وهو غير جائز ولهذا جاز ان تقول ظنّهما الزيدان منطلقين
لانّ حق الزيدان في الاصل التقديم على المفعول لكونه فاعلاً و
امتنع هناك لعارض وهو اتصال المفعول فهو مقدّم رتبة والاصل
ان يقال ظنّ الزيدان اياهما منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل
ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامُهُ زيداً لانه يلزم
منه اضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة اما لفظاً فظاهر لانّ الضمير الذي
في غلامُهُ يعود الى زيدٍ وزيد متأخر لفظاً واما تقديمه رتبة

فلان

فلانّ غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدّم على المفعول
رتبة فان قيل لم يجوز تم اضمار قبل الذكر في مثل قولك كرمني وضربت
زيدا ولم يجوز وانما عن فيه مع وجود المفسر بعده في الموضعين
قلنا يجوز بالضرورة ثم وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده
الا مع الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي منتفية هنا
لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم انّ المفعول الاول من باب اعطيت
بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عنه الدرهم
في عدم جواز اعطيت صاحبَهُ الدرهمَ وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه
قول الشاعر قصايد اشليل تضيع كا ترى ومن كان يعطي حقهن القصايد
قوله واذا انتفى الاعراب فيهما لفظاً والقرينة او كان مضمر
متصلاً او وقع مفعوله بعد الّا او معناها وجب تقديمه
اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معاً لفظاً والقرينة نحو ضرب
موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل
على المفعول دفعاً للالتباس لانه لو قيل المتأخر فاعل والمتقدم مفعول
لكان عدولا عن الاصل من غير دليل وغير حاجة وانما قال والقرينة لم يجب
تقديم الفاعل على المفعول نحو اكل الكمثرى موسى فان المعلوم ان موسى
اكل والكمثرى ماكول وضرب موسى الفاضل عيسى الدقل وضربت موسى

سعدي فلم يحصل الالتباس بتأخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل ضميرا
متصلا نحو ضربت زيدا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم
ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون
الفاعل متصلا مؤخرا من المفعول المنفصل لكراهتهم ان يقدم الاضعف
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة كضربني وانما قال مضمرا لانه لو كان
الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ضرب زيدا عمرو وانما قال
متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني
الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل
مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الوجوب
تقديم الفاعل على المفعول يعني امتناع تقديم المفعول عليه فقط وههنا
يتقدم المفعول على الفاعل والفعل فلا يرد النقض وكذلك اذا
وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمرا لانه لو اخر الفاعل لانقلب المعنى لان معنى قولنا
ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان
يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
آخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول

على الفاعل

على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وظاهر
نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا
يخلو اما ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول
بمعنى ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد او لا مع تعدد المستثنى
المفرغ وان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما
هذا خلف وان كان الثاني كان القول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا
لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون
فاعلا لما ضرب ح لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع
تعدد المستثنى المفرغ ويمتنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا المؤخر
لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل فيكون تقديره ما ضرب زيد الا
عمرا وح لا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه
الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا
نحو انما ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا في العلة التي
ذكرناها في الا موجودة ههنا قوله واذا اتصل به ضمير المفعول او وقع
بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب
تاخيره اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب
زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم نحو

ضرب غلامه زيد لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه
لو اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب
تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول
الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب
تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب
المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا
الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو ولو قدم الفاعل على المفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه نظر من الاشكال الذي
عرفته وكذلك لو وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد
وجب تاخير الفاعل على المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد
فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة في انما و
كذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد
وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه
متصل هذا خلف وانما قال الفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا
مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك كما ذكرنا
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيد لمن قال من قام

فيكون بمنزلة الفاعل والحكم فيه وجوب التاخير كما عرفته حم

مفعول حم

وضربتهن حم

اعلم ان

اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز
وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القائل زيد في
جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقول
الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة
فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل
والمختبط الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة وهو من النوادر
على خلاف القياس ومثل قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل
فعل محذوف فكانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه
رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والآصال
واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع لانه فاعل فعل
محذوف اي ان استجارك احد وانما وجب حذفه لانه فسر الفعل
بفعل بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر والمفسر وهو حشو بلا فائدة وانما قلنا
انه فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتدأ وما بعده خبره

القياس ان يجمع المطيحة على مطيحات حم

وهو غير جايز لان ذكر المفسر حم

ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا
قوله وقد يحذفان معا في مثل نعم لمن قال اقام زيد او قد يحذف الفعل
والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد مثلا في جوابه نعم اي نعم قام
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة فعلية
لا اسمية وهي المبتداء والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال
قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما اي تنازع العاملان اكثر اسما
ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا
او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا يعني ان كل واحد منهما يطلب ان
يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما
يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني
زيد ضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد
منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت
زيدا او غير صريح كقوله يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد
يكون في الفاعلية والمفعولية مختلفين في ان احدهما يقتضي الفاعلية
والآخر يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيد او اكرم وضربت زيدا
والثاني ان الاول يقتضي المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت
وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين القسمين
صريحا

صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة المذكوره
بالفعل وهو قوله من الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية اي فقد يكون
تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين في الاقتضاء يعني ان الاول
يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية
والمفعولية لانه يقع زائدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب
تانيثه ويمكن ان يقال انهم انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من توهم
ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب وانه ليس
منه لان الفعل الثاني تاكيد الاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه
المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما
قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول نحو
ما لم يسم فاعله والجار والمجرور والبصريون يختارون اعمال الفعل
الثاني في ذلك الاسم المعرب للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال
الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل
من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها واما قال ظاهرا
بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا لم يكن الحكم مثل ما ذكره بل استوى الفعلان
في الاعمال واما اذا تنازعا ظاهرا قبلهما نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر ولما
اذا تنازعا مضمرا منفصلا او متصلا نحو ضربت واكرمت وضربت واكرمت

فلدفع الالتباس وكذا في غيرهما وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم
الا انا او انت وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك واهانك
او ضربته واهانك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لانه حينئذ
لا الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر
او اضمر لامتناع تنازع ما تقدم معمولهما لاستواء الفعلين في الاقتضاء
سواء كان لا يقتضي احدهما نحو ضربني واكرمني او يقتضي اعمالهما نحو اكرمت
وضربت ... امكانه نحو ضربت ما اكرمت لدفع الالتباس ...
وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع اولم
يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني
ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما
نحو زيد ضربني واكرمته وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية
والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول
لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية
نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني
وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون
فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير وجود عامل آخر عليه

ولتعين زيد

ولتعين زيد في المثالين الاخيرين لان يكون مفعولا لضربت كما ذكرنا
وفي لزوم الامر الثاني نظر وهو عدم ترتب الحكم عليه قوله فان
اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون
الحذف خلافا للكسائي اي وان اعملت الفعل الثاني كما هو رأي
البصريين في الفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول
فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر
في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت
زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين
وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني
واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي
فانه يجوز حذف الفاعل حذرا من الاضمار قبل الذكر وانما
لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال
الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية
والجمع والتأنيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت
الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا
وضربتني واكرمت الهندين وضربتني واكرمت الهندات و
المراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم

لان الاسم مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون مطابقا للمرجع في هذه الامور

مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضُرِبَ وضَرَبتُ زيدًا ويعلم ان المراد
ذلك من قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء
اى وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع
والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني
واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان
الرفع او النصب او الاول النصب والثاني الرفع او الاول
الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني جاز عند
الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين
وهو اما حذف الفاعل من الاول او الاضمار قبل الذكر وكل واحد
منهما غير جايز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا
مُدماة كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
فان جرى واستشعرت تنازعا لون لون مذهب وجرى
اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت
دون جرى قوله وحذفت المفعول ان استغني
عنه والا اظهرت اي وان اعملت الفعل الثاني كما هو
راي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت
المفعول من الفعل الاول ان استغني عن ذلك المفعول

مذهب الفراء فانه اذا اقتضى الفعلان الرفع نعمده يعمل الفعلان نحو ضربت

نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره مع ان الاضمار قبل الذكر
وانما لم يجز بواسنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول
فاذا يكون في الفاعل اضمارا قبل الذكر مع تغيره للضرورة ولم يكن
في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت
ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني
وحسبت تنازعا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول
حسبني وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت كما يجيئ ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه
نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا
نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله فان اعملت الاول
اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان
يمنع مانع فتظهر اي وان اعملت الفعل الاول كما هو
راي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او
المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين
وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل

هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدًا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع الالتباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثله تقول تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيدٌ وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيدٌ وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع مانع من الحذف والاضمار فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جايز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جايز لانه لو اضمر لاضمر اما مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردًا

٢ لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا صح صح

وفيه

وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو كان تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم الفاعل بالانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما يلزم من حيث انه اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس وهو شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة ٥ كفاني ولم اطلب قليل من المال نحو الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الفعل الثاني ولم يلزم حذف شي على تقدير اعمال الفعل الثاني فلو لا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح فاجاب عنه المص

الاول فلو اعمل فيه ٣

بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع فيه
الفعلان نظاهره لانه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع
النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار
ذلك المثبت منفيا و لو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا
و الثاني ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو واذا
تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم
اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع
النقيضين لان قوله انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا
بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا للقليل
للقليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون
مثبتا فيكون طالبا للقليل من المال فاذا يلزم ان يكون طالبا القليل من المال
و ان لا يكون طالبا للقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه مح
فاذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره
لم اطلب الملك و المجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت
وهو قوله شعر و لكنما اسعى لمجد مؤثل ۰ وقد يدرك
المجد المؤثل امثالي ۰ قوله مفعول مالم يسم فاعله كل

مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه اعلم انه انما ذكر المفعول
الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول لم
يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول لم
يسم فاعله هو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب
زيد وانما قال واقيم هو مقام الفاعل لانه لو حذف فاعله ولم يقم
هو مقام فاعله لم يلزم ان يكون مرفوعا نحو قائم في قولنا علم زيد قائما
والمراد بما لم يسم فاعله هنا هو المرفوع لفظا او تقديرا او حكما
قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل
اي وشرط مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ ان كان
ماضيا والى يُفعَلُ ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل
آخره ان كان ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا
ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى التفسير المذكور شرط
فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه
فليس بشرط لان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول الحد المذكور
القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت و المفعول له والمفعول معه
كذلك اي ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت

زيدا قايما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت مسندا
الى المفعول الاول دايما لكونهما مبتداء وخبرا في الاصل
فلو وقع مقام الفاعل كان مسندا ومسندا اليه في حالة
واحدة وهو غير جايز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من
باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمروا خير الناس موقع الفاعل
لان المفعول الثالث مسندا الى المفعول الثاني فلو وقع
مقام الفاعل كان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه
غير جايز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا لا يقع
موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل
كان مرفوعا فلم يشعر بالعلية واعلم ان المراد من قوله المفعول له
لا يقام مقام الفاعل هو المنصوب الذي لا مع اللام فان
الذي مع اللام يجوز اقامته مقام الفاعل لانه يفهم منه العلية
كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فانه لا امتناع
في جعل له قايما مقام الفاعل كما لا يمتنع جعل فيها قايما مقام الفاعل
وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام
المقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو
نحو استوى والخشبة او لا يكون مع الواو نحو استوى الخشبة

لا يبيل

لا يبيل الى الاول لانه يلزم نكس المعطوف بدون المعطوف عليه لان
المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا يبيل الى الثاني لان
المفعول معه هو المذكور بعد الواو وانما لم يذكر الحال والتميز مع انهما
لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما
ليسا بمفعولين قوله واذا وجد المفعول به تعين له فتقول ضرب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد
اي واذا وجد المفعول به وجد الظرف الزمان والمكان والمصدر
والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لمناسبة
الفاعل اكثر فتقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في داره فيقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه
على ما كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة لانه لا يقع موقع
الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة
او غيرها ليفيد فايدة زايدة على مدلول الفعل قوله فان
لم يكن فالجميع سواء اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع
اعني ظرفا الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور
سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد
يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا في امامه اي واحد منها

لان الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل ودون المفعول به بمعنى الفاعل كما في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمرو بخلاف ساير المفاعيل صح

ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره صح

مقام الفاعل ناي واحد منها اقيم مقام الفاعل جعلت ماسواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني له لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المفعول الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في المفعول له الاول فاعلية ما وفي مفعوله الثاني مفعولية ما قوله ومنها المبتداء والخبر اي ومن المرفوعات المبتداء والخبر قوله والمبتدا هو الاسم نقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون المبتداء الا اسما او ما في معنى الاسم نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي قوله المجرد عن العوامل اللفظية احترز به عن الاسماء التي لا يكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي ان وكان واسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني من باب اعلمت قوله مسندا اليه احترز به عن الاسماء المجردة عن العوامل التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها وهي

خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي اعني لا سماعك بالمعيدي

الاسماء

الاسماء الغير المركبة لعدم تركيبها واحترز به ايضا عن الخبر المبتداء لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به قوله او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام ليدخل فيه نحو اقائم زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتداء مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعل له ساد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي يحصل من المبتداء والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة الواقعة بعد حرف النفي لخرج من المبتداء هذا النوع مع انه من المبتداء وانه غير جائز وا... انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه هل قائم زيد قوله رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة بعد الالف الاستفهام او حرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقائمان الزيدان فانها لم يكن مبتداء بل خبر المبتداء والزيدان مبتداء لانها لو كانت مبتداء والزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم تثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير مضمر مستتر ليخرج عنه مثل اقائمان الزيدان وما قائمان هما ويدخل فيه نحو اقائم الزيدان واقائم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله

وانه لظاهر الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض
بمثل اقائم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ ولقائل ان تقول ان الحد
ينتقض بمثل اقائم ابوه زيد اذا جعلت زيدا ابتداء وقائما خبره
وابوه فاعلا لقائم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر مبتدا
والجواب ان قائم مبتداء في جملته والجملة خبر زيد واعلم ان هذا
الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء على ما اختاره في باب
اسماء الافعال قوله مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم
الزيدان فالمثال الاول المبتداء الذي هو اسم مجرد من العوامل
اللفظية مسند اليه والمثال الثاني المبتداء الذي هو صفة واقعة
بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث المبتداء الذي هو
صفة واقعة بعد الالف الاستفهام قوله فان طابقت مفردا
جاز فيه الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
وحرف الاستفهام مفردا واقعا بعدهما نحو ما قائم زيد واقائم
زيد جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها
وح داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها
مبتداء وهي خبره وح لم يكن داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لمضمر
وانما قال طابقت مفردا لانهما ان طابقت مثنى او مجموعا لم يجز
الامران كالتثنية قوله والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة

قوله

قوله المجرد احتراز به من خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل
الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير الاسم قوله المسند به احتراز به من
المبتداء الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن
الصفة الواقعة بعد حرف النفي وحرف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر
لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند المغاير
للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر وينتقض ايضا بمثل قائم في اقائم انتم
لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن
ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند به المسند الى المبتداء وعن
الثاني ان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا
قوله والاصل المبتداء التقديم اي اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر
لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به
ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار اي ومن اجل
ان المبتداء التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان
متاخرا عن في داره لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال
صاحبها في الدار لانه يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير
في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما
تقدمه لفظا فظاهر واما معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون
مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما

مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما
احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك

اعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن جاز ان يكون
نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه ح يقرب
من المعرفة والمخصصات على ماذكره في الكتاب ستة احدها
تخصيصه بالوصف كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فقوله ولعبد مبتداء ومؤمن صفته وخير من مشرك خبره فالمبتدا
ههنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم
لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك
ارجل في الدار ام امرأة فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار وامرأة
عطف على الرجل والمبتداء النكرة تخصصت ههنا بحصول
احدهما في الدار لانه ثبت من استعمالهم انه انما يسال بالهمزة وام
اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث
تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتداء وهو
نكرة وخير منك خبره والمبتداء النكرة تخصص بالعموم الذي
افاده حرف النفي الداخل عليه لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي

اذا دخل

اذا دخل النكرة افادة العموم فلولا افادة العموم لم يجز كلام بجواز ان
يقال احد خير منك لعدم الفايدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم
نحو تمرة خير من كثير ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا
والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم
شر اهر ذا ناب فشر مبتداء نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عايد الى
شر وذا ناب منصوب بانه مفعول لاهر والجملة في محل الرفع بانها
خبر المبتداء فالمبتداء النكرة اما بالصفة المحذوفة على تقدير شر عظيم
اهر ذا ناب او تخصص بما يتخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة
وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما يخصص به الفاعل
لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس
تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل
مبتداء نكرة وفي الدار خبره وتخصيص المبتداء النكرة بالحكم المتقدم
عليه للاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قائم رجل والسادس تخصصه
بالمتكلم وصف الدعاء له او في الدعاء عليه نحو سلام عليكم فسلام
مبتداء نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء
وتخصص المبتداء النكرة بالمسلم اذ معناه اسلم سلاما عليك
فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما فعدل

من قلب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر
وهو سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي وان كان
الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل
فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتباره الماضي او المستقبل او
الحال واذا كان كذلك كان سلام مختصا بالمسلم كما كان النصب
وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام
من قبله فقط لانه للدعاء المطلق وجوابه ظاهر **قوله** والخبر قد يكون
جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه اعلم ان خبر المبتدأ لا يكون
مفردا نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابل المركب الاسنادي
بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسمي الفاعل والمفعول
المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة
خبرية اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل بمثل قولهم مثل زيد
اضربه او لا تضربه لانه في تاويل زيد مقول فيه اضربه او لا.
فالخبر مفرد وهو مقول وما بعده معمول للقول وهي اما
اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم
فزيد مبتداء وابوه مبتداء الثاني وقائم خبره والجملة اعني المبتداء
الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما فعلية

وهي التي

وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء
وقام فعل ماض وابوه فاعله والجملة فعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء
وغير المصنف ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو
زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرهما
لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت
مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر الجملة وكلامنا
في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت
جملة فعلية **قوله** فلا بد من عائد اي لا بد للجملة الواقعة خبر
المبتداء من ضمير يعود الى المبتداء او قائم مقام الضمير نحو اللام
في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عائد ولم يقل من
ضمير لتحصل الفائدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قائم لم يصح
لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء واذا عرفت ذلك فالصواب
ان يقال لا بد من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء لئلا ينتقض
بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم والعلة عدم احتياج
هذا الخبر الى العائد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة عنه
في المعنى **قوله** وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العائد الى
المبتداء اذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين

فالبرّ مبتداء والكرّ مبتداء ثان وبستين خبره والجملة اعني الكرّ بستين
في محل الرفع بانه خبر البرّ وليس فيها ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف
وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البرّ
ثم ذكر الكرّ بستين علم ان الكرّ الذي بستين من البرّ وتقديره البرّ
الكرّ منه بستين وكذلك قولهم السّمن منوان بدرهم فالسّمن مبتداء و
منوان مبتداء ثان وبدرهم خبر المبتداء الثاني والجملة اعني
منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السّمن وليس في الخبر الجملة
ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة وهي
انه لما جرى ذكر السّمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان
منه وتقديره السّمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في
الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين
وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي
صحح به وقوع منوان مبتداء نكرة قوله وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتداء يقع ظرفا نحو خلفك
وزيد في الدار ونحوه يجب تقدير العامل لان الظرف معمول
والمعمول لابد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل
مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار

اي الظرف لكن الجار والمجرور عبارة عن ظرف المكان والزمان لان الجار والمجرور قد يكون عبارة
عن احدهما كما في قولنا زيد في الدار فان في الدار جار ومجرور وهو ظرف مكان

وحجتهم

وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتداء واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج
الى الجملة وذهب الاكثرون ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل
في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال
وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال
ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه
فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا قوله واذا كان المبتداء مشتملا
على ما له صدر الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين نحو زيد اخوك او متساويين
نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه
اعلم ان اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره عنه لكن قد يعرض له
اشياء فيوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز التاخير عنه فمنها ان يكون
المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم
والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء وابوك خبره ومن يكرمني
اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قائم ولزيد قائم
وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام
في اي نوع من انواع الكلام ولانه مغيّر والمغيّر قبل المغيَّر وما قولنا
لانت ومن عوفيت خالة تنال السّماء واكرم الاخوا فتنا وقيل خالي
مبتداء وانت خبره الا انه آخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا

ومنها ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب
تقديم المبتداء ههنا على الخبر لانا لو قلنا المتأخر هو المبتداء والمتقدم هو الخبر
لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لا
التباس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء والخبر متساويين في التخصيص نحو
افضل منك افضل مني فان المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما
قلنا وجب تقديم المبتداء ههنا لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا
للمبتداء نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر لالتبس
بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه مبتداء او فاعل وانما قال
فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء عن الخبر
نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس ح بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد
اعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما
والزيدون قاموا ... واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
مثل اين زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتداء
مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه
اعلم ان هذا الكلام الى اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتداء مع
ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالا
ستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتداء واين خبره وجب تقديم الخبر

لكونه

لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد
لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتداء
نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتداء ومن مبتداء ثان وابوه خبر المبتداء الثاني
والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتداء الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له
صدر الكلام لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام
وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام
الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد
جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف
مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد وسلمنا انه مقدر
بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب
تقديمه على المبتداء الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد
ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتداء مصححا لوقوع المبتداء النكرة مبتداء
نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتداء اي يكون
في المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتداء
والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر في الحقيقة
حاصل او حصل كما ذكرناه غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل
وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

لان معنى كل نحو غير جايز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبيده مبتدا وكل
فالصواب ان يقال كما ولمتعلقه ضمير فى المبتدا وكان الخبر ظرفا كالمثال
الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر لفظ
وهو الجار والمجرور وارادنا متعلق المجرور فلم يبق الاشكال ح ومنها
ان يكون الخبر جزا من ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع
بانه مبتداء وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك
حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر هنا على المبتدا لئلا تلتبس المفتوحة
بالمكسورة فى الكتابة لانه لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي لاحتمل
انها المكسورة وعندي ظرف لقائم واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها
مبتداء وعندي خبرها **قوله** وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل
اي وخبر المبتدا جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما
جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة فكذلك جاز الاخبار من شيء
واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو
العرش المجيد فعال لما يريد وهو المبتداء والبواقي اخباره
قوله وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي
ياتيني او فى الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او فى الدار فله درهم

اعلم ان

اعلم ان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء فى الخبر كما صح دخول
الفاء فى جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا
للخبر من حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط
عليه وذلك اذا كان المبتداء موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي
ياتيني او فى الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل
ياتيني او فى الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته او صفتها فعلا لتاكد
مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته وصفتها
ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى العامل وذلك العامل هو الفعل
دون اسم الفاعل ليتحقق شبههما الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد
لصحة دخول الفاء فى الخبر من ان يقصد ان المبتداء سبب للخبر
وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي
ياتيني له درهم ولم يكن صلته او صفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني
اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج
الى جواب آخر **قوله** ليت ولعل مانعان بالاتفاق اي ليت
ولعل يمنعان بالاتفاق النحاة دخول الفاء على خبرهما اذا كان
اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف
مثلا لا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او فى الدار فله درهم لانه

لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط
والجزاء يحتمل للصدق والكذب لكونهما جزا والكلام الذي فيه ليت ولعل
لا يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونهما انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص
ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت او لكن من
واعلمت وما ولا وان المفتوحة بالاتفاق **قوله** وألحق بعضهم ان

سوى ان المكسورة

بهما اي والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على
الخبر ونقل الاكثرون ان سيبويه يجوزه والاخفش يجوزه وجه المانع
انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه ووجه المجوز
ان ان لم يغير معنى الكلام بل تؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول
ان فكذلك يجوز بعد دخول ان فكل واحد من العلتين حسن الا ان
الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق
لا يقال المثال الاول لا يدل على المط لانه ليس بموصول ولا
موصوف مذكورين لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء على
خبر المبتدا الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور اي ذا الاول
بعد دخول ان فهذا لانه على جواز دخوله على الموصول اولى الا
اي ذا الاول

وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه

انه

[illegible]

انه يلزم ان يكون للمبتدا الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول
صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف او اسم موصوف
بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق ان
المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول
الفاء على خبرها واعلم ان بعضهم دخول الفاء على خبر ليت ولعل
وح يكون في قوله ليت ولعل مانعان بالاتفاق نظر **قوله**
وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل
الهلال والله اي وقد يحذف المبتدا على سبيل الجواز
اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله
اي هو الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري جميل ويحتمل
ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا **قوله**
والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في
موضعه غيره نحو لولا علي لهلك عمرو ومثل ضربي زيدا قائما
وكل رجل وضيعته ومثل لعمرك لافعلن كذا اي وقد يحذف
خبر المبتدا جوازا ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت
فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او مفاجئ او نحوه مما يدل عليه معاص
اذا التي للمفاجات فيجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر

وجوبا بشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني
التزام غير الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى واما لم يكتف بالشرط
الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتداء ووجوب
الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد
لهلك عمرو اي لولا زيد موجود فزيد مبتداء وخبره محذوف
وهو موجود دائما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين
لان لولا يدل على خصوصية الخبر لان لامتناع الثاني لوجود
الاول فيكون فيه الاشعار بمعنى الوجود وان جواب لولا التزم
في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتداء بعد لولا قد يكون خاصا
ولم يدل لولا عليه كقول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء
يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب الرماني
والثاني بعد كل مبتداء هو مصدر منسوب الى الفاعل او الى المفعول
او اليهما مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر
المذكور بعده الحال مثاله اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا
ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول نحو ضربي زيدا قائما وضربي
زيدا قائمين وانما لم يقل مضافا بل منسوب ليدخل فيه
مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس مضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي
منصوب

في تقدير

الفاعل

في تقدير الرفع بانه مبتداء وهو مضاف الى الياء وزيدا منصوب بانه
مفعول ضربي وخبر المبتداء محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما وقائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون
قائما منصوبا بانه خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة على
الظرف بخلاف الحال فان له دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي
في كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتداء وهو حاصل كما
يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة
الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل على الوقت والزمان وانما
وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على
اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لان
الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال
على شيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه وهو
قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما
فيكون جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب اوقات كون
الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير
الاخير يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى

بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتداء عطف
عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته
فكل مبتداء ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو
بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون
مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف
بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهو المقارنة وان غير الخبر
وهو ضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتداء
وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتداء
مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتداء وخبره
محذوف لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول
الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثمة قسما وان غير الخبر وهو
جواب القسم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتداء والخبر معا جوازا
كقولك نعم للجواب من قال ازيد قائم **قوله** خبر ان واخواتها
هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم اعلم
انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتداء بالحقيقة وذكر تعريفه
من قبل لانه مخالفة لخبر المبتداء من بعض الوجوه وهو جواز
تقديم الخبر على المبتداء وعدم جواز خبر ان على اسمه في غير الظرف

ومن حيث

ومن حيث دخول ان عليه وعدم دخول ان على خبر المبتداء فرقه
وقال انه المسند بعد دخول هذه الحروف اي بعد كل واحد من هذه
الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي
لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه
مثل ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه
يشكل بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول
ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله وجوابه
ان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او متعلقه فاللام
للعهد اعلم ان هذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه
ما ذكرناه **قوله** وامر كامر خبر المبتداء الا في تقديمه الا اذا
كان ظرفا اي وامر خبر ان كامر خبر المبتداء من حيث انه يجوز
ان يكون مفردا او جملة والجملة يكون فعلية واسمية وظرفية
وشرطية ولا بد من ضمير في الجملة يعود الى المبتداء فكذلك خبر ان
والحاصل ان خبر ان كحكم خبر المبتداء الا في شيء واحد وهو ان
خبر المبتداء جاز ان يكون مقدما على المبتداء وخبر ان لم يجز تقديمه
على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فح يجوز تقديم الخبر

على اسم كقوله تعالى إنّ لدينا أنكالاً وجحيماً وكقوله تعالى إنّ إلينا
إيابهم ثمّ إنّ علينا حسابهم وغير ذلك وإنّما جاز تقديم الخبر
على الاسم إذا كان ظرفاً للاتّساع في الظروف بما لم يتّسعوا في غيرها
لأنّه ما من اسم أو فعل إلّا وهو في زمان أو مكان إلّا كاد أو إذا
كان كذلك جوّزوا في الظروف ما لم يجوّزوا في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها
اعلم أنّ لا التي لنفي الجنس تعمل عمل إنّ لمشابهتها إنّ أمّا لأجل أنّ
إنّ للإثبات ولا لأجل النفي فحمل لا على إنّ حمل النقيض على النقيض كما
حمل النظير على النظير وأمّا لأجل أنّ إنّ لتحقيق الإثبات ولا لتحقيق
النفي فحمل لا على إنّ من حيث إنّهما نظيران من حيث التحقيق
وتعريفه أنّه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند
شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وخبر إنّ وخبر ما ولا المشبّهتين بليس
وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الأشياء وانطبق
التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فيها فظريف هو المسند
بعد دخول لا التي لنفي الجنس وإنّما أورد هذا المثال ولم يورد
المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلّا يتوهّم أنّ الظريف
صفة لرجل قوله ويحذف كثيراً أي يحذف خبر لا هذه كثيراً

إذا كان

إذا كان الخبر عامّاً كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا إله
إلّا الله ولا فتى إلّا علي لا سيف إلّا ذو الفقار أي لا إله موجود
إلّا الله وإذا بنو تميم لا يثبتونه أصلاً أي وبنو تميم لا يثبتون خبر لا
هذه أي لا يظهرونه إذا كان عامّاً لحصول العلم به فإذا قالوا لا رجل أفضل
منك نصبوا أفضل على الصفة فيكون الخبر محذوفاً وهو العامّ كالموجود
وغيره ويعلم من قولنا إذا كان عامّاً أنّه إذا كان خبرها ظرفاً لم يجز
حذفه لكون الخبر مخصوصاً بالظرف نحو لا رجل في الدار ويمكن أن
يجاب عنه أنّ مراد بني تميم أنّه لا يجوز إثبات الخبر أصلاً ووجهه
أنّ قولنا لا رجل مثلاً إذا دلّ على عدم الحصول في الدار لاستلزم
نفي العامّ نفي الخاصّ قوله اسم ما ولا المشبّهتين بليس هو المسند
إليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائماً ولا رجل أفضل منك وهو
في الإسناد اعلم أنّ ما ولا لا تعملان عند بني تميم لأنّهما يدخلان على الاسم
والفعل وكلّ ما يدخل على القبيلتين لا يعمل وعند أهل الحجاز يعملان
وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشراً وما هنّ أمّهاتهم وإنّما عملتا
لمشابهتهما بليس من حيث إنّهما للنفي ولدخولهما على المعارف
والنكرات وعلى المبتدأ والخبر ولدخول الباء على خبرهما كما أنّ
ليس كذلك فإذا أشبها ليس بهذه الوجوه عملا عمل ليس في رفع الاسم

ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتداء واسمي كان وان
واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولها خرج ما عداه
مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة
لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا بليس انما
انما هي للنفي والدخول على المبتداء والخبر دون نفي الحال والدخول
على المعارف ودخول البا في خبرهما كان عمل لا قليلا ولا جل
هذا قال وهو في لا شاذ اي العمل في لا شاذ وقد جاء في الشعر
كقول الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اي لا براح لي اي ليس لي براح المنصوبات هو ما اشتمل
على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب وانما مد الضمير
لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير
لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف
انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى عبارة عن ما هو
مذكر لفظا فمنه المفعول المطلق انما ابتداء بالمفعول
المطلق دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم
الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط
وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد

بحرف

بحرف من الحروف كالمفعول به ومعه وله وفيه وهو اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس
باسم له نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق
عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل
ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب واياما
كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله
فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان
المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم
وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا
في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني
تاكيد لا ولد واياما فلانه لا يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب انه
فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعله
لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني
مدلوله الذي هو الضرب ولا فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق
قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك لو كان معبرا عنه

بلفظ الاسم واما اذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولا مطلقا نحو
ما فعله فاعل الفعل احتراز عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول المطلق
كقولك ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله فاعل وقوله فعل مذكور احتراز
به عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل فعل
لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فعلا
لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وليس
بمعناه ككرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق
عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس العالم
في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم
ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق والعالم ليس
كذلك والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه
ليدخل فيه مثل ويحه وويله وويسه والمراد بالمذكور اعم من ان
يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو
ضربته سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول
مجازي تسمية لآلة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية الشيء
باسم شبيهه لعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكرنا لم ينتقض بمثل رجعت القهقرى

قوله

قوله وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد مثل جلست جلوسا
وجلسة وجلسة اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان كان
زايدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان
زايدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو
للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو اما ان يدل عليه باسم
خاص نحو رجع القهقرى فان القهقرى دلت على نوع من انواع الفعل
وهو رجوع الخاص واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربته ضربا شديدا
او اي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت
ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا
بينك وبين مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور
الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم
فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة
فيه لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل في افرادها ويجوز
تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانهما
فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا
اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل النوع

فتنبيهقد اذا اجتمع الانواع حصل الموجب للمجموع فيقال قرينة ضربتين

وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي يجوز كون

المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه يكون بمعنى الفعل لا من لفظه

كما ذكرناه في تعريفه نحو قعدت جلوسا . قوله وقد يحذف الفعل لقيام

قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا

ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اي وقد يحذف الفعل

الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب

اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر

خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت حذفت وان شئت

اظهرت واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على

ضربين سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي واما جعل

هذا قياسيا لامكان ان تذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة

يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة

عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في

الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة

عليه مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا و

حمدا وشكرا الى اخره اي سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا

فان قيل

فان قيل لم قلتم ان نحو هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو

حمدت الله حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان نقول ان المراد

انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له

وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض

وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا في

مواضع منها اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

قياسا في مواضع منها موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي

او معنى النفي داخل على اسم لا يكون خبرا من ذلك الاسم او وقع

المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر من اسم ولم يصلح ان يكون

خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مثبتا احترازعن ان يقع

منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد سيرا وقوله بعد نفي

احترازمن ان يقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من

هذا القبيل قوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا

فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت

الا سيرا قوله داخل على اسم احترازبه عن ان يقع مثبتا بعد نفي

او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا وما سرت الا سيرا فان

سيرا مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور

قوله لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما
انت سيرا وزيد سيرا سيرا اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن
ذلك الاسم احترازا عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول
المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير البريد فانه مثبت
بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل
قوله او وقع مكررا اي او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر
عن اسم ولم يصلح عن ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا
زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا سيرا وانما قلنا في موضع
خبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى
كلا اذا دكت الارض دكا دكا قوله ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد
نفي وهو ما دخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر من انت وكذلك
قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سير البريد وما
انت تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم
الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتداء على ضربين احدهما انه فصل
للمبتداء كما المثال الاول والثاني ان فعله مشبه به كما المثال الثاني
قوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بمعنى نفي داخل على اسم وهو انت
وليس خبرا عن انت قوله وزيد سيرا سيرا وقع مكررا في

موضع

موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي ومن
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا
ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة بقوله تفصيلا
احترازا عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو
فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله ذكر
وقوله لاثر مضمون جملة احترازا عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة
بل تفصيل مضمون جملة مفردا او تفصيل مضمون جملة لا تفصيل اثرها
مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد
يسافر سفر القريب او سفر البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة
لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء على الشيء
ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء تفصيل
لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله تعالى فشدوا
الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن والفداء او الاسترقاق
او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء قوله
ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
وصاحبه نحو مررت به فاذا الصوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى

اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم
فقوله للتشبيه احتراز به عن ان يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن
وقوله علاجا احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم
الفقهاء وله ذهن ذهن الحكماء ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب
ضرب ضرب الملوك وقوله بعد جملة احتراز به من ان يقع بعد مفرد
فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم
بمعناه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم
بمعناه نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار وقوله وصاحبه
احتراز به من ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم
بمعناه لكن لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا
فيها صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب
اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر
الناصب للمفعول المطلق نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار

وقوله

صوت حمار وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت فتلك
الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك
الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا له صوت يصوت صوت حمار
وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد
فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها
غيره مثل له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة
غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به من ان يقع
مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احتراز به
عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي
بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة
وهي له علي الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره
اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون
الجملة التي هي عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه اي لنفس مضمون الجملة
لتميزه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره مثل زيد قائم
حقا ويسمى توكيدا لغيره اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب

للمفعول المطلق قياسًا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربًا قوله لها محتمل غيره احتراز به عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيدٌ قائم حقًّا فحق وقع مضمون جملة وهي زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقًّا وغير حق فقولنا حقًّا اكّد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلًا لانّ مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع توكيدًا وتحقيقًا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمّى هذا القسم توكيدًا لغيره لانه يؤكّد مضمون الجملة وهو غيره ولقائل ان يقول مسافرةٌ في قولنا زيد مسافر مسافرةً مضمون الجملة فهي امّا ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتمله اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه انّ المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدًا لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع تاكيدًا لمضمون جملة لها محتمل غيره ويدلّ عليه قوله ويسمّى الاول تاكيدًا لنفسه والثاني تاكيدًا لغيره ومسافرة في قولنا زيد مسافر مسافرةً مضمون الجملة التي هي زيد مسافر لا تاكيد المضمون للجملة فلم يدخل في القسمين لا يقال مسافرة

لا يقال

لا يقال مسافرة في المثال المذكور تاكيد لمضمون الجملة وح لا يكون الجواب جوابًا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربت ضرب الامير لا يقال ان كان للنوع كان فيه معنى التاكيد وكان تاكيد المضمون الجملة لانا نقول المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع تاكيد مضمون جملة هو الذي يدل على التاكيد فقط ومسافرة ليست كذلك لو المراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد ومسافرة لم يذكر لغرض تاكيد بل لغرض النوع لكنه لزم التاكيد فان قيل هلّا قال ومنها ما وقع تاكيدًا لمضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين قلنا افاد ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسًا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازًا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين ... المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت زيدًا

أصل لبيت بحذف منك النائبين اي اقمت بخدمتك مرتين بل الكثرة ... تخفيفًا ... حذف الفعل ... المصدر ... الباء الاولى الى اللام وحذفت ... قبل اللام ثم حذف الالف المزيدة للمصدر بسكونها وسكون الباء التي نقلت حركتها الى اللام ثم ادغمت الباء في الباء فصار لبًّا ثم ثُنّي فصار لبّين ثم اضيف الى المخاطب وحذف النون للاضافة فصار لبيك ص

للمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد
عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان
الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان
فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر لا يدل على الزمان
والمكان الا بالتزام ولقايل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل
متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان
تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من
سياق الكلام ولقايل ان يقول ان التعريف المذكور منقوض بزيد
في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه
ليس بمفعول به لانه مبتداء ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به
من حيث المعنى الا انه لا يلزم نصبه وانما يلزم ان لو لم يعمل الفعل
في ضميره او في متعلقه نحو زيد ضربت غلامه وقد يتقدم
على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم
بلفظة قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع
تقدمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم

ولقايل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام

ولا شك ان المصدر

المفعول به على عامله

في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول
على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة
مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا
وسهلا اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة
تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل
الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت
حذفت وان شئت اظهرت واما على سبيل الوجوب ففي
اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع
ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه اي اترك
امرأ ونفسه وقوله تعالى وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر
وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا واتيت
مكانا سهلا دون حزن الثاني المنادى وهو المطلوب
اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي
الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعوا

ولا يمكن ان يحمل على انتهوا خيرا لكم

لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادي نحو الطلب
اقبال زيد فلما قال بحرف نايب مناب ادعو اخرج مثل الطلب
اقبال زيد قوله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا
لان الاصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه
للتخفيف وليدل على الانشاء قوله او تقديرا مثل يوسف اعرض
اي يا يوسف اعرض فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما
وجب حذف الفعل ههنا لان حرف النداء قايم مقام الفعل ونايب
منابه فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب عنه هذا اذا كان حرف النداء
ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا
يلتبس بالاخبار ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة
مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اي ويبنى المنادي
اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء
سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى
وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو
ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن
مضافا ولا مشابها له ولاجله لا يقال انه لو قال يبنى على ما يرفع
به او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب

ليدخل فيه

بدخل فيه مثل يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادي
بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله على ما يرفع به وليس مثل يا هذا
ويا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة
قبل النداء والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني
هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها
كاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب
ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين
ما كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر التبس بالمنادي
المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء
نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادي المضاف المحذوف
الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلاما قوله ويخفض
بلام الاستغاثة مثل يا لزيد انما يخفض المنادي اذا دخل
عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه ح معرب لعدم كونه
مشابها كاف الخطاب من حيث الافراد لانه كمركب لانضمامه
مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام مثل يا زيداه
اي ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الالف الاستغاثة به
وح لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف

اي حين دخل الف الاستغاثة منه

فان حرف النداء مع قصد التعيين التعريف
فان قيل فلا يلزم في يا زيد تعريفان قلنا
لا استحالة في ذلك ...

او نقول دخول حرف الجر لكونه
من خواص الاسماء رجح قوي
جانب الاعراب فرجع الاسم
الى اصل الذي هو الاعراب

لان اللام تخفيض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون محفوظا ومفتوحا وانه محال ويجوز الحاق الهاء للوقف فيقال يا زيداه قوله ويفتح ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اي ينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشبه بالمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما ينصب هذه الاشياء الثلاثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم مخصص لهما فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون المنادي الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى مخاطب لوجوب تغايرهما قوله

وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل اي توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبني احترازيه عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يرفع قوله المفردة احترازيه عن التوابع المضاف فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير ترفع هذه التوابع

حلا على لفظ المنادى المبني ونصبها حلا على محله فان قيل لم جاز

الرفع حلا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع

المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر

الابر بل برفعه وكذلك لا يقال جاءني هؤلاءِ الكرامِ بكسر الكرام

بل برفعه قلنا انما جاز لمشابهته حركة المنادى المبني حركة الاعراب

من حيث العروض بمعنى ان حركة كل واحد من المنادى المبني

وحركة المعرب عارضية ولهذا لم يجز هؤلاءِ الكرامِ بكسر الكرام لان

حركته غير عارضية ومن هنا يعلم ان المراد بالمنادى المبني

في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب النداء

اعلم انه لو قال ترفع حلا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حلا

على محله كان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل

يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادي في هذه الصور

ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين

الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المنادى

في المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا

انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة

معرب في الاصل لفظا كان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع

كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب الزيد

زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا

للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر فكذلك المنادى

ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا

في الاصل ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به قوله

والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب

اعلم ان الخليل ابن احمد يختار في المعطوف بحرف الممتنع

دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو

الجرمي يختار النصب لانه تابع المبني وتابع المبني يكون تابعا للمحل

قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل

والا فكابي عمرو اي ان كان المعطوف الممتنع

دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة

باللام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها

يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه حينئذ يمكن انتزاع

اللام منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه

كعدة فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان ولما كان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم
والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يكن انتزاع الالف
واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا للمبنى فالاولى
ان يكون تابعا للمحل لانه مفعول به ولقائل ان يعكس هذا
الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق
كانت كجزء منها فلم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير
حرف النداء فيها فالرفع حينئذ اولى تنبيها على انه منادى
ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير
حرف النداء فيها حينئذ فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب
ابي العباس بان الاعتياد في اللام عندهم صورة اللام التعريف
ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز
يا الله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
ويدل عليه جواز يا زيد و يا هذا واستلع يا الرجل مع كون تعريف اللام
اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى
فيما ينزع اللام عنه لزوال المانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات

والنصب اولى

والنصب اولى فيما لم ينزع منه للزوم مانع دخول حرف النداء عليه اعلم
انه ذكر السيرافي في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف
معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد
والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر ونحوه علم وليس الالف
واللام بمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب الاضافة
ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيما هو
بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا النقل يخالف لما ذكرناه
اولا بعض المخالفة **قوله والمضافة تنصب** عطف على قوله المفردة
اي توابع المنادى المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها
الا النصب لان المنادي اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع
المنادي اذا كانت مضافة بطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب
لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة
بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع
والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال
فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها
للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء
على ما فيه اللام التعريف **قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم**

المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا سواء كان
بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء كان
مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف
والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا
مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد
يا زيد اخانا ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف
يا عبد الله اخانا ويا عبد الله زيد وتقول في العطف والمنادى
مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في العطف والمنادى
مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا عمرو وانما كان
حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه
بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه
واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء

قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه

اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضاف
الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح
لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة

فيكون مبنيا

فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم
جوازه من قوله يختار واما اختيار الثاني فلانه ح اشتد امتزاج
الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين
نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح
آخر الاسم الاول المركب مع غيره ثم اعلم ان الاقسام الممكنة اربعة
لان المنادى والمضاف اليه الابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين
او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار
بناؤه على الفتح مع جواز ضمه كما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز
فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية
ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وا
نصب ابنا على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ

قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا
الرجل ويا ايهذا الرجل اي اذا نودي الاسم المعرف بلام
التعريف نحو الرجل مثلا توصل في ندائه الى اسم مبهم فيما في
ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج
الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف
النداء في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء

لانّ القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز
فتوصّلوا بالمبهم اي دخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف
تابعا له اصلاحا للفظ ثمّ اعلم ان ها في يا ايها الرجل مع ها في ايها الرجل
لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايّ الرجل ثمّ لقائل ان يقول لا فائدة
في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه الالف واللام
لا الى مبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا
حاجة الى الآخر **قوله** والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء
وتوابعه لانها توابع معرب اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة
للمنادى المبهم مع ان الصفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة
المفردة تابعة للفظ المبني ومحله انما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو
المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة
لانها توابع المعرب ووجب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب نقول
يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب
تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم ولا قاعدا
بالنصب والجر فالاولى ان يعلل لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب
ذي المال على ان تجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال
وكذا الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال تابعا للعاقل
والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة
تعيّن النصب ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي وتوابع الرجل واعلم انه
قيل ان قصدت نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان
قصدت نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا في
يا هذا الرجل **قوله** وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال انتم تقولون اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف
باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال ذلك بل يقال يا الله وجوابه ان
تقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله انما لان اللام الذي في الله ليس
للتعريف بل هو عوض عن حرف اصلي وهو همزة إلٰه الاصلية المحذوفة
لان اصله الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت الهمزة ثم ادغم
اللام في اللام فصار الله واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء
المبهمة على الله تعالى **قوله** ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب
اعلم ان المنادى اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم ويا سعد سعد الاوس كن انت ناصرا ويجوز في الاول مع النصب
في الثاني اما الضم في الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم وكذلك
نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى حرف ندائه محذوف واما تأكيد
للاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور

وتم الثاني تاكيد لفظي للاول و اما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي فالحذف
وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني عليه و انما قال
الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب ح لكونه مضافا على ما ذكرنا
قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلام ويا غلاما
اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي
وهو الاصل لان الياء فيها بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات
الياء وسكونها تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة و
يا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله وبالهاء وقفا اي ويجوز الحاق
الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت
فتحا وكسرا وبالالف دون الياء يعني اذا كان المنادى المضاف
الى ياء المتكلم ابا او اما يجوز فيه زوايد وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء
لقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء
لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا ويا امتا بتعويض
الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء
فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جايز قوله
ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام

66

اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى ياء المتكلم
يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم فتقول يا ابن امي
ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح وانما جاز فيه هذا الوجه
مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه
اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم للتركيب وانما قال خاصة
لعدم جواز ما جاز فيهما في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما
سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او كان المضاف
اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما
نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما
لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما قوله ترخيم المنادى جائز
وفي غيره ضرورة اي ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار
والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي اذ مية قوله وهو حذف في آخره
تخفيفا اي ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا لا لعلة اخرى قوله
وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زايدا

على ثلثة احرف واما بتاء تانيث اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا
لان المضاف لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف
لم يكن الترخيم آخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم آخر المضاف
اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادي لان المضاف اليه ليس من المنادي لفظا
وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة مد الصوت والتطويل
والترخيم مناف لها وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير
وان يكون احد الامرين اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث
لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف منه شيء واذا كان زايدا على
ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة لمجرد التخفيف ولما اذا كان
بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زايدا على ثلثة احرف
لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة
فاذن لم يلزم من حذف التاء التانيث المحذوف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف
في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من
يجعل الباقي اسما براسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال
في ترخيم جبينة اذا كان صفة يا جبين على لحصول الالتباس لجواز تانيث
الفعل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل
الالتباس لانه لا يؤنث المذكر والعكس في العلم حملا على المعنى قوله

فاذا كان في آخره زيدتان في حكم الواحدة كاسما ومروان او حرف صحيح
قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا اعلم ان هذا اشارة الى
ما يحذف من المنادي للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسما
وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في آخر
الاسم حرفان زايدتان زيدتا معا في حكم الزايدة الواحدة وذلك كالف التانيث الممدودة
نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكمان ومروان او ياء
النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فانه
يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن يشترط ان تبقى بعد حذفهما ثلثة
احرف احترازا عن مثل يدين ودمين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان
في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف
نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في آخر الاسم ووجوب
الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زايدة وحرف العلة الزايدة
اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون
على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف
في الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت
منا بعد معرفة لمي اي يا لميس فحذف السين وبقي ياء فعيل والمراد بالمدة حرف
زايد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا احذف حرفان في ترخيم منصور

وعماد وسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه مختا باثبات الف
لا مختال بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زايدة بل بدلا من ياء
متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستميل ومستمال واعلم
انه لو قال او قبل اخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه
مثل مريح فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان سماء على وزن
فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه
بعد سمو وجمع اسماء قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف
سما في آخره زايدتان وعلى الثاني سما في آخره حرف صحيح قبله مدة **قوله**
وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو
بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير
بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك
يحذف الاسم الاخير **قوله** وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان
كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان او الاسم الاخير حذف له
حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف له حرف واحد
والزيادة بسبب عارض والعارض منتف هنا **قوله** وهو في حكم الثابت
على الاكثر فيقال يا حارِ و يا ثمو و يا كرو اي المحذوف في المنادى المرخم
يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقولك يا

يا حار

يا حارِ هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا
فلان المراد ذلك الاسم وذلك المحذوف في حكم الثابت فترك الباقي من
المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حارِ و يا ثمو و يا كرو
قوله وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حارُ و يا ثمي و يا كرا اي وقد
يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حارُ بالضم لانه منادى
مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان
يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه كان في آخره واو قبلها
ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في أدلٍ جمع دلو فان اصله ادلو
قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي
اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقي يا كرو وقعت الواو
متطرفة ما قبلها مفتوح وجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة
قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه
بيا او وا واختص بوا اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف
النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادي والمندوب
لان المنادي هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا
والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فصيغة النداء تستعمل في المندوب
ايضا للمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص لان كل واحد

منها مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا ليكون متفجعا على
الندبة قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى
اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا
منصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها
للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا وانما كان حكمه
مثل حكم المنادى في الاعراب لانه لما اجرى مجراه في صيغة اخرى اجراه
في احكامه من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف في آخره
اي ولك زيادة الالف او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان المطلوب
فيه مد الصوت والتطويل الا ان المندوب اذا كان مضافا او موصولا
لحق بآخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس قلت واغلاميكي
واغلامكمو اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لا تزيد الالف
بل تزيد حرفا مجانسا للحركة او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول
في غلام مخاطبة واغلامكي بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف
وقيل واغلامكا التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب
لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو
الحقت بآخره الفا وقلت واغلامكما لالتبس بغلام المخاطبين
فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكمو

حكم توابع المنادى مفردا او مضافا

قوله

قوله ولك الهاء في الوقف اي ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف
او الياء او الواو فيقول وازيداه واغلاميكيه واغلامكموه لان المطلوب فيه
مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد بيان هذه الحروف
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وانما لم يندب
النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع والاعلام بوقوعه مصيبة
عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا
فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه
في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم
هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما
ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا
غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا
يندب الا العلم قوله وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم
ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب
وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز
وازيد الطويلاه جاز جاءني زيد الظريفاه لان كل واحد منهما غير المندوب
ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب
والثاني ليس بمندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني

امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب فيه تمه التعمية
ليست من جلته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة
الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق الندبة بالمضاف اليه والصلة لان
اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا
لم يجز السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة قوله والموصوف
ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاستغاثة والاشارة
والمندوب مثل يوسف اعرض و ايها الرجل اعلم انه يجوز حذف
حرف النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي
نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف حرف النداء
من العلم فلان العلم مشهور وكثر استعمال ندائه فلو حذف منه حرف النداء
لم يلتبس بغير النداء واما جواز حذف حرف النداء من المضاف
واي فلكونهما شابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كلا واحد
من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي وح لم يجز حذف حرف النداء
من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة
لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك
عن الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا الرجل

ولم يجز حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما
التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لهما قوله وشذ
اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا هذا جواب من سؤال مقدر وهو
ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا حرف النداء وكذلك
مخنوق في افتد مخنوق جنس وكذلك كرا في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف
النداء منه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء من الجنس وجوابه
انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف
حرف النداء والثاني الترخيم لكونه غير علم لان اصله كروان قوله وقد
يحذف المنادى لقيام قرينة مثل الا يا اسجدوا اي ويجوز حذف المنادى
اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه
ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله والثالث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب
حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مضمرا اي فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع
المفسر والمفسر وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه مثل زيدا ضربته وزيدا ضربت
غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده
اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست فقوله كل اسم لانه

لابدّ ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز به عن مثل قولنا
زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا عبوس
انت عليه فان زيدا هنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو عبوس مشتغل
لان اسم المفعول شبه الفعل كما يجي في موضعه قوله مشتغل عنه بضميره احتراز
عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه
فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل
فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه
بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلولم يقل او متعلقه لخرج
منه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل
ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل
حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا ازيدا ضربته
فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصلح تسليطه عليه لفظا
لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط
الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه
في الزبر اعلم ان عبارته من الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لابدّ من
قيد يدل على هذين الاحترازين ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد
ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على ما

او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي معناه او لازم
معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه نصبه لكن مناسبه وهو جاوزت
او لازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهي قولنا
زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقديره
الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث
اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم اهانته وتقدير الرابع
لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملابسته وملازمته
والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدره وان لم يمكن
فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدره وان لم يمكن قدر لازم معنى
الفعل المفسر ولقايل ان يقول يدخل في تعريف المذكور ما اضمر عامله
خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد فيلزم
ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان
خبر كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم
ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه قسم
من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الاخص من وجه دون وجه ولان
المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو مفعول به فكانه قال كل اسم

مفعول به بعده فعل الى آخره ولم يذكره اعتماداً على فهم المتعلم
لانه لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى اقسام الاربعة
علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع
بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب
واذا للمفاجات اي ويختار الرفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم
قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا بالرفع او مختارا او واجبا نحو
زيد ضربته فان النصب والرفع جايزان فيه لوجود مقتضيهما لكن الرفع
اولى من النصب لان النصب مقتضي الحذف والرفع ليس كذلك وكذلك
يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع
اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما
عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب
كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان
عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع
وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا
نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان
المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام

النصب

النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب
كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير
الرفع كان الطلب خبرا عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق
والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له
وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبر المبتداء وكذلك
الرفع مختار بعد اذا المفاجات نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته
لان اولوية عطف جملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة
وقوع الفعل بعد اذا للمفاجات فيترجح الرفع على النصب لعدم استلزامه
حذف الفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب
اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها
جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم
عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية
على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي
والاستفهام اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع
جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع
كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان
النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على

اولى من دخولها على الاسم لكن الرفع بعد كلم الاستفهامية اضعف من
من الرفع بعد الهمزة كما ذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد حرف الاستفهام
احترازا عن اسم الاستفهام لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهامية
و اذا شرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا
الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا
ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب
كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان مضافين
الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى
الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمناسبتها اياه
ولانه يستعمل للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا من اذا المفاجاة
فان الرفع هو المختار بعدها و في الامر والنهي اذ هي مواقع الفعل
اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه
او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي
خبرا عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر
والنهي لا يحتملان الصدق ولا الكذب وانما جاز على تاويل بعيد
وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى
تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد و
وعند خوف

وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اي
ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على
تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو مقصود وعلى
تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره
انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع
كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتداء وخلقناه بقدر جملة مركبة من
الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر
كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء
مبتداء وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور
في محل الرفع بانه خبر كل شيء واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال
وح لم يفد معنى مقصودا من الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا
هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقا بقدر والمقصود
من الاية هو الثاني دون الاول لما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا
منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل
محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة و و يستوي الامران
في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب

في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرا اكرمته
لان الجملة الاولى ذات وجهين احدها الاسمية وهي الجملة الكبرى وهي المبتداء
والخبر والثاني الفعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو
قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية
وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
وهي الصغرى فان يرجح النصب بقرب المعطوف عليه يرجح الرفع بعدم
حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير
في داره او عنده او نحو ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب
ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط
وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته
اي ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف
التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط
والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما سيجيء
وههنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا
يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل
ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما لان اما
لا يجب له دخول الفعل نحو وليس مثل اذن زيد ذهب به منه فالرفع لانه

اي وليس

اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه
انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب به
لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب
وهو لم يقتض النصب فالرفع لازم على الابتداء والجملة التي بعده خبره
قوله وكذلك وكل شيء فعلوه في الزبر اي وكذلك قوله تعالى كل شيء
فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه
ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا
كل شيء في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهي في
اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم
ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي والثاني كذلك لانهم
ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتداء وفعلوه اعني الفعل
والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور اعني في الزبر
في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر
قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اعلم ان
ظاهر هذه الاية يدل على انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور
مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد ههنا [illegible]

فذهب المبرد الى ان الزانية مبتداء والزاني عطف عليه وقوله تعالى
فاجلدوا خبر المبتداء وانما ادخل الفاء على خبر المبتداء لان الالف
واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت و
الذي زنى وثبت من قبل ان المبتداء اذا كان موصولا صلته فعل
او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فهنا كذلك فجاز دخول الفاء
على الخبر فهنا وح وقع الامر خبر للمبتداء على تاويل فتقول فيه اجلدوا
كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل
في ما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتداء على تقدير حذف المضاف
وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا
كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب
لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من
ولذا كان المختار النصب
جملة اخرى قوله اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه
كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير ومعه قرينة النصب للمختار وهي الطلب اعني الامر
قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
او ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد اعلم ان الباب
الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف العامل المفعول به

فيها التحذير

فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بعد
اتق والمحذر منه مكررا فقوله معمول يتناول الغير التحذير نحو زيدا في جواب
من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في
المثال المذكور وان كان معمولا لكن ليس معمول بتقدير اتق بل هو معمول
بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب
من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس
من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه
مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر قوله او ذكر عطف على
فعل ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذيه تحذيرا مما
بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على تقدير الاول مفعول مطلق
وعلى تقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له
لعدم الفرصة لضيق الوقت بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه
ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد
ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغني عن النفس لعدم
موجب الاتيان به وهو كراهية الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء
واحد ثم عدل من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك

والاسد وكذلك قوله واياك وان تحذف والطريق الطريق وتقول
اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول
اياك الاسد لامتناع تقدير من اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف
ان يتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة
اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه عبارة اخرى
وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف من وساير حروف
الجر عن ان وان طلب الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال
اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير
اياك من الاسد والاول غير جايز لامتناع حذف حرف العطف
والثاني كذلك غير جايز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة
الا في المواضع التي حذفها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من
زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول في اخترت من
الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا وكقوله تعالى واختار موسى قومه
سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفت
العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه
فعل مذكور من زمان او مكان اي المفعول فيه اسم ما فعل
فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول

لمثل

لمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة مما فعل فيه وبقوله مذكور يخرج
عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل
ههنا لفظا او تقديرا لا يقال انه منقوض بيوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة
لصدق الحد عليه انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتدا كما ذكرنا في تعريف المفعول به
قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم
والليلة واجزاؤهما وما تركب منهما والمكان ما يشغله الجسم من الحيز
قوله وشرط نصبه تقدير في اي شرط نصب المفعول فيه ان لا يكون
في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين
مختلفين لفظا حالة واحدة وان يكون مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة
لكان اسما صريحا ولم تكن مفعولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل
ذلك اي وظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير
في لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة
كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا قوله وظرف المكان
ان كان مبهما قبل ذلك والا لم يقبل اي وان كان ظرف المكان مبهما
قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما كان
معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك
ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين

نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم ان القرب مستلزم لمكان
من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب ولم يقبل ظروف
النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست
لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في دون المعين غير قابل له وجب
تفسير المكان المبهم ففسره فقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي
الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها كاليسار
والعلو والسفل وقبل وبعد قوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما
اي وحمل على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو
دون ومع لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك
اذا قلت خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع
الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك
قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك
جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست
لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى
ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر غير داخل
في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون
الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته

بسبب

به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والسقف
وغيرها وكلها داخلة في مسماها قوله وما بعد دخلت على الاصح اي
وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولك دخلت
الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان
في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد فما بعده حينئذ مفعول به
ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد
لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو
غرت ولجت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا
عليها قوله وينصب بعامل مضمر اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر
نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة
التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به يعني
يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ما يوم الجمعة
صمته والقول يوم الجمعة صمته او لا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت
سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة
سافرت فيه صمه ويتساوي الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم
السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صاحبه صمته
وهلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور مثل

ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل ... ويوم الجمعة صمته

مفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور ولغيره نحو ضربته التاديب ذكر للتاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثل لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا فان التاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله وقعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور هنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل في الذهن اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد المثالين قوله خلافا للزجاج فانه عنده مصدر اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل كما قال ضربته ضربا وادبته تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية فحمل ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية ويشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم تكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له

قوله وانما

قوله وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له اي انما يجوز حذف اللام من المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل معلل بهذا الفعل به فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال من المفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اباي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن له مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام بشرطين مذكورين لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل

الفعل ومقارنا له في الوجود

من حيث كل واحد منهما فعلا للفاعل فلما شابه المصدر تعدى الفعل
اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين
الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل لم يحتج الى اللام وعلم من قوله
انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز
اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع
حصول التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه ح يشبه الحال والتميز لما فيه
من البيان وكونه نكرة كالحال والتميز ولقائل ان يقول ان اللام الاول
ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل
الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن
فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختياره فاعله فيه ان
لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني يتحقق
ههنا . المفعول معه مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل
لفظا او معنى قوله مذكور بعد الواو احترز به عن المذكور بعد الفاء
وغيره نحو زيد وعمرو اخوك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبته
نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا يشكل الحد المذكور بقولنا
جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرو اليس بمفعول معه لانه ليس
بعد الواو التي للمصاحبة والا لكان معناه جاءني زيد مع عمرو

جاءني زيد فعمرو وقوله المصاحبة معمول فعل احترازعما لا يكون معمول فعل نحو

٧٩

معه قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله
فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد
وزيد والا تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز
العطف تعين العطف مثل ما لزيد وعمرو والا تعين النصب مثل
ما لك وزيدا وما شانك وعمروا لان المعنى ما تصنع اعلم ان العامل
للمفعول معه لا بد من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل
لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها
والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل فان
كان الفعل لفظا فلا بد من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف
جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت
انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير
المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمروا فانه
جاز العطف مع انه لم يجز الا العطف لا يقال يريد بالجواز جواز
العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك
والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان فعلا معنى وجاز
العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب
وفيه نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز

وانما يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخير ان
الكلام في الفعل المذكور بعد الواو للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان
فان قيل انما حد المفعول معه لينصب لذا علم فكيف جاز فيه غير النصب
قلنا الجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه
لا يمكن هاهنا لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع
وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب لبيانه هاهنا
كما بين في غيره قبل ذكر الحد فلو لا بيانه هاهنا لجزمنا ان جميع اقسامه
منصوب لكن يلزم مما ذكره ومن ترديده في الكتاب ان عمروا في قولنا
قام زيد وعمرو معه وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق
الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا
معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف هنا لامتناع العطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير تاكيد لانفصل كما يجيء في بابه وان كان الفعل
فعلا تقديريا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز
العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم
يجز العطف تعين النصب للمفعول معه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا
وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة
الجار ولم يعد الجار هاهنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه

مفعول معه

الحال المنتقلة نحو ضرب زيد قائما — وحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا — وحال الموطئة نحو انا انزلناه قرآنا عربيا — حال مترادف

وحال ذات الحال ... نحو وكان الله دائما — وحال المتداخلة نحو زيد ابوك منشيا

مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمروا وانما اورد مثالين
ليعلم ان معنى الفعل موجود مع الاستفهام والجار والمجرور ومع استفهام
والاسم قوله الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به اي الحال ما تبين
هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا
من ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة
غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة
الهيئة الى الفاعل او المفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت
زيدا الراكب لان الراكب تبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا ومفعولا
ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما
قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة
بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل الحد بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا
ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيئ الحال عنه من حيث انه فاعل معنى
لا لانه مفعول معه وانما قال ما تبين ولم يقل اسم تبين لان الحال يكون جملة
والجملة لا يكون اسما لفظا او معنى مثل ضربت زيدا قائما وزيد في الدار
قائما وهذا زيد قائما اي الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه فاعل
لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذي يكون الحال حالا عنه مفعول
لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا قائما

فانّ قائماً يحتمل ان يكون حالاً من التاء في ضربت وهو فاعل لفظاً ويحتمل
ان يكون حالاً من زيد وهو مفعول لفظاً ومثال الفاعل معنى زيدٌ في الدار
قائماً حالٌ من زيد وهو ليس بفاعل لفظاً لانه مبتداء لكنه فاعل معنى
لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثاله
المفعول معنى قوله نعم هذا بعلي شيخاً فشيخاً حال من بعلي وهو مفعول
معنى وتقديره أُنبّهُ على بعلي او أُشيرُ الى بعلي شيخاً وكذلك هذا
زيدٌ قائماً فقائمٌ منصوبٌ بانه حالٌ من زيدٍ وزيدٌ مفعول به معنى
وتقديره أُنبّهُ عليه او أُشير اليه ولقائلٍ ان يقول المثالان الاخيران
غير مطابقين للمقصود لانّ زيداً ليس بذي الحال والّا لزم اختلاف
العامل في الحال وصاحبها لانّ العامل في زيد هو الابتداء وفي
الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه
او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جائز في كلامهم واذا كان
كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي
المثال الثاني الضمير الذي في أُشير اليه وأُنبّهُ عليه ويمكن ان يجاب عنه
بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية لشيئٍ باسم العائد
اليه وانّما اطلق ذا الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ
فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى وعاملها الفعل او شبهه او معناه

اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيداً قائماً واما شبه فعل وهو الصفات
المشتقة من الفعل او المصادر واسماء الافعال نحو زيد ضاربٌ عمرواً قائماً
واما معنى فعل وهو الذي استنبط عنه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة
والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قائماً وهذا زيد قائماً
وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج
الى تعريفها وصاحبها معرفة غالباً اي وصاحب الحال يكون معرفة
غالباً لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالباً لجواز وقوع
صاحب الحال نكرة كما يجئ اعلم انّ صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه
على الهاء في شرطها لانّ كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط
وارسلها العراكَ ومررت به وحدهُ ونحوه متأوّل هذا جواب
عن سؤال مقدّر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة و
العراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال
مع كونه معرفة وجوابه ان نقول لما دلّ الدليل على عدم جواز وقوع
الحال معرفة احتاج هذا الى تاويل وتاويله انّ العراك مصدر عن حال
محذوف وتقديره ارسل الجمال تعترك العراك ومررت به منفرداً وحده
فلما حذف الفعل قيل انّ العراك وحده حال على سبيل المجاز تسمية

الا ترى انك لو قلت كان زيد امعاه اشتبه زيدا
ينتفي الكلام وكذلك الترجي والتمني واما
لو قلت في ان زيد اسدي او كان زيدا فقه
الكلام لان معنى هذا كيد الجنس الا زيد وعده
فعلم بهذا ان بين النوعين فرقا موصل رح مفصل

قوله وليس بمجرور لعطفه على الهاء او فرع
يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هكذا
وشرط صاحبها ان يكون معرفة وهذا
تحتمل معنى كما ذكره ولفظا لانه يلزم
العطف على الضمير المجرور بدون
اعادة الجار

معمول باسم العامل لو تقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي

ارسلها معتركة ومررت به منفردًا قوله وان كان صاحبها نكرة وجب

تقديمها اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها

نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديمها على صاحبها اذا كان نكرة لانه

لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا بن ثيابه

فقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا يتقدم

الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال

على العامل المعنوي فلا يقال زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف

الظرف اي يجوز تقدمه على العامل المعنوي نحو قوله اكل يوم لك

ثوب فثوب مبتداء ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل

يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز

تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم

يتسع في غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل

المعنوي لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان

كالظرف ولكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم

منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه اذا لم يكن مانع اما

اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدرية

واما

٨٣

واما مشابهه فبان كان مصدرا او اسمي الفاعل او المفعول المعرفين بلام التعريف

او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها

ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو ولما اذا كان

بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لبابه الاول وهو

العطف كما ادعي في المفعول معه قوله ولا على المجرور في الاصح

ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور والتابع لا يقع الا حيث

وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه

وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال

المجرور نحو قول الشاعر اذا المرء اعيته السيادة ناشئا

فمطلبها كهلا عليه شديد قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع

حالا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا اي كل ما دل على هيئة وصفة

جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه

رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب

حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل

في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا اختلاف فقال ابو علي الفارسي

هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لامتناع العامل في صلة

واسم التفضيل وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه

على المذهب الاصح فلا يقال مررت راكبة بهند لان الحال تابعة لصاحب الحال مجرور

في العمل وقال مصنف الكتاب هو الطيب وجوز عمل افعل التفضيل
فيما قبله لجوازان قولهم تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل
في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق . ويكون جملة خبرية اي
ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال
بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز
وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر
فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولابد ان يكون في هذه
الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو فالاسمية بالواو
والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير
وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما اي الجملة التي
يقع حالا اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه
خمس جمل فالاولى اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد
وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير
او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده
على الضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاولى
لوجود الواو في اولها نحو كلمته فوه الى في فقولنا فوه الى في حال

مع الضمير

مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير
وحده لمشابهته اسم الفاعل ولامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني
زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر
في يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماضي مثبت
او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني زيد وقد
ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما طلع الشمس
وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني
زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما ركب قوله
ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لابد
من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك
لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء
فلابد من قد لتقريب الماضي من الحال ومثال قد ظاهرة جاءني
زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى او جاءكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب
قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي
الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم
يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبق

وبجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدًا مهديًا ويجب
في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفًا اي احقه اي ويجوز حذف
عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاسماء
ومثاله قولك للمسافر راشدًا مهديًا اي اذهب راشدًا مهديًا
ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي التي
لا ينتقل ذو الحال عنها مادام موجودًا غالبًا والمنتقلة بخلاف ذلك
فمثال الاول مثل زيد ابوك عطوفًا فان الاب لا ينتقل عن العطف
مادام موجودًا غالبًا وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر
بالعطف وباثبات العطف له فاستغنى به عن التصريح بالعامل
الذي هو اثبته واحقه او ثبت او حق فحذف عاملها ولم يستعمل
فهذه الحال حال من المفعول او من الفاعل وشرطها
ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال
ان يكون تاكيدًا ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت
تاكيدًا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف
التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
او مقدرة اي التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام فقوله
ما يرفع الابهام احتراز به عما لم يرفع الابهام وقوله المستقر احتراز

عما

عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينًا جارية فان الجارية
ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين لم
توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله
عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا
جاءني زيد راكبًا فان راكبًا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن
الذات لان زيدًا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة
تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة
نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة

قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبًا اما في عدد نحو عشرين درهمًا و
سياتي واما في غيره نحو رطل زيتًا ومنوان سمنًا وقفيزان برًا
وعلى التمرة مثلها زبدًا اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع
التمييز الابهام عن نفسه بعد ما تم سواء تم بالتنوين او النون
او بالاضافة وهو ههنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار
او غير مقدار والمقدار وهو الغالب اما في عدد نحو عشرين در
وخمسة عشر درهمًا وسياتي تمييز الاعداد في باب العدد واما
وفي غير عدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابًا واما موزون

وغير العدد

قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب
في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه اي ويجوز حذف
عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل ساير الاشياء
ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا
ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي التي
لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك
فمثال الاول مثل زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف
ما دام موجودا غالبا وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر
بالعطف وباثبات العطف له فاستغنى به عن التصريح بالعامل
الذي هو اثبته واحقه او ثبت او حق فحذف عاملها ولم يستعمل
فهذه الحال حال من المفعول او من الفاعل قوله وشرطها
ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال
ان يكون تاكيدا ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت
تاكيدا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف
التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
او مقدرة اي التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام فقوله
ما يرفع الابهام احتراز به عما لم يرفع الابهام وقوله المستقر احتراز

غا

عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية
ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين لم
توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله
عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا
جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن
الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة
تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة
نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة
قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما و
سياتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا
وعلى التمرة مثلها زبدا اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع
التمييز الابهام عن نفسه بعد ما تم سواء تم بالتنوين او النون
او بالاضافة وهو ههنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار
او غير مقدار والمقدار وهو الغالب اما في عدد نحو عشرين درهما
وخمسة عشر درهما وسياتي تمييز الاعداد في باب العدد واما
وفي غير عدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا ولما موزون

وغير العدد

نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما محتمل لهما نحو على التمرة مثلها زبدا
والمكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد
الانواع ويجمع في غيره اي فيفرد التميز حال الافراد والتثنية
والجمع ان كان التميز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل
والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا
ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية
والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة
فيطابق التميز ما قصد حينئذ لعدم دلالته عليها فتقول عندي
رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا
يجمع ان كان المراد بالتميز جمعا فيقال عندي قنطار اثوابا وعندي
بيت كتبا قوله ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت
الاضافة والا فلا اي ان كان الاسم المفرد الذي يميز تم
بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافته الى ذلك التميز وجاز تركه
اضافته اليه تقول رطل زيت ورطل زيتا وقفيزا بر
وقفيزان برا بالاضافة وتركها وان لم يتم بالتنوين ونون
التثنية بل يتم بشيء آخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبيه نون
الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم يجز

وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون
لم يجز لان هذه النون من نفس الكلمة وما هو في نفس الكلمة لا يحذف بالاضافة
ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا
يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت ما هو شبيهه فاذن لم يضف
مثل عشرين واخواته الى التميز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان
صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك
وعشري رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير
المميز كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر
دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى
ولو اضيف اليه يوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافته
مثلها الى زبدا لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى
قوله وعن غير مقدار مثل خاتم حديدا والخفض اكثر
عطف على عن مفرد اي التميز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة
اما تميز عن مفرد مقدار واما تميز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد
المقدار ما مر ومثال المفرد الغير المقدار نحو خاتم حديدا او فضة
يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر لان الاضافة نوع من الاعراب
ونصب التميز شبيه بالمفعول فالاضافة اصل واليه اشار المصنف

وذلك لان الاضافة اكثر على انه اصل وهو تخفيف
بحذف النون والتنوين وفيه اشارة
الى ان كون المضاف اليه مجرورا بالاضافة
ونصب التميز على التشبيه بالمفعول
الاولى لانه اصل

بقوله و المقتضى الخ قوله او الثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها مثل

طاب زيد نفسا و زيد طيب ابا و ابوة و دارا و علما اي التميز

عن ذات مقدرة هو التميز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو

طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا و ابوة و دارا

و علما فالنفس في قوله طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر عن ذات

مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات

الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى

ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه

فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او ما ضاهاها اي ما شابه

الجملة وضاهى فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والشابه بالجملة

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها قوله

او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا و ابوة و دارا و علما و لله دره

فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني

عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا

و ابوة و دارا و علما فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه

والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك

بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف ثم ان كان

اسما يصح جعله لمن انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه

اي ان كان التميز اسما صالحا ان يرجع الى من انتصب عنه او الى متعلقه جاز

ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان

يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيدا ونحو طاب زيد

ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان

لم يكن اسما صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا

امتنع ان يكون مميزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا وابوة فكل

واحد من العلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق

ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه

نظر لانا لا نسلم ان التميز ان كان اسما يصح ان يجعل لما انتصب

عنه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه فان نفسا في قولنا طاب

زيد نفسا اسم يصح ان يجعل لما انتصب عنه مع انه لم يجز ان يكون

لمتعلق ما انتصب عنه وان اراد بالشرط ان التميز ان كان اسما

يصح ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلق ما انتصب عنه وجزاؤه

جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه لم يصح لوجهين احدهما

انه غير مفيد لان الشرط والجزاء واحد والثاني انه لا يلزم

من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه

كقولنا طاب زيد نفسا على ان النص غير مساعد لهذا الشرح وان
حملناه على مقتضى النص اشكل بمثل طاب زيد نفسا فان نفسا يصح
جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لايخ الكلام
ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما ما قصد اي يطابق التميز
فى الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد
اي ان قصد مفردا افرد التميز وان قصد مثنى ثني التميز وان قصد
جمع جمع فى الصورتين فيقول اذا كان التميز عين ما انتصب عنه
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذلك تقول
اذا كان التميز متعلق ما انتصب عنه طاب زيد ابا اذا اردت اباله
فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا وامّا
وطاب زيد اباء اذا اردت اباء واجدادا له قوله الا
ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع اي يطابق التميز في
الصورتين ما قصد الا اذا كان التميز جنسا فانه لم يطابق ح
كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم
والابوة من حيث هي ابوة لايثنى ولايجمع الا ان يقصد
الانواع المختلفة فح يثنى ان كان المراد انه طاب بسبب علمين
مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة

مثنى ويجمع ان كان جمعا فيما لـ
طاب زيد علمين ان كان المراد مع

ولقائل

ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا
ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثنا
الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق
التميز فى الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لايطابق
ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده
ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضى عدم مطابقة التميز لما قصد
فى الجنس والاستثناء الثاني يقتضى مطابقة التميز لما قصد
فى الجنس وجوابه انا لانسلم استحالته فان الاول يقتضي
عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع فى الجنس
اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لايمكن قصد التثنية والجمع
فى الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور
قلنا لانسلم ذلك لتكثر آحاد نوع من جنس واحد
فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من آحاد ذلك النوع مع انه
لايثنى ولايجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل
فلما لم يطابق التميز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد
كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا للاتحاد

اذا لم تقصد الانواع المختلفة
والثاني يقتضي مطابقته لما قصد
من التثنية والجمع في الجنس

قوله ... لايثنى ولايجمع كما ذكر طاب زيد ...
وطاب الزيدون علما اذا اريد نوع واحد
من العلوم كالنحو مثلا

اقرا النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض والمشخصات
واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق والماهيات فجاز
اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها
في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد
اذا قصدت لاختلافها في الحقايق قوله وان كان صفة كانت له
واحتملت الحال اي وان كان التميز عين ما انتصب عنه ومطابقا له
لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسين
طاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا ودرهما
فارسين ودرهم فوارس واذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة
ان يكون حالا كما في المثال المذكور ولكن التميز اولى من الحال
لان المراد منه مدحه مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره
ومن ثم يفهم منه اذا كان تميزا دون ان يكون حالا والفرق بين التميز
في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها بين ان الفارس يرفع
الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا نفس الدر وان الزبد يرفع
الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في
نفس المثل قوله ولا يتقدم التميز على العامل مطلقا سواء كان العامل
فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له
قوة يعمل فيها مؤخرا وان كان فعلا فلان التميز في المعنى فاعل
فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا

اي ولا يتقدم التميز على العامل مطلقا

انه فاعل

انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد
واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى
قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة
لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة ولهذا
مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه اطراد الباب
قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد
اي التميز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان
فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني
والمبرد فانهما اجازا تقديم التميز على العامل الفعل متمسكين
بقول الشاعر أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا
بالفراق تطيب والجواب عنه ان هذه الرواية ممنوعة
بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى
متصل ومنقطع فالمتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا
بالا واخواتها اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل
والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا
او باحدى اخواتها مما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال
الا زيدا فان زيدا مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل
او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فان زيدا مخرج عن القوم وهو

متعدّد تقديراً لانّه لا فراد كثيرين بالنظر لانه ليس بجمع لفظاً بل مفرد اللفظ
وفيه نظر لانّ المستثنى منه لا تعدد له لفظاً بل معنى والحق ان يقال المستثنى
هو المخرج من متعدّد ملفوظ نحو جاء في القوم الّا زيداً او من متعدّد
مقدّر نحو ما ضربت الّا زيداً او يكون معناه انّ المستثنى هو المخرج
لفظاً من متعدّد نحو جاء في القوم الّا زيداً او المخرج تقديراً نحو جاء في
زيد ليس الّا وانّما قال بالّا واخواتها ليخرج منه المخرج من متعدّد
بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء فانّ الجهال مخرجة منهم والمخرج بالبدل
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً والشرط
نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار او في الجملة لئلا يدخل في الحد المخرج
بغير الّا واخواتها فانه لا يسمّى مستثنى واخوات الّا هي غير وخلا
وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء **قوله**
والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو
الذي ذكر بعد الّا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجاً نحو جاء في القوم
الّا حماراً فالحمار هو المذكور بعد الّا غير مخرج من القوم
لعدم تناول القوم اياه **قوله** وهو منصوب اذا كان بعد الّا
غير الصفة في كلام موجب او مقدّماً على المستثنى منه او منقطعاً
على الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا
وليس ولا يكون اي والمستثنى منصوب اعلم انّ هذا

الكلام

فاذا اجيب بالمستثنى منزلت زاوت كل يوم كذا فقلم يوم مضروب مع الظرفية وهو في الا يوم مضروب على الاستثناء لان الفعل واحد انتصب من المعمول فيوم منصوب على الاستثناء

هذا الكلام شروع في بيان انّ المستثنى في اي موضع واجب النصب وفي
اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخصوص بالاعراب بالصورة
الاولى اعني واجب النصب وهي في مواضع احدها ان يكون المستثنى
بعد الّا التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون
نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً نحو جاء في القوم الّا زيداً وانّما قيد
الّا بغير الصفة لانّ الّا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون
المستثنى بعدها تابعاً لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الّا الله
لفسدتا والله بعد الّا التي هي للصفة اي آلهة غير الله فالرفع
بالتبعية على الصفة وانّما قال في كلام موجب لانه لو كان في
كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاء في القوم الّا زيداً
او زيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء
وانّما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الّا على
الصفة امّا الاول فلانّ قضية البدل فاسداً بالمعنى لانّ المبدل منه
في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاء في القوم الّا زيد هو
جاء في الّا زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم الّا زيد وهو ظاهر
الفساد وامّا الثاني فلانه انما يحمل الّا على الصفة اذا امتنع
الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك والثاني من المواضع التي

يجب فيها نصب المستثنى ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة ٭ وما لي الا مشعب الحق
مشعب فان آل احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك
مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب وانما
وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون
بدلا او صفة حينئذ لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة
على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى
منه والثالث من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها ان يكون
المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو جاءني القوم الا حمارا وانما
وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه من احد الابدال
الاربعة اما امتناع الثلثة الاولى فظاهر واما امتناع بدل
الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون البدل الغلط
كذلك وامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه
لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما
قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس
بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس
مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاول

ان المراد

ان المراد بالانيس ما يوانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان
واليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض عن الكل والرابع
من المواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا
عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا
بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا انما وجب النصب لانه مفعول به
ويجب نصب مفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم
فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى
ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب
نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل
فوجب ان يكون خلا وعدا بعدها فعلين وفاعلهما مضمرا والمستثنى
بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا
فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى
بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى
بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاءني
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا وفي ... ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا

قوله
في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور مثل ما فعلوه الا قليل
اي ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله من المستثنى منه فيما بعد الا
في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني
القوم الا زيد برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف
وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان
في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب وانما
قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن
من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال
ما يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
برفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء
قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد اي ويعرب
المستثنى منه ... على حسب
مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور في كلام غير
موجب لانه لو لم يكن غير مذكور في المثبت لم يجز ذلك مثل
ما ضربني الا زيد وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب

لصحة

لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى فان اقتضى العامل
المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني
الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به
نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا له
نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في ساير الاشياء ويسمى مفرغا
قوله الا ان يستقيم المعنى مثل قرأت الا يوم كذا استثناء
من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات
ايضا نحو قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة
قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز
عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما
لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا
دخل النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز
لما مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ المستثنى منه ابدل على الموضع
مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
شيئا الا شيء لان من لا يزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران
عاملتين بعدها لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا اي
اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه بسبب امتناع الابدال

تعيّن البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احدٍ الّا زيدٌ
فانه يجوز نصب زيدٍ على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل
من احد لكن لا من لفظ احدٍ لانه لو ابدل من لفظ احدٍ لكان
من مقدرًا بعد الّا فيه لانّ البدل في حكم تكرير العامل فيكون تقديره
جاءني من زيدٍ فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جايز
عند سيبويه واذا ابطل ابداله عن لفظ احدٍ تعيّن ابداله عن محلّ
احد لانّ محلّه رفع بانه فاعل جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك
لا احدَ فيها الّا عمرٌو فانّ عمرًا لا يجوز ابداله من لفظ احدٍ لانه
لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الّا وهو غير جايز و
كذلك ما زيدٌ شيئًا الّا شيءٌ فالشيء الثاني لا يجوز ابداله من لفظ
الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقديرها عاملة بعد
الّا وهو غير جايز لانّ ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الّا
لانّ نفيهما قد انتقض بالّا فاذن بطل عملهما لانهما تعملان لاجل
مشابهتهما لليس وانّ المشابهة من حيث النفي فاذا انتقض النفي
بطل المشابهة لليس واذا بطل المشابهة لليس بطل عملها قوله
بخلاف ليس زيدٌ شيئًا الّا شيئًا لانها عملت للفعلية فلا اثر
لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل هي لاجله اي لا يجوز

لبطلان المشابهة بليس

ان يقال

ان يقال ما زيدٌ شيئًا الّا شيئًا بخلاف ليس زيدٌ شيئًا الّا شيئًا
فانه جاز ههنا لانّ ليس انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا
كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه
وهو الفعلية فهي في قوله العاملة هي عايد الى ليس والضمير في قوله
لاجله يعود الى الامر او الى الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح
قوله ومن ثمّ جاز ليس زيدٌ الّا قائمًا وامتنع ما زيدٌ الّا قائمًا
اي ومن اجل انّ عملها لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل
النفي جاز ان يقال ليس زيدٌ الّا قائمًا لبقاء الفعلية التي يعمل
ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيدٌ الّا قائمًا
لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى
وسواء وبعد حاشا في الاكثر اي والمستثنى مجرور بعد غير
وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا
تقول جاءني القوم غير زيدٍ وسوى زيدٍ وسواء زيدٍ وحاشا
زيدٍ لانّ المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
اليه مجرور فوجب جره بعدها وانّ المستثنى بعد حاشا مجرور
بحاشا لانه حرف جرّ وانما قال في الاكثر لانّ حاشا حرف جرّ
عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورًا عند الاكثرين

وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه
مفعول فاعله مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا **او اعراب غيرفيه كاعراب**
المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب مثل اذا استعمل للاستثناء مثل
اعراب المستثنى بالا على التفصيل اي كان المستثنى بالا غير الصفة
اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب
تقول جاءني القوم غيرَ زيدٍ بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى
بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غيرَ زيدٍ
القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب
النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غيرَ حمارٍ وكما ان المستثنى
بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب
والبدل كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غيرُ زيدٍ بالنصب على الاستثناء
والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب
الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غيرُ زيدٍ وما ضربتُ غيرَ زيدٍ
وما مررتُ بغيرِ زيدٍ وما ضربتُ زيدا غيرَ يومِ الجمعة **قوله**
وغيرُ صفةٍ حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها
في الصفة اذا كانت تابعةً لجمعٍ منكورٍ غير محصورٍ لتعذر الاستثناء
مثل لو كان فيهما آلهةٌ الا الله لفسدتا اعلم ان اصل غيرٍ

ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم
جواز الاستثناء في بعضها واصله نحو جاءني رجل غيرُ عاقلٍ الا انها تحمل
على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة
لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة
وذلك اذا كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة
في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني
احدٌ الا زيدٌ ولو انما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر
الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه للاستغراق والعموم
وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر
الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة
الى قيد غير محصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف
في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج
لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب
دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال
مثلا يحتمل ان يتناول ثلاثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة
مثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهةٌ الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما

آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب
الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الاية لانه يصير معناه
ح لو كانت فيهما آلهة مستثنى منهم الله لزم فساد السموات والارضين
ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منهم الله لزم فسادهما وفيه
نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان عليّ دراهم الا درهمًا فانه يصح
الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال
عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع
منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد فانه يصح الصفة ويتعذر
الاستثناء مع كونه تابعا للمفرد فالصواب ان يقال الا اذا كان تابعا لجمع
منكور غير شامل لما بعده حتى يخرج عن جواز الاستثناء رجال عشرة
الا زيد ويدخل فيه دراهم الا درهما وعشرة الا واحدا ويمكن ان يجاب
عن الاول بان الدراهم محصور فقد الثلاثة شرعا لانها اقل مراتب
الجمع فكانه قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المنكور غير محصور
لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد
بالمحصور هنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي
ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انا اخذ قيد الجمع لانه كلما
مفردا جاز الاستثناء منه في بعض المواضع وهو المفرد المنفي وفي

جواب

جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجود
هذه مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها
على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور وقوله
وضعف في غيره ولعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب
تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات قوله
وضعف في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور
غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع لانه
صفة لكل اخ والاخ ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب
سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب
سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف مثلا اذا قلت
جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع
فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراءهما
مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي
وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه
قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما

اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها
فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر انّ واخواتها وخبر ما ولا
فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج عنه خبر المبتداء وخبر
انّ واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيدٌ قائماً فقائم هو المسند بعد
دخول كان **قوله** وامره كامر خبر المبتداء اي وحكم خبر كان واخواتها
كحكم خبر المبتداء في جواز وقوعه مفرداً وجملة سواء كانت تلك الجملة
اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على
عائد الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم تقول كان زيدٌ قائماً
وكان زيدٌ ابوه قائمٌ وكان زيدٌ قام ابوه وكان قائماً زيدٌ **قوله**
ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتداء الا في جواز تقديم
الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه
على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول
كان اخاك زيدٌ بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز
تقديمه على المبتداء لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو قال
ويتقدم معرفة او منكرا ومن لكان اولى ليشمل مثل كان افضل
منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر على الاسم لحصول التمييز
بالاعراب ولا يجوز في المبتداء والخبر لوجود الالتباس

اعلم ان

اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم
على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى البشرى لحصول الالتباس
قوله وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيراً فخير
وان شراً فشر ويجوز في مثلها اربعة اوجه اي وقد يحذف عامل خبر
كان اي يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيراً فخيرٌ
وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثلها احدها نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله
خيراً فجزاؤه خيرٌ والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف
الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خيرٌ فكان جزاؤه خيراً
والثالث رفعهما معا نحو ان خيرٌ فخيرٌ وتقديره ان كان في عمله
خيرٌ فجزاؤه خيرٌ والرابع نصبهما معا نحو ان خيراً فخيراً وتقديره ان كان عمله خيراً
فكان جزاؤه خيراً وهذا الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف
بين الاول والثاني والحاصل ان النصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة
الحذف وبيانه ان في نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه
وان في رفع الاول يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وان
في رفع الثاني يكون المحذوف المبتداء فقط وفي نصبه كان مع اسمه
واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف
لكونه مخالفا للاول في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط

مختص بكتابخانه مسجد اعظم . قم
از كتابخانه خارج نشود

قوله وجب الحذف في مثل امّا انت منطلقاً انطلقت اي لان كنت
اي وجب حذف كان في مثل امّا انت منطلقاً انطلقت وتقديره
لان كنت منطلقاً انطلقت فحذفت اللام الجارّة كما يحذف حرف
الجرّ من انْ و انّ في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم
فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل فصار
انْ انت منطلقاً فزيد ما على انْ للتأكيد وليكون كالبدل عن كان
فصار انْ ما انت منطلقاً ثم قلبت النون ميماً وادغمت الميم في
الميم فصار امّا انت منطلقاً وانّما وجب حذف كان ههنا لانّ
ما عوّض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوّض عنه وانّه
غير جائز قوله اسم انّ واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها
مثل انّ زيداً قائم اي اسم انّ واخواتها هو المسند اليه بعد
دخول انّ واحدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ
ولاسم كان واخواتها ولاسم ما ولا وغيرها وقوله بعد دخول
انّ او احدى اخواتها اخرج عنه المبتداء واسم كان واخواتها
واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثاله انّ زيداً قائم
فزيد هو المسند اليه بعد دخول انّ وحكمه حكم المبتدأ قوله
المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس

نحو قوله تعالى الّا تعبدوا الّا اياه
اي بان لا تعبدوا الّا اياه
ونحو قوله تعالى انّ لهم اجراً
كبيراً اي بانّ لهم اجراً
كبيراً

وقد يجيء استيفاء البحث عنه
في باب الحروف بعون الله تعالى

والمنصوب بلا التي لنفي الجنس [illegible]

ما ولا ولات وان المشبهات بليس

[illegible]

[illegible]

ومن لا التي بمعنى ليس ان الاولى لنفي الجنس والثانية لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذن لا يجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز ان يكون واحد آخر او اثنان او ثلثة او اكثر فيها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به نحو لا رجلا او لا عشرين درهما لك فقوله المسند اليه شامل المبتدأ واسم كان وان ولاسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج منه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه شرائط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا فاعل يلي القصبة عامل المسند اليه ويلي يليها عامل الى لا ونكرة منصوبة بانه حال من ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبها ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصبه كما يجي وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجي وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجي ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهة للمضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما

[illegible]

منهم ومختص (قوله) فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي
وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف
وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح
نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين
لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات
في الدار مع ان الفتح في الاحيان اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف
الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال سائل محققا او مقدرا
سأل فقال هل من رجل في الدار فكان من الواجب ان يقال لا من رجل
في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما جرى ذكره في السؤال
لتستغني عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني
لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا
وبني على الفتح للخفة (قوله) وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب
الرفع والتكرير اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب
الرفع والتكرير تقول لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا
لا يعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات فلا يعمل الا فيها واما
التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل فقال ازيد في الدار ام عمرو
فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان

مفصولا

مفصولا بين لا وبين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار
رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عملها واما التكرير
فلانه مبني على جواب سؤال سائل وقال ارجل في الدار ام امراة فوجب
التكرار في الجواب للمطابقة (قوله) ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة فيجب الرفع
والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه
متأول اي قضية ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف
اليه التعريف كما يجيء في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد
المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر
في الحد ان المنصوب بلا نكرة (قوله) وفي مثل لا حول ولا قوة الا
بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول على
ضعف وفتح الثاني اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرار لا جاز فيه
خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره وكذلك
لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على
هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة

فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء ولا في لا قوة زايدة للتاكيد النفي
وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا
بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حولَ
ولا قوةٌ الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء ولا في قوة زائدة
لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول
ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني
نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله فحول مبتداء وقوة عطف عليه وبالله خبره
ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون
مطابقا للسؤال وهو احول بك بالله ام قوة والثاني انه لو فتحا
ليتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح
احدهما دون الاخر كان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول
وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله فحول مرفوع بانه اسم
وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس
شاذ ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح
في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة
لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني اي اذا دخلت
الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل

بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو
الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمني الا ماء اشربه
فبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل
دخول الهمزة كذلك وليس الاحسن للاستفهام لان القايل لا يقصد
بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء
اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قوله
ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا
نحو لا رجل ظريف وظريفا اي ونعت المبني
مع لا على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا تاليا له جاز الوجهان
البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا
واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وفيه يجوز رفعه
حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع
بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل
ظريفا وان لم يجز حمل توابع ساير المبنيات على لفظها لمشابهة حركة
هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب النداء قوله والا
فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو
الرفع او النصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني

لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كونه نعت المعرب معربا ٤٤

نحو لاغلام رجل ظريفا او اما ان لايكون النعت نعتا اولا نحو
لا رجل ظريف عاقلا او عاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان
يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لايكون النعت مفردا
نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان
مضافا لايكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان
اولى بان لايكون الا الاعراب واما ان لايكون تاليا له نحو لا رجل
في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين
الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا
مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله نعت المبني
الاول مفردا يليه (ش) والعطف على اللفظ والمحل جايز نحو
لا اب وابن وابنا اي والعطف من غير تكرير لا على المبني
مع لا على الفتح جايز على لفظ المبني وعلى محله نحو لاغلام وجارية
برفع جارية على محل لاغلام ونصبها على لفظ لاغلام وحمل
على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو
بالمجد ارتدى وتازرا (م) ومثل لا ابا له ولا غلامي له
جايز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن
ثم لم يجز لا ابا فيها (ش) اعلم انه يجوز ان يقال في لا اب له

ولا غلامين

ولا غلامين له لا ابا له ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى حكم الاضافة
تشبيها له بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان المضاف
وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له ومن اجل ان جواز
لا ابا له ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته
له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف
في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا لايكون بمعنى في (م)
وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اي قولنا لا ابا له
ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه
ذهب الى ان ابا في قولنا لا ابا له مضاف الى الهاء واللام زايدة
لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء
واللام زايدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب
سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معنا وذلك
ان معنا لا اباه له لا اباه وح يبقى لا بلا خبر وهو غير جايز في عمل
لا في المعارف وهو غير جايز (م) وقد يحذف كثيرا في مثل
لا عليك اي لا باس عليك اي ويحذف اسم لا في مثل لا عليك
اي لا باس عليك (ش) خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند
بعد دخولهما وهي لغة اهل حجازية (م) قد ذكرنا مشابهتهما

لليس فلا يفيد هما ثالثة بطول قوله هو المسند بعد دخولها اي خبر
ما ولا مسند بعد دخولها ولا فقوله هو المسند شامل الخبر المبتدأ
وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه
الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونها عمل ليس
لدخولها على القبيلتين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث
قوله واذا زيدت إن مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر
بطل العمل هذا اشارة الى اشياء تبطل عملها ولا احدها ان
اذا زيدت ان بعدها فانه تبطل عملها لضعف عملها بالفصل بينها وبين
معمولها نحو ما ان زيد قائم وقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة آخرينا واشار اليه المصنف بقوله فاذا زيدت ان مع ما
وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها
ح لانها انما تعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطلت
ح فبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها
انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها
في العمل فلم يقو في التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب
فالرفع اي اذا عطف على خبر ما او لا بحرف عطف موجب وهو
بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع
حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدأ في الاصل
نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد

قوله المجرورات

قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا
اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم
نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم لان
المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجملة المضاف اليها كالمضاف
اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا
قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد
فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم
ينسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل
الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل
حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال
حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز به
عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء
وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا
والا كان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا
المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف
اسما مجردا تنوينه لاجلها اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور

بواسطة حرف الجر بتقدير ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة يعني انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحد قدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنوني التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فان المصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول للمصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها وتعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية

لان زيدا

لان زيدا ليس بمعمول ضارب لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل هنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه او ان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة اي الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها تعينه واوضحته غاية الايضاح الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم اذا اشتهر المضاف بمماثلة

قوله الا الاسماء التي توغلت في الابهام فان الاضافة لا تفيدها تعريفا بحسب توغلها في الابهام

المضاف اليه او بمغايرته للمضاف اليه نحو مليك بالحركة غير السكون
وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام
امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة
المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه
حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة
لزم اجتماع التعريفين واذا اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه
لا يضاف العلم الا بعد الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم
ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا
يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لو ضعهما على العرفان
اعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان
كان حرف الندا للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل هو مع
القصد للتعريف ولان الغرض الاكثري منه التنبيه والانشاء لا التعريف
قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
ضعيف هذا جواب عن سوال مقدر وارد على ما ذكره من قبل
وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف عن حرف التعريف والكوفيون
يقولون الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب
واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحا
لان

لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي
والديار البلاقع وقال الفرزدق فيها واذكر خمسة الاشبار
قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد
وحسن الوجه اي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة
الى معمولها فقوله صفة احتراز به عن مثل غلام زيد وقوله مضافة
الى معمولها احتراز به عن مثل مصارع مصر فان اضافة مثلها اضافة
معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي
في تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في
المثال الاول ومرفوع كما في المثال الثاني قوله ولا يفيد الا تخفيفا
في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو
حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا يفيد تعريفا وتخصيصا
فانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
وامتنع بزيد حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت
هذه الاضافة تعريفا كان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل
لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل انه هذه
الاضافة لا يفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه

لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع نكرة صفة للمعرفة قوله
وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء اي انما جاز
الضاربا زيد والضاربو زيد لافادة التخفيف وهو حذف النون
وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة
والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حمله
على الضارب الرجل والضاربك وجواب الاول ان اللام سابقة
على الاضافة لانها لتحقق ذات الاسم والاضافة لتحقق عارض من
عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات
وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك يجيئ عقيبه
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان
الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة
وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو
بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع
هذه الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف
عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه في جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال
يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة
وسخلتها فجوازه من حيث انه حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه

وضعفه

وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم
لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا
على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين معرف
بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان
يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل
الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقول التخفيف في اضافة الحسن
الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه
منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور
وهو منه وانما قال حملا على المختار في الحسن الوجه لان فيه ست
عشرة لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل
الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف
باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم
المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب
ذي المال قوله والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حمله
على ضاربك عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك

والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملاً
على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه
ضمير متصل فانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف
لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال
ما بعده عما قبله والضمير المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف
في ضاربك لم ينظر الى التخفيف في الضاربك ومن ثمّ يعلم الجواب
عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه
في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك وانما قال
فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك
ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب
وح لم يحتج الى العذر والحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف
الى صفة وانما قال لا يضاف موصوف الى صفة لان الصفة يجب
متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافة
اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب
ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان
الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى
الموصوف كانت متقدمة عليه فهذا خلف قوله

ومثل

مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلواة الاولى وبقلة الحمقاء متاول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته
منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلواة الاولى وبقلة
الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى
صفة للصلواة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب
الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي لما قام
الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة وجب تاويل
هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان تقدير هذه الاشياء
مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف
الوقت بالجامع وهكذا القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان
يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد
قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاقا
صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه
بانه متاول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف
وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه

بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان
صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
واستعملت الصفة مقام الموصوف ليستغنى عن ايراد الموصوف ثم
حصل التباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس هي
والاخلاق من اي جنس هي اتوا بموصوفاتها واضافوها الى موصوفاتها
بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى الموصوفات فقالوا جرد
قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس
ومنع لعدم الفائدة اي ولا يضاف احد الاسمين المتماثلين في العموم
والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد
في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه
ولم يقل مترادف للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث
والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق قوله بخلاف كل
الدراهم وعين الشيء فانه يختص اي ليس المضاف والمضاف
اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم
والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من
العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه

فيفيد

فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل
واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين
الى الآخر واجاب عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب
تأويله لئلا يلزم ترك الدليل وتأويله ان المراد بالمضاف هو المسمى
والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكأنك
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يمكن التأويل بالعكس لامتناع
اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يضف الى الاسم ولم يقل كرز سعيد
لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس
قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره
والياء مفتوحة او ساكنة المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن
في آخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن
نحو ظبي ودلو فاذا اضيفا كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما
مفتوحة على الاصل وساكنة لاجل التخفيف فيقول غلامي وظبيي ودلوي
بفتح الياء وسكونها قوله فان كان آخره الفا تثبت وهذيل يقلبها لغير
التثنية ياء فان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت
وفتحت الياء للساكنين اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به

او لا يكون صحيحا ولا مجعا. وقد مر حكم الاول بين وان لم يكن صحيحا ولا مجعا

فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او ياء او واو فان كان آخره الفا

ثبتت الالف حالة الاضافة نحو عصاي وعلاماي لكن هذيل تقلب

الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصى ورحى عصيّ ورحيّ

لان الاصل هذه الالف اما الواو واما الياء وان كان الياء تدغم

الياء في الياء وان كانت الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لان

لا اصل لهذه الالف من الواو او الياء فترد اليه ولئلا يلتبس الرفع

بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال

في الرامي والغازي الراميّ والغازيّ وان كانت الياء محذوفة

للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذا في المثنى والمجموع

حالتي النصب والجر فيقال في قاضٍ وغازٍ قاضيّ وغازيّ وان

كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت

الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون

هؤلاء مسلميّ لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمعت

الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون مع الاخرى فقلبت

الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء

وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلميّ وهذا لم يكن

الا في جمع سلامة المذكر حالة الرفع قوله واما الاسماء الستة

اذا كان ما قبل ياء المتكلم الف يتحرك على حاله الا اكثر تقول في مسلمين مسلميّ ومسلميّ على حاله وكذا

فاخي

فاخي وابي واجاز المبرد اخيّ وابيّ هذا اشارة الى كيفية لحوق يا

الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم

يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف

من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل

فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن

المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب فتقول فيهما اخيّ وابيّ

مع رد لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا بقوله وابيّ مالك

ذو المجاز [illegible] واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى الياء المتكلم

هو الاب لجواز ان يكون ابينَ جمع الاب والذي يدل على ان الاب

يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا

بكين وفديننا بالابينا قوله وتقول حمي وهني اي يقال

في حم وهن حمي وهني كما يقال في دم ويد دمي ويدي من غير رد

لام الفعل قوله ويقال في فم الاكثر فيّ اي اذا اضيف فم الى

ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ وهو الاكثر والثاني فمي و

الوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من تغيير المفرد

والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما

هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان

اصل فم فوه بسكون الواو فحذف الهاء لخفائه فقال فو فلو لم تقلب
الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها لكونها حرف اعراب وانفتاح
ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين
فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة
حال الاضافة لانه اذا حذفت الهاء واضيف الى ياء المتكلم
كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند الاخرين لكنه لم يبق
على حرف واحد لانه لم يحذف الواو لعدم موجب حذفها وهو
التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم
صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء
لاجل الياء قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن
وفم وفتح الفاء افصح منها اي اذا قطعت هذه الاسماء عن
الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم وهن
وفم ورايت اخا وابا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب
وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح
اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما
ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة واما كسر الفاء فلانه لما
عوض الواو ميما لعلة ذكرناها فكانما عوضت الواو ياء فكانه

اذا

اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك اذا عوض ميما قوله وجاء حم
مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا اي وقد جاء في حم لغات
غير ما ذكرنا احدها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة
فتقول في الافراد هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في
الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة
مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة
الثانية انه مثل خبء اي حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة
فتقول في الافراد هذا حمء ورايت حمأ ومررت بحمء وتقول في
هذا حمؤك ورايت حمأك ومررت بحمئك واللغة الثالثة ان حكمه
مثل حكم دلو مطلقا فتقول في الافراد هذا حمو ورايت حموا
ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك
واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اي المقصور مطلقا
فتقول هذا حما ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك
ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلثة الاخيرة
مخالفة للغة الاولى حالتي الافراد والاضافة قوله وجاء
هن مثل يد مطلقا اي وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة
الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال الافراد والا
ضافة

تتفعل هذا هَنٌ ورأيتُ هَنًا ومررتُ بِهَنٍ وتقول هذا هَنُك
ورأيتُ هَنَكَ ومررتُ بِهَنِكَ فهذه اللغة مثل اللغة الاولى
حال الافراد وغيرها حال الاضافة قوله وذو لا يضاف الى مضمر
ولا يقطع اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان
ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفاتا
للاسماء النكرات نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاءني رجل
ذو مال فوجب مراعاة وصفيه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو
صل على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه واعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو
الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فائدة فيه حينئذ في التخصيص
بانه لا يضاف الى مضمر قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه
من جهة واحدة اي التوابع كل ثان الاول واعراب الثاني
مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل الخبر
المبتدأ وخبر ان وخبر كان وخبر ما ولا والمفعول الثاني
من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت فلما قال
باعراب سابقه خرج عنه خبر كان وان وما ولا لان اعراب
اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة

(خبر)
خرج عنه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث
لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة
واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاءني في قولنا
جاءني زيد الطويل عمل فيهما باقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل
الابتداء في المبتدأ والخبر من جهتي اقتضائه المسند والمسند اليه وان
عمل علمت في المفعولين من جهتي اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه
وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهة اقتضائه تعيين الشخص عالما
بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بك انت مع ان انت تابع
ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان يكون اعرابه لفظا او محلا
مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو
في محل الجر بانه تاكيد قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا
فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان
والعطف بالحرف والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه
جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على معنى في متبوعها
لكنه قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما يتوهم
انه تابع لمتبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثله لان مثل
قائم وان توهم متوهم انه تابع دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل

عنه ظلما بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى
في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين ولقائل ان يقول
انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لآلهة مع انه لا يدل على معنى في
متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس
الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه انما قيل له نعت من
حيث المعنى تقديره في الآية لو كان فيها آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب
الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب المنعوت
صورة اصلاحا للفظ فاطلق اسم النعت عليه مجازا قوله
وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد
مثل نفخة واحدة هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد تخصيص
وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد
التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل
ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون
لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين اذا كان
زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتوكيد و
ذلك اذا لم يدل النعت على ما لم يدل عليه المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة

فان كان غير معلوم لا يكون لمجرد الذم بل للذم والتوضيح

١٠٦

فان الواحدة لم يدل الا على ما دل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة
فيدل على الوحدة وانما قال في النسخة ... وقد يكون لفظة استعمل
ولكن استعمل الاولين قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره
اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا
مثل مررت برجل اي رجل وبهذا الرجل وبزيد هذا اعلم ان بعض
النحاة اشترط في النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه
ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت
تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب
نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما يقال جاءني رجل علوي
او تميمي وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات مال فان كل واحد منها
يدل على معنى في متبوعه عموما او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا
اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا
الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي
رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل
فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعين الذات في هذا الموضع دون
موضع آخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد

بزيد ضل فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة في سنبويه في هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية اي ويوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي يحتمل الصدق والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد تقرر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما اختص بالنكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف والصفة في التعريف والتنكير قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي يقع صفة للنكرة ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت مررت برجل زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قائم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك قوله ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه مثل مررت برجل حسن غلامه اي ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه مثل مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة

قوله فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها اياه فيها قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل اي النعت الذي هو حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه لما جعل صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل لانه مسند الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما يجيء في موضعه فكذلك

الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين
قاعد غلامهما ومررت بامرأة قائم ابوها ويجيء هذا البحث وافيا
قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون
ويجوز قعود غلمانه اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق
الموصوف حكم الفعل في الباقي اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون
فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون
مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون
غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير
ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعودا
ليس مثل يقعدون لفظا قوله والمضمر لا يوصف اي المضمر
لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو لنا
في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب لا يقال لا يلزم
من عدم وصف البعض للايضاح والتخصيص عدم وصفه لغيره
من المدح وغيره لانا نقول الاصل في الوصف الايضاح
والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم
مزية غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا يدل على معنى

في متبوعه قوله والموصوف اخص او مساو اي والموصوف يجب ان
يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يكون
للفرع مزية على الاصل وذلك لانه هو الذات المرادة ولا يجب ان يكون
اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج
الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من
الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه
شيء له الضحك وشيء له الضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره قوله
ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اي
اي ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم
المعرف باللام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف نحو قام
الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو
قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف
الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف لا يقال
جاءني الرجل صاحبي او صاحب زيد او صاحب هذا حملا على الصفة
ويجوز ان يكون خبرا قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام
للابهام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم
ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف

بلام التعريف والمضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم المعرف
اخص من الاسم المضاف الى المعرف باللام ومساو للمضاف الى مبهم
لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا
بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقريره ان المبهم يطلب صفة تعين
ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس
وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام اعلم انه اراد بباب هذا اسماء
الاشارة التي لغير المكان لان المبهمات الشاملة للموصولات ولاي
لان هنا وههنا وثمة لا يوصف وكذا الموصولات بل يوصف بعض
الموصولات واي لا يلتزم وصفه بذي اللام لجواز وصف اي بهذا
نحو يا ايهذا الرجل وانما جاز وصف اي بهذا مع وجود العلة المذكورة
في هذا لان الرجل وصف بهذا الموصوف بذي اللام فكانه وصف اي بذي
اللام لان الموصوف بالموصوف بذي اللام موصوف بذي اللام
قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اي
ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات وتعين
ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا
يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامراة وكاغذا
وثلجا وغير ذلك ولذا لا ينبغي الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال

مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل قوله العطف تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسياتي مثل قام زيد وعمرو قوله تابع يتناول التوابع كلها
قوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد
وعطف البيان ليست مقصودة بالنسبة بل انها لغيرها وهو المتبوع
وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة
لكن متبوعه ليس مقصودا بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد
ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام مع زيد
قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل نحو ضربت انا
وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد اي اذا
عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف
عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا
اشتد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه
الابعد انه اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال
المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد با
لمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد لا يقال انما جاز العطف

في قولك بك وبزيد لوجود الفصل وهو باء الجر فانه يجوز عطف الظاهر على المضمر المرفوع مع الفصل لانا نقول المراد بالفصل المجوز لعطف الظاهر على الضمير المرفوع هو الفصل المستقل في التلفظ وباء الجر ليس كذلك و انما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد واما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا

قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد اي اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار واما قوله تعالى تساءلون به والارحام في بعض القراءات فغير متعين لو قوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله اليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ لا قياس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون الواو ايضا للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام هنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو قوله

وهو قوله اليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب البيت قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدا اذا كان جملة او صلة الذي يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز فيما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو اذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدا وذاهب خبره مقدما والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولا زائدة للتاكيد فلا تعمل ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد

عطف للفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان نذاهب خبر ما وهو قائم
لكنه لم يجز ان يقع خبر ما لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم
وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يمتنع ان يقال الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد معطوف على
يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في يغضب زيد ووجوب
الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال
الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف
المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه في تقدير الذي
ان طار يغضب زيد الذباب والذي يؤكده ما قلنا امتناع الذي
يطير ويغضب زيد الذباب فتبين انه جيء به للسببية لا للعطف
المحض قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا
للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه
اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير
حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا
عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا كان

المجرور

المجرور متقدما على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل
في الدار هو في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء
والمجرور متقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه والحجة لسيبويه
ان حرف العطف اضعف من ان يقوم مقام ويتوب مناب عاملين
وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء
تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على
شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا
ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على امرء الاول
العامل فيه كل والنار الثانية عطف على امرء الثاني والعامل فيه
تحسبين وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين فيما اذا
كان المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف
المعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا
لم يكن المجرور متقدما على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكره سيبويه
مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف
على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين

قوله تحسبين فعل من افعال القلوب يقتضي المفعولين فاعله ضمير متصل به وهو عند الجمهور مستتر فيه عند الاخفش وكل امرء منصوب على انه مفعول اول وامرء منصوب بكونه مفعولا ثانيا الواو في ونار للعطف لشيئين احدهما نار وهو مجرور ومعطوف على امرء هو المفعول الاول عند الاخفش واما عند سيبويه فهو مجرور بمضاف محذوف ويحكى وتوقد فعل فاعله مستتر فيه راجع الى النار بالليل متعلق به والجملة وقعت صفة للنار الثاني نارا وهو منصوب ومعطوف على المفعول الثاني شواهد

وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا
ضرب ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز العطف مثل زيد وعمرو
فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيد الفعل الاول
فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا معمولي عاملين مختلفين والمراد با
الاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله
تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف
بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة
خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران
امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة الا ترى انك
اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا يشك في نسبة المجيء الى زيد
بل يشك في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه
اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع فانه
بما نحو جاءني القوم كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه
يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد
واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانها لا تقرر
امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول ولو قال التاكيد تابع

يقرر

يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة
او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد التي
لم ينسب الى المتبوع بها شيء نحو زيد زيد قائم وضرب ضرب زيد وان
ان زيدا قائم فان زيدا الثاني تاكيد الاول مع انه لا يقرر امر المتبوع
في النسبة ولا في الشمول وكذلك ضرب الثاني وكذا ان الثانية
في ان ان زيدا قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو
التاكيد المعنوي وح لا يتوجه الاشكال قلنا لا نسلم ذلك والا
لم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي والجواب
عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي و
المقسم في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد
المعرف ولقائل ان يجيب عن الاول بان زيدا الثاني
في قولنا زيد زيد قائم نسب الى متبوعه وهو زيد الاول شيء
وهو قائم فيقرر امر المتبوع في النسبة وعن الثاني بان ان الثانية
في ان ان زيدا قائم خارج عن الحد ولم يضر لانها مبنية وانما
نبحث في المعرب وقد قلنا في تعريف التوابع انه كل تابع
باعراب سابقه من جهة واحدة فينبغي ان يكون التابع معربا
باعراب سابقه وما نحن فيه ليس كذلك وهو لفظي ومعنوي

اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي فالتوكيد اللفظي تكرير اللفظ
الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيدٌ
وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيدٌ وفي الحرف ان ان زيدا قائم
وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت
انت وبك لنت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول
فان قلت ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي وبين
المعنوي وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول اللفظي تكرير
اللفظ الاول او اتيان بمرادفه كما في تاكيد ضمير المتصل **قوله**
والمعنوي بالفاظ مخصوصة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما
وكله واجمع واكتع وابتع وابصع اي والتوكيد المعنوي بالفاظ معدودة
وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع
وابتع وابصع **قوله** فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما
نحو نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن اي النفس والعين
يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما اي النفس
وضميرهما او باختلاف احديهما الاخر المثنى المذكر والمؤنث فانه
لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان
نفسهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها
والهندان

والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن **قوله**
قوله والثاني للمثنى كلاهما وكلتاهما اي التاكيد الثاني وهو كلاهما
للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءني المرأتان كلتاهما
للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد
التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز اختصم الرجلان
كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم الفائدة لامتناع صدور
الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء فانه يجوز جاءني الرجلان
كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا الى
تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى
ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في
مثل الاختصام قلنا لا نسلم منه انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان
لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا
للفعل والاخر دالا له عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه
اثنان في صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه يا كذا لكن
الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد وهم يا كد
في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الاول الى
التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كان المثنى يحتمل الواحد

كتابخانه مسجد اعظم

يحتمل الجمع لانّ المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة
فاذا اكّد بكلا حصلت الفايدة وهي العلم بانّ الجمع ليس بمراد منه
ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلاً واطلق
الجمع على المثنى كثيرا كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما واذا كان
كذلك لم يحتج تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق
لفظ المثنى على الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى باعتبار الضمير
في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون
جمع اي الباقي بعد الثلثة وهو كله واجمع الخ يقع تاكيدا لغير المثنى
سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مونثا لكن باختلاف الضمير في كل
تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية
كلها وجاءني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع
وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني
القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت
الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءني النسوة كلهن
جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله اي لا يصح
التوكيد

التاكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا
نحو جاءني القوم كلهم فان القوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد
وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد
وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها
حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه او اقل او اكثر مشتري
فان لم يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما
لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فايدة في التاكيد بما فيه
شمول لما لا اجزاء له ولما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا
حكما فاذا لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء له يصح افتراقها
حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه
او ربعه قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل نحو
ضربت انت نفسك اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس و
العين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم
تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس
والعين بلا تاكيده بالضمير المرفوع المنفصل اولا التبس التاكيد
بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لو لم يكن
المرفوع المنفصل التبس التاكيد بالفاعل لحمل عليه ثم لم يلتبس التاكيد

بالنفس والعين نحو

فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد
المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك فانما قيد الضمير
بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال
بالنفس والعين لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالكل و
اجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم
الالتباس التاكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمعين يليان
العوامل قليلا قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع اعلم ان
في هذه الالفاظ المؤكد بها ترتيب في اللسان العربي والاخلال
به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم
ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع
اتباع لاجمع لكون بسن وليطان وتابع اتباعا لحسن وشيطان
وجائع قوله ولا يتقدم عليه اي فلا تتقدم اكتع واخواته
على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء
بكل واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف اي وذكر اكتع
واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية

ولا دلالة ظاهرة قوله لانها اتباع له اعلم ان نحو بسن وليطان من التواكيد
مع انه ليسا تاكيدا لفظيا لعدم تكرار الاول ولا تاكيدا معنويا لانه
ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه تكرير للاول
الا انه غير حرف واحد في الاول لما يتجنبون عن التكرار في الكل
كلا منهم قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه
اي البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب
زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع
شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه
النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليس بمقصود بما نسب الى
المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف
بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع
كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو بدل الكل والبعض والاشتمال
والغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه
والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما والرابع
ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره هذا قسم البدل
الى اقسامه وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل
وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما

ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل
من الكل نحو جاء في زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله
بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض
من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما
اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية
والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه
والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول
بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركته فقلت
حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان
البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل
الشيء من الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين
اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكونان
البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة
والبدل ايضا ما ذكرناه اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو
حاصل ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا
معرفتين نحو زيد اخوك وزيد راسه وزيد علمه وزيد الحمار
ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام له زيد
رجل

رجل يد له رجل علم له رجل حمار له ومثالها اذا كان المبدل
منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه
رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد
غلام له وزيد يد له زيد علم له زيد حمار له قوله واذا كان
نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية اي اذا ابدل
النكرة من المعرفة يجب النعت النكرة لان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون منحطا عنه من كل
الوجوه فاتي بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان الذي
فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين
ومضمرين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين
ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان
بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع
ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة
في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه
زيد الحمار ومثالها في الابدال المضمر من المضمر الزيدان ضربتهما اياه
وزيد زيد قطعته اياها وجعل الزيدين كرمتهما اياه وحمار الزيدين
كريتهما اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه

في مغنى اللبيب

يدُ زيدٍ قطعتُ زيدًا اباه جهلُ زيدٍ كرهتُ زيدًا اباه وجاءَ زيدٌ حمارُه
او كرهتُ زيدًا اباه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر زيدٌ ضربته زيدًا
وزيدٌ قطعتُه يدَه وزيدٌ كرهتُه جهلَه وزيدٌ كرهتُه حمارَه
قوله ولا يبدل ظاهرٌ من مضمرٍ بدلَ الكلّ من الكلّ الا من
الغائب نحو ضربته زيدًا اعلم انّ المضمر الذي يُبدل عنه المظهر
اما متكلمٌ او مخاطَبٌ او غائبٌ والبدل ايضا اما بدل الكل من
الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر
من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال بي المسكين كان الامرُ ولا
عليك الكريمِ المعوّلُ لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة
من غير المقصود بالنسبة [illegible] غير المقصود مع كون
مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل
فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول
الثاني عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك
نصفَك واشتريتني نصفي واعجبتني علمُك واعجبتُك علمي
وضربتُك الحمارَ وضربتني الحمارَ قال الشاعر ذريني انّ
امرك لن يُطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل
من ضمير المفعول من الفيتني وهو الياء واذا جاز في المتكلم

فهو للمخاطبة في المخاطب اجوزُ واما بدل الظاهر من الغائب
فجاز سواء كان بدل الكل من الكل وغيره لوجود الاشتباه والابهام
في الغائب كما في الظاهر نحو ضربته زيدًا ورأسه وعلمه وغلامه
وحماره قوله عطف البيان تابعٌ غير صفةٍ يوضح متبوعه
نحو اقسم بالله ابو حفصٍ عمر فقولنا تابع يشمل جميع التوابع
وبقولنا غير صفة خرج منها الصفة وبقولنا يوضح متبوعه خرج
منه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله
ابو حفصٍ عمر فعمر تابع غير صفةٍ يوضح متبوعه قوله وفصله من
البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكريِّ بشرٍ عليه الطير
ترقبه وقوعا اعلم انّ الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي
ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المرار انا ابن التارك البكري
بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوعا فانّ بشرا لو جعل بدلا من البكري
لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا
ابن التارك بشرٍ وهو غير جائز كما مر في باب الاضافة ولذا
جعل عطف بيانٍ جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب
بشرًا حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق لجواز ان
يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم يقل في قوله

انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف
باللام اذا اضيف الى اسم فيه الالف واللام واجريت على
المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر
الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد
وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء تقول يا هذا زيد بالرفع
على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان تجعله عطف
بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا منه واما الفرق
المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد بالحديث وذكر المبدل
منه للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول
وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في
نحو كلمت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط
او عطف بيان ان كان له اخوة **قوله** المبني ما ناسب مبني الاصل
او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهة ونحوها
او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد
بمبني الاصل الفعل الماضي والحروف وامر المخاطب وانما اخذ
في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين
التركيب وعدم مشابهة مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد

فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط **قوله** وحكمه ان لا يختلف
آخره باختلاف العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لكونه مقابل المعرب فيجعل
حكمه مقابل حكم المعرب **قوله** والقابه ضم وفتح وكسر ووقف
اي والقاب المبني ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير
ووقف نحو من اعلم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان لم
يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء
القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة
لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها
الا الالفاظ **قوله** وهي المضمرات واسماء الاشارات والمركبات
والموصولات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف
اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارات الى آخره لكن يجب رفع
الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على
الافعال لا لانها ليست باسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء
الاصوات لا يطلق عليها الا الاصوات هكذا قالوا وفيه نظر
لانه يقال لهذا النوع اسماء الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض
لان بعضها معرب **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب

تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو
انا او لمخاطب نحو انت او لغائب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو
زيد ضرب غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا او معنى
بان يذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل
اقرب له لانه اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن في مثل
ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضربني
واكرمت الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله تعالى
حتى توارت بالحجاب ولا بويه لكل واحد منهما السدس وانما
بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانفهام المعاني
الموجبة للاعراب فيها بوضعها المرفوع لفظا للمنصوب لفظا
للمجرور لفظا قوله وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل
واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به او لا
فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل قوله فالمنفصل المستقل
بنفسه والمتصل ما لم يستقل بنفسه اي المنفصل هو الضمير المستقل
بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه
في التلفظ قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي
المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع
لغير

الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الامور قوله
فالاولان متصل ومنفصل والثالث متصل اي الضمير المرفوع
والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل
فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قوله
فذلك خمسة انواع اي فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب
ومجرور والاولان الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله
والاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن اي مثال النوع
الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا يقاس المجهول واورد مثالين
احدهما المعلوم وهو ضربت والثاني المجهول وهو ضربت
قوله والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني من انواع
الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم
انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن قوله والثالث
ضربني الى ضربهن واني الى اياهن اي مثال النوع الثالث
من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا الى
ضربهن واني وانا الى اياهن وانما اورد مثالين للمعلم

اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف **قوله** والرابع اياي الى اياهن

اي مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي

ايانا اياك الى اياهن **قوله** والخامس غلامي ولي الى غلامهن

ولهن اي مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل غلامي

غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لكن ولها الى لهن

انما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع

المعنى الذي وضع الالفاظ الضمير له تسعون والالفاظ الدالة

عليها ستون لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان

الضمير اما للمتكلم او للمخاطب او للغايب وعلى التقادير الثلثة

اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصل من ضرب الثلثة

في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر واما المؤنث فيصير حاصل

الضرب ثمانية عشر من ضرب الاثنين في التسعة واذا ضربنا الخمسة

في ثمانية عشر بلغ تسعين والثاني حصل من ضرب الخمسة في اثني عشر

لكون الالفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا تزيد على اثني عشر لكون

اللفظ في الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع

المذكر والمؤنث في المتكلم والجمع المذكر والمؤنث والواحد المذكر

والمؤنث وكون المثنى المذكر والمؤنث في المخاطب والغايب

اثنين فيسقط اربعة الفاظ المثنى المذكر والمؤنث في المتكلم

واحد

واحد فيسقط لفظان اخران فيصير المجموع ستة واذا سقطت ستة

من ثمانية عشر بقي اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة في اثنا عشر بلغ ستين

وهو المطلوب **قوله** والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغا

والغايبة اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي

للواحد الغايب نحو زيد ضرب وللواحدة الغايبة نحو هند ضربت

دون اخواتهما امني مثناهما وجموعهما لدفع الالتباس بالمفرد وانما

قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع

المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع

استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه **قوله** وفي المضارع للمتكلم

مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم سواء

كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث لوجود قرينة

دالة عليه من حروف واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام

قوله وفي المخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع

للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين

والمخاطبات لدفع الالتباس بالمفرد **قوله** والغايب والغايبة

اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغايب نحو زيد يضرب

وفي الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغايبين والغايبين

والغائبين والغائبات لدفع الالتباس بالمفرد قوله في الصفة مطلقا
اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او
مجموعا مذكرا كان او مؤنثا مخاطبا او متكلما لوجود قرينة دالة
على الضمير وهي علامات التثنية والجمع وغيرهما وقرينة الخطاب
او قرينة او لمتكلم لانه لو ابرز لزم اجتماع العلامتين في المثنى والواو
في المجموع فحمل المفرد عليهما لاطراد الباب تقول زيد ضارب
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة
والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست هذه
الحروف فيها ضمائر بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل
الداخلة في الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل
الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر
من المنفصل قوله وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل
لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والمضمر مرفوع
او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك
ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما
وهند زيد ضاربته هي

اعلم ان تعذر المذكور اما بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل
بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر
في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله
لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة واما بحذف عامل
الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما
بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد كما ذكر واما
بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوعا نحو ما انت قائما لوجوب
استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا نحو ضرب
وامتناع استكنان الضمير في الحروف لضعف عمل الحرف فحمل
المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب وان لم
استكنانها لاطراد الباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه
لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب
استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما بكون الضمير
اسند اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي
فهند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربته خبر مبتداء ثان وهي فاعل
ضاربته وضاربته مسند اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر
زيد وفاعلها بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر للمبتداء الاول

وانما وجب ابراز الضمير ح لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل
ولدفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان
الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا
ابرازه فيما لم يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي لاطراد الباب
ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو
هند زيد تضربه لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى
لكن العامل فيها قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثمة مجموع
الامرين وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض
الصور والاول منتف ههنا فلما فرغ من تعداد الاسباب الموجبة
لتعذر اتصال الضمير اورد امثلتها على الترتيب المذكور
وهو قوله مثل اياك ضربت الى قوله وهند زيد ضاربته هي الخ
قوله اذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان
احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه
واعطيتك اياه وضربيك وضربي اياك اي اذا اجتمع الضميران ولا يكون شيء
منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك
الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله نحو اعطيتكه
وضربيك واعطيتك اياه وضربي اياك وانما اورد مثالين
ليعلم

١٢٥

ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا
والاخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد
الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال
نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم
انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار
في الثاني لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه
وجوابه انه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اذا احتيج لامتناع
الاجتماع مع الفصل قوله اي وان لم يكن مجموع ما ذكرناه وذلك بان
لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك فالضمير
منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير مرجح على
الآخر وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة قوله
والمختار في خبر باب كان واخواتها الانفصال اي جاز
انفصال خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو
كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل
خبر المبتدأ وحق خبر المبتدأ الانفصال قوله والاكثر
لولا انت الى آخره وعسيت الى آخرها اي الضمير اذا وقع
بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل

واعطيتني اياي او بان يكون
احدهما اعرف لكن لا يكون
الاعرف مقدما نحو
اعطيته اياك ٣

نحو لولا انت لكونه مبتداء وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو حسبت
لكونه فاعل عسى قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرها اي
وجاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو
لولاك وعساك فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا مجرور
واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضماير موقع بعض
نحو ما انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى
ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد
لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر هنا وبعد عسى في محل
النصب بعسى وهو بمعنى لعل هنا قوله ونون الوقاية
مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريا عن نون الاعراب
اي ونون الوقاية مع الياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا
نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون
الاعراب نحو يضربني لتحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمي
هذا النون نون الوقاية قوله وانت مع النون وقد ولدن
وان واخواتها مخير اي وانت مع نون الاعراب في
المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير في اثباته
وحذفه اما اثباته فلاجرائه على القياس للتقدم واما حذفه

فللاستغناء

فللاستغناء عن نون الاعراب ولكراهة اجتماع النونين وكذلك
انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون
وحذفه لكونها اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها
مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها لكراهة
اجتماع النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخيرين على الاربعة
الاولى قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي
ويختار اثبات النون في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع
النونات وفي مني وعني لحفظ سكونهما مع جواز حذفه منهما لكونهما
حرفين وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي
وبي ويختار ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما
مع جواز حذفه منهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم
من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل اي
وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه
حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض
لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولى في
لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون
فللتشبيه بالفعل قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوا

وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء اي ويتوسط
بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو هو
المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد
هو المنطلق صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم و
الغيبة تقول زيد هو القائم والزيدان هما القائمان و
الزيدون هم القائمون هند هي القائمة الهندان هما
القائمتان الهندات هن القائمات وكنت انت الرقيب
وان ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير
مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قوله ويسمى فصلا ليفصل بين
كونه نعتا او خبرا اي ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل
بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه فانه لذا وجدت
هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل
بين النعت والمنعوت قوله وشرطها ان يكون الخبر معرفة
او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو اي
وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد
هو القائم او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة

اي افعل التفضيل

لفظا

لفظا
من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وشبه
وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب
زيد الآن او غدا او كالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل ومشابهتها
لها بامتناع دخول اللام التعريف عليه نحو كان زيد افضل من
عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج
الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه
لو قال وشرطها ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب و
اعلم ان كون المبتداء معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره لعلمه
ان شرط كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ان يكون
المبتداء معرفة غالبا قوله ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع
لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما دخل
للفصل كالكاف في ذلك والتاء في انت فكما ان هذه لا محل لها
من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب قوله وبعض
العرب يجعله مبتداء وما بعده خبره وهو مع ما بعده خبر اسمه
وعليه قراءة بعضهم من غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا
هم الظالمون وان ترن انا اقل منك برفع الظالمين واقل
قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان والقصة

اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشي مبهما
ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام
عن السامع منه بغفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة
مؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة
من ذلك الضمير وانما كانت بعد ذلك الضمير لوجوب كون تفسير الشي
بعده **قوله** ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على
العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم
اي ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد قائم
لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو مرفوع
نحو كان زيد قائم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع
المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا سواء
كان عامله حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع استكنان الضمير
في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قائم لعدم استتار الضمير
المنصوب واشار اليه بقوله على حسب العوامل اي انفصاله
واتصاله مستترا واتصاله بارزا انما هو على حسب العوامل
قوله وحذفه منصوبا ضعيف اي وحذف هذا الضمير
والحال

والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد وليس عليه دلالة قوية مثاله
قوله إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
ولم يحترز بقوله منصوبا عن شي لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا
لم يجز حذفه اما اذا كان مبتداء فلانه يلزم نقض الغرض
واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره
لبيان ان حذفه منصوبا جايز على ضعف لانه مقصود لا دلالة
ظاهرة عليه **قوله** الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي
حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة
من المثقلة فانه لازم حذفه معها مع عدم ضعفه لئلا يلزم
مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر
مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شدّ ومدّ على لفظ ثلاثي
بينا ومعنى لدلالتها على معنى زايد هو التاكيد كالفعل والمكسورة
لا يدل الا على التاكيد الذي هو معنى الزوايد والمكسورة
المخففة وجد عملها كقوله تعالى إن كلا لما ليوفينهم فوجب
ان يعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى
ولم يجدوا عملها في الظاهر فقدروه في الضمير كقوله في فتية كسيوف
الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله تعالى

علم ان سيكون منكم مرضى اي علم انه سيكون اعلم ان كل من يخفى
مبتداء و هالك خبره مقدما عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعلا
لهالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء
الاشارة ما وضع لمشار اليه هذه خمسة اي اسماء الاشارة
اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء نفسها دوريا او بما
هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية
بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من
حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه قوله وهي ذا
للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وذي وته وذه وتهي وذه
وللمثناة تان وتين وجمعها اولاء مدا او قصرا اشار به الى
تعديدها فذا يشار به للمذكر عاقلا او غيره وذان الى المثنى
المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا
وتي وته وذه وتهي وذي يشار بها الى المؤنث الواحدة
عاقلة كان او غيرها وتان الى المثنى المؤنث حال الرفع
وتين اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى
الجمع المذكر والجمع المؤنث عاقلا وغيره قوله ويلحقها
حرف التنبيه اي ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة

حرف

حرف التنبيه وهو الهاء ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان
هاتا هاتان وهؤلاء قوله ويتصل بها حرف الخطاب اي و
يتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل به على حال
من تخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
قوله وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك
الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي اي اسماء
الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى
التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين
المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب
خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى
فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في
خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة
للاشارة في ستة الخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما
ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين
واولاء قوله ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
اشارة الى الفرق بين ذا وذلك وذاك فذا للمشار اليه القريب
وذاك للمشار اليه المتوسط وذلك في القرب والبعد

الاولى لجزء

لان المثنى في خمسة مواضع
والجمع هو اولاء في ستة
مواضع مكررة ذ كرتم

مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام للبعد
المخاطب قوله وتلك وتانك وذانك مشددتين واولا لك مثل
ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتداء وقوله مثل ذلك خبره يعني
كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولئك
للبعيد واما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان واولاء واما للمتوسط
فهو ذاك وتاك وذانك غير مشددتين واولاك قوله ولثمّ وهنا
وهنا فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة
الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى
المكان القريب وبههنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة
وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احديها ضم الهاء
مع تخفيف النون والاخريان فتحها وكسرها مع تشديد النون
لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة
وعائد وانما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث
احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا
تاما من الكلام من مسند او مسندا اليه الا مع صلة وعائد فقولنا
اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء
التي تصير جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعائد يخرج

مثل اذ واذا لانه وان لم يتم جزءا منه الكلام الا مع الصلة فانه يتم
بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن
لا يصير جزءا تاما قوله وصلته جملة خبرية وانما يحتاج
الى تعريفها لانها لم تكن بيّنة وكانت ماخوذة في تعريف الموصول
فعرّفها بان قال وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله
في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى منه وانما وجب ان يكون صلته
جملة لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة
للمعرفة بواسطتها فتحمل اخواتها كمن وما عليها وانما وجب ان يكون
خبرية لان ما عداها كالامر والنهي ونحوهما غير موضح للموصول
والصلة يجب ان يكون موضحة لها قوله والعائد ضمير له هذا
تعريف للعائد وانما عرفه لانه غير بيّن وماخوذ في تعريف الموصول
اي العائد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره ليربط
الصلة بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
اي صلة الالف واللام بمعنى الذي او التي لا يكون الا اسم فاعل
او مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام على الجملة لكون
صيغته مثل صيغة لام التعريف فسبكت الجملة مفردا ليدخل
عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية لا ليمكن سبك المفرد منها

وذلك للمفرد هو اسم الفاعل والمفعول قوله وهي الذي والتي واللذا
واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللائي واللواتي واللا
واللاء واللاي واللات وما ومن واي واية وذو الطائية
وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام ش شروع في عد سائر
الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان بالالف
للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف
للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى والذين
للمذكرين وفي الجمع المؤنث لغات اللائي واللاتي واللواتي واللاء
بالمد والهمزة واللاي بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكل هذه
الاسماء مشتركة بين اولى العلم وغيرهم الا الاولى والذين فانهما
مخصوص باولى العلم قيل ومن العجب ان المفرد والمثنى وهما الذي
واللذان والتي واللتان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص
باولى العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما
يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي للمذكر
بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي وذو الطائية اي وذو بمعنى الذي
في لغة طي كقوله ٧ وبئري ذو حفرت وذو طويت وذا بعد
ما للاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين

فيقع ذا

فان الماء ماء ابي وجدي

فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى
الذي والتي قوله والعائد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العائد من
الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى
يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم مع كونه فضلة وانما
قيد العائد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لا يجوز حذفه
لكون المرفوع فاعلا واستلزم حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة
الحذف اعني الجار والمجرور وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأ او خبرا
وجواز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله عسى الايام
وان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فالاصوب
ان يقول والعائد المفعول اكثر حذفه لانه قل حذف غيره قوله واذا
اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته
خبرا فاذا اخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضربته
زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح
بناء اسم الفاعل والمفعول اي واذا اخبرت باستعانة الذي
عن شيء معلوم من وجه وغير معلوم من وجه آخر صدرت الذي اي
جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر
عنه ضميرا يعود الى الذي للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به

فاذا اخبرت عن زيد من قولنا ضربت زيدا قلت ما قلنا وقلت الذي
ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه انا زيد
لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسم الفاعل
والمفعول منها ليصح دخول الالف واللام ولذا لم يكن كذلك كان الذي
اكثر مجالا من الالف واللام وليعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت
بالذي هو الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي ليعلم انه
يجب تقديم المبتداء وتاخير الخبر هنا مع انه لم يذكرها في مواضع
وجوب تقديم المبتداء وفي مواضع تاخير الخبر قوله فان تعذر
امر منها تعذر الاخبار اي فاذا تعذر امر من الامور المذكورة
وهي تصدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول
وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء لازم شرطه
قوله ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر
العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه اي
ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة تعذر الاخبار عن الضمير
الشان في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره
وامتنع الاخبار ايضا من الموصوف في نحو جاءني زيد الظريف
لامتناع جعل الضمير مكانه ولامتناع وصف الضمير وانما يمتنع الاخبار

عن الموصوف

عن الموصوف ان لو لم يؤخذ الموصوف مع الصفة اما اذا اخذ مع الصفة
نحو الذي جاءني هو زيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه
هو الموصوف مع الصفة وامتنع الاخبار ايضا من الصفة لامتناع جعل الضمير
مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل
في نحو اعجبني ضرب زيد لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا الضمير في
معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه في معموله لان
المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن
المصدر الغير العامل لجواز ان يقال في رأيت ضربك الذي رأيته
ضربك اعلم انه انما يمتنع الاخبار عن المصدر العامل ان لو لم يؤخذ
المصدر مع معموله اما اذا اخذ مع معموله نحو الذي اعجبني هو ضرب
زيد فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال في نحو ضربت
زيدا قائما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا امتنع
عن التمييز في نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق
لان يعود الاخبار عن التمييز في طاب زيد لفظا لاشتراط كون التمييز
نكرة عند الاكثر وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود
الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود
الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول

لبقي ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم الذي تشمل
الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربته غلامه
لعين ما ذكرناه. قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية
وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة اي وما الاسمية انواع
احدها موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته
وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني
شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها و
الثالث استفهامية كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع
موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اي بشيء معجب واما
بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
والخامس تامة بمعنى شيء نحو دققته دقا نعما اي نعم الشيء شيئا
الدق والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي اي ضرب قوله ومن
كذلك الا في التام والصفة اي انواع من كانواع ما الا في
التام والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة
جاءني من ابوه طيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال
الموصوفة بالمفرد شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي
محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله شعر رب من
انضجت

انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع فانها بمعنى شخص
او انسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه وهي بجميع وجوهها
يختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم
من يمشي على بطنه ويطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث
وانما بني من وما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحروف
وهو حرفا الاستفهام والشرط وبنيا موصوفتين وموصولتين
لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واي واية كمن الا في التام
اي اي واية كمن في انواع ما الا في التام فان ايا واية لا تقعان
فمثال الاستفهامية ايهم وايتهن عندك والشرطية ايهم يكرمني
اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة ايهم اشد
على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اي رجل قوله وهي معربة
وحدها الا اذا حذف صدر صلتها اي اي واية معربة وحدها من
بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة حذف
صدر صلتها فانها تبنى اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه
على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون
اخواتها فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيها وعدمها في اخواتها
واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها اي ايهم هو فلتاكد مشابهتها الحرف

كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا م

من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت
وجهان احدهما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب
اي وفيما ذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي
وما للاستفهام واي ما الذي صنعت فما مبتداء والموصول مع صلته
خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع
ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال
لكن الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهي اي شيء
ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا في محل النصب بانه مفعول
صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا
وجوابه بالنصب ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر
مبتداء محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال ما
كان بمعنى الامر او الماضي نحو رويد زيدا اي امهله وهيهات
ذلك اي بعد اي اسماء الافعال اسماء بمعنى الامر المخاطب او بمعنى
الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات
اي بعد وانما بنيت لوقوعها موضع المبني وكونها بمعناه قوله
وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال
مصدرا معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته له

وزنة

وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز و
معرب في تميم الا ما كان اخره راء نحو حضار اي فعال
على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس
من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو
مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي
فقوله فعال مبتداء وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة
اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون
صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فسقة بني القسمان لمشابهتهما
فعال التي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما ومن
حيث فقوله فعال مصدرا معرفة مبتداء ومصدرا منصوب على الحال
وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما
للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب
عند بني تميم الا فعال الذي في اخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم
يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته
فعال التي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند
بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب
ان يعرب ويمنع الصرف قياسا على اخواته نحو عمر وزفر واما بناء

ما في آخره راء عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه لذا
بني على الكسر في الاحوال الثلث وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما
للاعيان مؤنثا سببي فقوله سببي خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه
حال مؤنثا صفة علما ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شيء بل الغرض من ذكره
ههنا ان يعلم ان فعال علما للاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع
ذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء و
الكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سفار وحضار مؤنثان
لان العرب تؤنث بعض المياه فيقول ماءت فلان وتؤنث بعض
الكواكب فيقول الشعرى والزهرة فسفار اسم للماءة وحضار
اسم الكوكبة في التقدير قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت
او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اي الاصوات
اسماء حكي بها عن اصوات نحو غاق حكاية صوت الغراب او صوت عن م
بها البهائم نحو نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم
موجب الاعراب وهو التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ
والمعنى فان الثاني منتف ههنا لانه يقال قلت غاق او كتبت
غاق ولا يقال جاءني غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى
غاق قوله المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة

اي المركبات

اي المركبات كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا
المركب المبني الذي سبب بناء اجزائه او بناء احد جزئيه التركيب
فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج اسماء المفردة وبقوله
ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تأبط شرا وغلام زيد لوجود نسبة بين
كلمتيهما وانما يجب اخراج الاول لان سبب بناء اجزائه ليس التركيب
بل الحكاية والثاني لكونه معربا وكلاهما ينافي المبني وانما قال من كلمتين
ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قوله فان تضمن الثاني حرفا
بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر اي فان
تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني
الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا
اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم
المفرد الذي واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر
خمسة وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر
ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او واحد
من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد
نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر
وجوابه بانا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر

اذ المراد

لان معناه حادي وعاشر كما ان معنا احد عشر احد وعشر لانه تركيب من المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو عين لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثني اثني عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما بني وجود علة البناء لتشبيهم اياه بالمضاف من حيث حذف النون منه لئلا يؤذن بالانفصال فشبه بما انتهى في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون

قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الاصح اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الافصح كبعلبك وانما قال في الافصح لانه فيه ثلث لغات احديها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في الافصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثلثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني واعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه ونفطويه كان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي هو سبب بنائه التركيب وههنا ليس كذلك

قوله الكنايات

قوله الكنايات والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجهله بها او لتغافل او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد قوله كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتداء وما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم فدرهم مبتداء وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والاولى عندي ان يكون كذا مبتداء ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف لله قوله وكيت وذيت للحديث اي وكيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل مميزه منصوبا كمميز الاعداد المتوسطة

لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور مفرد ومجموع
اي ومميز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه
مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا فلكونه للعدد وجواز كو[ن]
مميز الاعداد مفردا ومجموعا قوله وتدخل من فيهما اي وتدخل من
في مميزي كم الاستفهامية وكم الخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اي لكم الاستفهامية
ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما للانشاء الاستفهام والانشاء
التكثير قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية يقع مرفوعا اي مبتدأ او خبرا
منصوبا او مجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم
وقوع الفاعل صدر الكلام قوله فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه
كان منصوبا معمولا على حسبه اشارة الى مواضع كونهما منصوبين
اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه
كان في محل النصب بذلك الفعل حسب ما يقتضيه العامل يعني
ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام
ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة
ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت

وكم يوم

وكم يوما صمت قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى
مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه
نحو بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت قوله والا فهو مرفوع مبتدأ
ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين
ومعناه انه ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله
حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ
ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا
كان كم ظرفا والا فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط
اي واعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو من وما استفهاميين
وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء
آخر كان محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب
اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر
نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من
تضرب اضرب وان لم يكن بعدهما فعل شأنه ما ذكرناه ولا قبلهما
حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الرفع بالابتداء نحو من ضربته
ومن تضربه اضربه ومن قام قوله وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه

كقول الشاعر

وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري ثلثة اوجه اي جاز
في تمييز كم الخبرية احتمال نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتدا
ثلثة اوجه النصب بان يكون كم للاستفهام وكانه تهكم عن كمية اعمامه
وخالاته وعماته والجر بان يكون كم للخبرية وكم مبتدأ في الصورتين
لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف
وهو ليس بظرف قوله قد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون
عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت على خبرها وكم في محل الا
والخبرية وعلى تقدير فهو في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر
مرة وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل
عنه ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا
وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فان
نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها
جررتهما لكونهما تابعين لها قوله وقد يحذف المميز في مثل كم مالك
وكم ضربت اي وقد يحذف مميزها اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك
في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كميته مالم يعلم
انه سئل عن كمية دينار او درهم ونحو كم ضربت في الخبرية اي
كم ضربة ضربت ام كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر

او على الظرفية وفي المثال الاول مبتدأ ما بعده خبره قوله الظروف
منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد المراد بالظروف الظروف
المبنية وهي انواع منها ما قطع من الاضافة نحو قبل وبعد وجميع
الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوي بها فانه بني لكونه مشابها
للحروف من حيث احتياجها الى المضاف اليه المحذوف المنوي
وبني على الحركة لكونه باقيا عارضا وعلى الضم لتكون حركته
حالة البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف
منويا فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات الحميم لانه جعل اسما برأسه من غير التفات الى المضاف
اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف الغرق بين سنة الاسماء مضافة
وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف اليه
في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعرب وبعضها
مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لا يستحق الاعراب
قوله واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اي واجري لا غير
وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء على الضم للعلة المشتركة
فيه وانما قال واجري مجراه لا غير لان لا غير وليس غير وحسب
ليس بظرف وكان مبنيا فاورد ههنا المشابهة قبل وبعد في

ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اي ومن الظروف
المبنية حيث وانما بني لمشابهته الحروف من حيث احتياجها
الى جملة توضحه ولا يضاف الا الى الجملة لانه موضوع لمكان يقع
فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقول المازني
حيث سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا فالقياس اعراب حيث

قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط ولذلك
اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير وهو المضاف
اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى
الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل
ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج
الى جواب وجوابه عامل فيه ويعلم من قوله فلذلك اختير انه
قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون
اذا للمفاجاة اي لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى
الشرط فيلزم المبتداء بعدها اي يقع الجملة الاسمية بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية نحو خرجت فاذا السبع واقف
فاذا ههنا واقف كانك قلت فحضر في السبع واقف وهذه
هي التي ينوب منابها الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال

المص انه

المص انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجأت كانك قلت
فاجأت زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتدأ بعدها
غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا لكان الرفع بعد ما
لكنه ليس كذلك لما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

قوله ومنها اذ للماضي ويقع بعده الجملتان اي ومن الظروف
المبنية اذ وهو للماضي دخل على المضارع او غيره ويقع بعده جملة
اسمية وفعلية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لعدم معنى الشرط
فيه وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معناهما يفرق بينهما وقد يكون
اذ للمفاجات كاذا نحو خرجت فاذ زيد قائم وعليه قول الشاعر
استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير فبين
ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتداء خبره محذوف وهو موجود
وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين زمان
العسر موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس مضاف الى دارت
فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ
ظرفي المكان واشاع عملها لما واجرى ظرفي المكان الاعلى سبيل
البدل قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي
ومن الظروف المبنية اين وانى وهما للمكان سواء كان للاستفهام

او للشرط نحو اين زيدٌ واين تكن اكن واني زيدٌ والي تقعد اقعد
فبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط **قوله** ومتى للزمان فيهما
اي ومن الظروف المبنية متى وهي لظرف الزمان في الاستفهام نحو متى
القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق بين الشرطي واذا الشرطي
ان متى للزمان المبهم الذي لا يتحقق وقوعه واذا للزمان المعين الذي
يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال اتيتك متى احمر البسر ويقال اتيتك اذا احمر البسر
وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط **قوله** وايان للزمان
استفهاما اي ومن الظروف المبنية ايان وهو لظرف الزمان في
الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام
قوله وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف المبنية كيف وهو
لزمان الحال تقول كيف زيدٌ وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو
من ظروف الزمان معنى لانه سؤال عن حال المسئول عنه في الحال
قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى
الجميع فيليهما المقصود بالعدد اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ
وهما للمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة
وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى ليكون اول المدة التي
هو المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع
المدة

المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصود و
الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ يومان وانما بنيا
لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ **قوله** وقد يقع بعدهما المصدر
او الفعل او ان او ان اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته مذ او
منذ سفره او الفعل نحو ما رايته منذ سافر او ان مخففة نحو ما رايته
مذ ان سافر او ان المثقلة المفتوحة نحو منذ انه سافر **قوله** فيقدر
زمان مضاف اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب
ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه ليكون المعنى منبئا عليه اي ما رايته
منذ زمان سفره وزمان سافر وزمان ان سافر وزمان انه سافر
وانما حذف للعلم به ولا يكون بمعنى اول المدة **قوله** فيقدر
زمان مضاف وهو مبتدأ وما بعده خبر خلافا للزجاج اي مذ ومنذ مبتداء
في مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتين لكونهما في تاويل الاضافة
لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة **قوله** خلافا للزجاج فانهما عنده
خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع
تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعده الا بجعل مذ ومنذ
مبتداء ولا مانع عنه ولانه يمنع وقوع مثل يومين مبتداء في مثل قولنا
ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مختصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة

معرفتان

مختصر

التي صلته هنا الا عند السيرافي فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو
ضعيف لان المعنى لا يساعده كذلك قوله ومنها لدى ولدن وقد
جاء لَدْن ولَدِنِ ولَدْ ولُدْ ولَدُ اي ومن الظروف المبنية لدى
ولدن وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لَدْن
بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدِنِ بفتح اللام وسكون الدال
وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون
الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لان من لغاتها ما
ولد الذي وضعه وضع الحرف ثم حمل عليه اخواته وحكمها ان تجر بها
على الاضافة نحو المال لدى زيد ولكن نصب العرب غدوة بلدن
خاصة تشبيها لنونها بالتنوين من حيث انه يثبت وينزع والفرق
بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا
كان المال حاضرا واذا قيل المال عند زيد صدق وذلك سواء كان
المال حاضرا عنده او لم يحضر قوله وقطُّ للماضي المنفي وعوض للمستقبل
المنفي اي ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان
الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل
~~الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان~~
المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما افعله عوض اي لا افعل ابدا
وبنيا

١٤١

وبنيا لتضمنهما معنى في واختصتا بالبناء من بين ساير الظروف لعدم
ظهور في فيهما فتضمنتا في او لتضمنهما لام التعريف قوله والظروف المضافة
الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اي يجوز بناء الظروف المضافة
الى الجملة على الفتح نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين والى اذ نحو
من خزي يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه قيل المراد بالجملة هو
الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع
عند الاكثرين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز
اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز بناؤه يجوز اعرابها
ايضا لكونها اسماء مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف اليها
الى المبني البناء منه قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان وانّ
وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيف الى ما نحو قيامي مثل
ما تقوم او الى ان نحو قيامي مثل ان تقوم او الى انّ نحو قيامي مثل انك
تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا
من الظروف لكونهما مشابهتين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف
اليه قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات
والمبهمات وما عرف باللام او النداء والمضاف الى احدها معنى

فقوله ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء شامل بعينه وادخل المضمرات والاعلام والمبهمات اعني اسماء الاشارة والمعرف باللام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى وقدم المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه وفي قوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه نظر فانه ان اراد به المعين الشخص خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب فان كل واحد علم وليس دالا على شخص بعينه الخ وان كان مراده بالتعيين مطلق التميز عن غيره من المسميات دخل فيه جميع اصناف النكرة وضروب الافعال والحروف لان كل واحد منها دال على شيء بعينه لا يشاركه غيره من المسميات واما المعرف باللام التعريف فاللام فيها اما لتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما لتعريف الاستغراق الجنس كقوله تعالى إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم يعاد ذلك المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب وقد مر ذكره

بل العلم الجنس ليس واحد منه اولى به من الآخر ولا يتوهم واحد دون آخر

مميز عن غيره

في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق معهودا

قوله العلم

قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه ساير المعارف كلها لكونها متناولا لغيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وضع فيه لاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان متناولا لغيره ولكن ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب معين لا سبيل في الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه فلانا بمتناول انه موضوع لمخاطب غير معين ويمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا كان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من رجال فيتميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت كلي

باعتبار ان مفهومه لمن تخاطبه زيد كان او عمرو وجزئي باعتبار
عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب تشخصه بشخص معين ولذا
عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معين انما هو باعتبار عروض
الجزئية كما ذكرنا والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في شيء
آخر الذي استعملته اولا لكون مفهومه كليا او نقول هذا الجواب المراد
بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جايز
استعماله في شيء آخر ح لا يتوجه الاشكال واعلم انه يجوز نصبه على الحال
فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جايز استعماله في غيره ويجوز
رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك الشيء الذي هو
المعين لا يتناول غيره نفسه حتى يجعل نعته قوله واعرفها المضمر
المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب اي واعرف المعارف المضمر
المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما ثم
المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف
والمنادي ثم المضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو
المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفايدة
الخلاف يظهر في الوصف فقط قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اي فقوله ما وضع لشيء شامل المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت

المعرفة

المعرفة منه نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة متناولا للكل
على سبيل البدل قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء اصول
اثنى عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف ح اي المعدودات
فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول القايل كم عندك
ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية الاشياء
لانه غير موضوع لكمية آحاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع
الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء بعين الآحاد
والحق ان يقال ان المراد ما وضع لكمية آحاد الاشياء بالذات
فلا يشكل ح بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحد واصول
الاعداد اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف ومنه كلها
اعداد غير متناهية الى حد تنقطع عنده والتولد اما بتثنية نحو
مائتين والفين واما بجمع نحو عشرون والوف ومئات واما بالعطف
نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو قوله
تقول واحد واثنان واحدة اثنتان وثنتان ثلثة الى عشرة
ثلث الى عشر بيان استعمال هذه الاعداد اي تقول واحد
واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث وهو جار على القياس
فتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة

اي اسماء العدد ما وضعت لتدل على كمية آحاد الاشياء

الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور
وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا
فيلزم لحوق التاء بعدده واذا الحق بالمذكر لم يلحق بالمؤنث فرقا
بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج تانيثه اولا
واما قوله من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي الحسنات
او لانها اكتسب التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان
يقال ثلث دواب وثلثة دواب اذا اريد بها المذكر فمن قال
ثلثة دواب جرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على
وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء
من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشياء دوابا
ويكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمله على اللفظ
واجرى الدابة مجرى عرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة
بنات آوى لان الواحد ابن عرس وابن آوى وقال المحققون من
علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها الرجال او اريد بها هو وقيل
ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها [illegible] فرقا
بينهما قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة
اي اذا جاوزت عشرة فقلت احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا للمذكر

واحدى عشرة

واحدى عشرة امراة واثنتا عشرة امراة للمؤنث اما الجزء الاول فقد
جاء حال التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الى احد
والواحدة الى احدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث
وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور او لحمله على اخواته
لعله تذكر حاله في اخواته قوله ثلثة عشر الى تسعة عشر وثلث
عشرة الى تسع عشرة وتميم تكسر الشين في عشرة اي تقول ثلثة
عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث
بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول
جاء في التذكير والتانيث حال التركيب كمجيئه حال الافراد في
تذكير المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع الى
الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين
فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو
عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكونها
لئلا يجتمع توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في آخره
فتحة قوله تقول عشرون واخواتها فيهما اي تقول عشرون و
اخواتها اي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر والمؤنث
نحو عشرون رجلا وامراة الى تسعين رجلا وامراة قوله

احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
الى تسعة وتسعين اي اذا عطفت العشرات اعني عشرين
الى تسعين على ما دون عشرة وهو من احد الى تسعة تستعمل ما دون
عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وانما اورد مثالين
للتعليم وهو لمن وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث
قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي ان تلحق احدا من واحد الى
عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول
اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة الى تسعة وتسعين
رجلا والى تسع وتسعين امراة وانما لم يتركب الاحاد مع العشرات
في العشرين واخواتها كما تركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء
في العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء
فالجمع بينهما متعذر قوله ومائة والف ومائتان والفان فيهما
اي تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف والفان ولا
من غير تغيير بانحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة
قوله ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت مائة تستعمل
ما زاد عليه على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه على
مائة فتقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا

تستعمل

تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى المائتين ثم تستعمل
ما دون المائة وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت
الى الالف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت ودون الالف على ما
عرفت وتعطف مائة على الالف وما دون المائة على المائة
فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى
وعشرون امراة ولم يجز هذه الالفاظ في التواريخ لان الغرض
فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما قوله في ثماني عشرة فتح الياء
افصح وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اشارة الى مخالفته
لاخواته لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر
يبنى على الفتح للخفة الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه معرب وثماني عشرة
مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا
على سائر المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون للدلالة
الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ قوله ومميز
الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى لما فرغ عن كيفية
استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال
مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه مجموع لفظا
نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة نفر ونحو ثلاثة اشياء عند الخليل

وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى
جمع شيء لتوافق العدد المقيد لكونه اشياء في المعنى وانما ابدل
المميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله
الا في ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مئات او مئين استثنا
من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثني
منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى التسعمائة
لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا شيء من
الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مئين ان اريد المذكر العاقل
والى مئات ان اريد غير المذكر العاقل وانما يجوز اضافتها الى
لفظة المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد
الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما النصب فلتمام الاسم قبله
بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل نون حذف
لغير اللام والاضافة فهو في التقدير الثبوت وتمامه بنون تشبهه
الجمع في عشرين واخواتها واما الافراد فلحصول الغرض به مع كونه اخف
من الجمع قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد
اي مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع
الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل

ولا يقال ثلث مئات ولا ثلث مائتين وان

جمعها كالمال وتثنيتها لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مئات
بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل قوله واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعنى
مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اي يجوز لك تذكير
العدد وتانيثه كالشخص المطلق على المرأة فانه جاز ان
يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى
وبالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك
وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ
كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس اعلم ان مراعاة اللفظ
في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا يميز
واحد ولا اثنان استغناء بلفظ مميزه منهما نحو رجل ورجلان
لافادته النص المقصود بالعدد اي لا يستعمل الواحد والاثنان
مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما منهما فان رجلا
يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل
على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود
لعدم دلالته على التعين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعين المعدود
فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم [illegible]

وثلث انفس

ورجلان اثنان فللتأكيد **قوله** ونقول في الجزء من المتعدد
باعتبار تصيره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا بمعنى
اي وتقول للواحد من المثنى الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار
تصيير ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد
بمثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمؤنث
الى العاشر والعاشرة وانما ابتداء بالثاني لانه لا عدد اقل
من الواحد حتى يجعله الواحد ولهذا كقوله تعالى ما يكون
من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اي الا هو مصير الثلثة اربعة
وانما لم يجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة يجيء
انه بمعنى عدد مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانها وجد
لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى في ثلثت الاثنين وربعت
الثلثة وعشرت التسعة **قوله** وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى
والثانية الى العاشر والعاشرة عطف على قوله باعتبار تصييره
اي تقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اي باعتبار انه واحد
من المتعدد من المذكورين متصفا بانه ثان او ثالث او غير ذلك
الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر
والعاشرة تقول ثالث ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول

ولم يقل

ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد للعدد بل
تغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز
نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد
من العدد بخلاف اعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده
لكونه اسم فاعل بمعنى مصير **قوله** والحادي عشر والحادية عشرة
والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر المذكر
بتذكير الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول
باعتبار الى التاسع عشر المذكر والى التاسعة عشرة للمؤنث **قوله** ومن
ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي من اجل ان الاول بمعنى تصييره والثاني
ثالث ثلثة اي احدها اي ومن اجل ان يقال
الثاني والثالث باعتبارين قيل باعتبار الاول اي باعتبار
تصييره ثالث اثنين اي اضيف الى ما هو اقل من العدد
الذي اشتق منه بواحد لا يمكن ان تصييره مثل المشتق منه ومعنى
ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل
باعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث ثلثة اي اضيف الى عدد
مساو للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته

الى ما هو اكثر نحو ثالث عشر لجواز ثلث عشرة ان يكون واحدا
من عشرة وله معنى وهو اتصافه بالثالثية **قوله** وتقول حادي عشر
احد عشر على الثاني خاصة اي تقول حادي عشر احد عشر الى
الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل
بالاعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا
المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة **قوله** وان شئت قلت حادي
احد عشر الى تاسع تسعة عشر بحسب الاول اي وان شئت
قلت لهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول
استغناء عنه بذكره تاما وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فعرب
الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجزءان
الباقيان لوجود سبب البناء فيهما **قوله** المذكر والمؤنث
المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه
انما عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير
عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام والمؤنث
اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا
نحو اريضة وهو التاء نحو ارض لردها في التصغير اريضة والمذكر بخلاف
المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا

قوله علامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة
اي وعلامة التي تلحق الاسم المؤنث ثلثة وهي التاء والالف المقصورة
والالف الممدودة وقدم امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التانيث
لانها مطلوب معرفة الابنية التي ماخوذة في تعريف المؤنث والابنية
التي تلحقها الالف المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشعبى
وفعلى كسلمى وفعلى كدفلى والثلثة الاولى مختصة بالتانيث بخلاف
الاخيرين وابنية الممدودة نحو صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء
وعاشوراء وغير ذلك **قوله** وهو حقيقي ولفظي فالاول
ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه
كظلمة وعين اي والمؤنث اما حقيقي واما لفظي والحقيقي
ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة بازائها الرجل والناقة بازائها
الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث
الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث
نحو ظلمة او لم يكن نحو عين وكل عضو زوج الا نادرا ومن المؤنث
المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزء منه كقوله
يلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبتني شعر هند او فعله نحو
اعجبني مشي هند او صفته نحو اعجبتني حسن هند ولا يجوز

ان يقال جاءتني غلام هند لان الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة
لها والذي يعرف به تأنيث النوع الاخير الصفة او الاشارة كقوله تعالى
هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس
وضحيها ولحوق علامة التأنيث بفعله كقوله تعالى والتفت الساق
بالساق ووجود علامة التأنيث فيه لفظا او تقديرا وغير ذلك واعلم انه
اراد باللفظي ههنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله
مقابل الحقيقي ههنا سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظا او لم يوجد
ولم يتناول المؤنث الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث
المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء
اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى الضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب
الحاق التاء بالفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي جاز
التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سموا امرأة بزيد كقولهم حضر القاضي
اليوم امرأة كقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء على باب استها صلب
وشام والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه
المؤنث الذي ذكرناه قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
اي انت مخير في تأنيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي
وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل

الى ظاهره وبين ما اسند الى مضمره ان الاول نحو جاء موعظة علم ان الفعل
تابعه وان الثاني نحو موعظة جاء من غير تأنيث جاز ان يظن ان
الفاعل غير ضمير المتقدم وانه شيء آخر منتظر لان اصل الفعل اسناده
الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال طلحة
جاءتني ويجوز ان يقال جاءتني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا
لفظيا وهو خلاف المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا حكم ظاهر
غير الحقيقي غير المذكر السالم اي وحكم الجمع الغير المذكر السالم اذا كان
فعله مسندا الى ظاهره كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل
مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتأنيثه تقول قام الرجال
وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون ههنا
الجمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول
نحو جاء الرجال والزينبات [وجاءت الرجال والزينبات] فالتأنيث لكون الجمع في معنى الجماعة
والتذكير لكون تأنيث الجماعة من باب تأنيث اللفظي والمؤنث
اللفظي اذا اسند الفعل الى ظاهره جاز تذكيره وتأنيثه كما اشار
بقوله وانت مخير في تأنيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث غير
الحقيقي فكذلك ههنا وانما لم يعتد بالتأنيث الحقيقي في لزوم تأنيث
الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لترجيح

اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى
اولان المذكر اصل والمونث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم يجوز تانيثه لانه يقال جائت الزيدون ولا الزيدون
جاءت لمشابهته المفرد لوجود المفرد فيه قوله وضربن العاقلين
من جمع السالم فعلت وفعلوا اي وتقول اذا كان الفعل مسندا
الى الضمير العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه
مسندا الى ضمير مونث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر
عاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا من نحو الزيدون
فعلوا فانه لا يجوز ان يقال الزيدون فعلت كما مر قوله والنساء والايام فعلت ما
اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع المونث عاقلا كالنساء او غيره كالعيون
او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق التاء بالفعل نظرا الى
كونه مسندا الى ضمير مونث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير
جمع مونث غير عاقل تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن قوله والمثنى
ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة اي المثنى اسم الحق باخره
الف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وذكر الكلام فيه لبدل على
... معه مثله من جنسه اشارة الى ان الحق نحو حرف الاسم المفرد ... الذي
نشبه ... المشتركة بما عنيا ... المختلفين ... قرآن ... به ...

لتثنيتها جمعها بحرف الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس ... بتوجه ...

بليد وبطهر او حمصان ... في قوله ليدل على ان معه مثله التثنية
اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين والعمرين ... الا ان يقال انه يشكل بمثل العمرين
والعمرين فانه لو قيل ما رأى عمر ... العذاب الشديد ... الشمس والقمر
بينهما بمثل القمرين والقرنين الا ان كون الشيء مثل غيره في اللفظ لذكره ...
ذلك اللفظ له عند التثنية ومثله لا يكون كذلك قوله والمقصور ان كان
الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء اعلم ان الاسم الصحيح نحو رجل
والملحق به نحو ظبي والمعتل بالياء نحو القاضي الحق لحق الف او ياء ونون من غير
تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورأيت الزيدين والظبيين
والقاضيين وهكذا تقول في جر وبرد محذوف من المنقوص يبقى كما كان
وعمل فيه من دم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المص هذه الانواع للعلم
بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي
قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل الالف الواو نحو عصوان
في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء
واما لكون الياء اخف من الواو ...
ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة اقسام احدها ان يكون
الفه بدلا عن واو ... في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف
من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن ياء تقول ...

الفهم الا ان يحمل المثنى على المثلية في الافراد والجمع لا المثلية في اللفظ لكنه خلاف المشهور

... فالياء اي فالثة مقلوبة بالياء اعتبار الاصل فيما اصله ياء ...
او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف

ان لايكون الفه بدلا من الهمزة بل من ياء ولا واو نحو حباريان في حبارى
قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا من ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني
ان يكون بدلا من حرف كقولنا شبان في شى قوله والممدود ان كان
همزته اصلية تثبت وان كانت للتانيث تقلب واوا والا فالوجهان
اعلم ان الهمزة الممدودة اما اصلية واما للتانيث واما لا اصلية ولا
للتانيث فان كانت اصلية تثبت بحالها لكونها اصلية تقول قراءان
في قراء وان كانت للتانيث تقلب واوا ابدا فرقا بينها
وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وحسب اختصاص القلب بالواو
ههنا ان مناسبتها للعا والكثرة للثقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث
جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها لمشابهتها
الاصلية من حيث كونها غير زائدة تقول في كساء ورداء كساوان
ورداوان وكساءان ورداءان واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون
اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول
حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية ومحذوف نحو اخ واب
يرد الى الاصل وفي نحو دم ويد دمان ويدان قوله وتحذف نونه
للاضافة اي وتحذف نون المثنى لاضافته الى الاسم لئلا يؤذن
بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان

اي وحذفت تاء التانيث في خصية والية عند تثنيتهما نحو خصيين واليين
مع وجوب سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما
لانهما لم يستعملا مفردين فكان المثنى ههنا بمنزلة المفرد فكما لا تقع في وسط المفرد تاء
التانيث لا تقع في وسطه قوله الجموع ما دل على آحاد مقصودة
بحروف مفردة بتغير ما فقوله ما دل على آحاد شامل لكل جمع
نحو رهط ونفر وبقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج منه امثال ذلك
لعدم دلالتها على آحاد بحروف مفرده لعدم حروف مفردها وبقوله بتغير ما
بينه على ان التغير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه
حالة الافراد كلفظه حالة الجمع يقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته
في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا
ككتاب وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على آحاد
تقصد تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على آحاد تقصد تلك
الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده
لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم تقصد تلك الاحاد
حال الجمع بمفرده بل تقصد بحروف مفرده ولقايل ان يقول ان قوله
مقصودة زائدة فلو قال ما دل على آحاد يتعلق بقوله بحروف
مفرده لكفى اللهم الا اذا وجد الدال لا لا من غير القصد والارادة

اعلم ان الباء الاولى يتعلق بي قوله يعرف مرتبة بدل لا متقصودة قوله
نحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح اي يلزم من الحد المذكور ان
لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف
مفردها لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز
اطلاق الجمع على القليل ويجوز ان يقال عندي خمسة ارطال تمرا وكذا
الركب ليس بجمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة
ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه نحو ركيب
فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر
جمع تمرة والركب جمع راكب قوله نحو فلك جمع اي ويلزم من تعريف
الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه تغير بما ذكر له لان الفلك المفرد
على وزن قفل والجمع على وزن اسد وفلك جمع الفلك قوله وهو صحيح
ومكسر اي الجمع صحيح ومكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا
يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من
الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله فالصحيح لمذكر ومؤنث اي
الجمع الصحيح اما جمع لمذكر نحو زيدين واما جمع لمؤنث نحو زينبات
جمع زينب قوله المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه اي جمع المذكر

اسم لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل
على ان معه اكثر منه ما قبلها من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال
ضاربون ان يكون بعض افراده ضاربا وبعضها غيره وانما قلنا غالبا لجواز ان لا
يجمع على الاثنين بجامع وانما لم يقل مع اكثر من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى
وقد عرفت من قبل انما يعلم المفرد لانه عند الاسم ان كان صحيحا او ملحقا
بالصحيح علم الحروف من غير تغيير قوله فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت
مثل قاضون اي فاذا كان آخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة
نحو قاض تحذف الياء نحو جاءني قاضون فان اصله قاضيون نقلت حركة
الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وكذلك النصب والجر اعلم انه لو قيل مثل القاضون كان اولى لان
في آخر مفرده ياء ملفوظة وهو القاضي بخلاف قاضون فانه ليس في آخر مفرده
ياء ملفوظة لانه يحذف الياء لالتقاء الساكنين بل انه يجمع غاية ما في الباب
ان لا بد عليه لوجود علة حذف تنوين في آخر ياء مقدرة وهذا البحث غريب
على لغة دنقائين قوله وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مثل
مصطفون اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع مقصورا مثل مصطفى
حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله
جاءني مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف

لانتفاء الساكنين وذي ما قبل الالف ممنوع بالعدم موجب تغير **قوله** ونحوه
ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون افعل
فعلاء مثل احمر حمراء ولا فعلان فعلى مثل سكران سكرى ولا مستويا فيه
مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بالتاء مثل علامة اعلم ان الاسم الذي
يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع فيه
امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد منه شيء من هذه الثلثة بان فقد اثنان منها او واحد منها نحو احمد
لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع فيه امور ستة الاول ان
يكون مذكرا عاقلا كما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء
نحو احمر حمراء وقال ابن ... افعل ... جمع افعل
هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل الجمع ... لانه ليس بصفة ولا مسلم في
الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو معطوف على قوله
مذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى
للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني يجوز
جمعه هذا الجمع نحو ندمان فانه في جمع ندمات واليه اشار بقوله ولا فعلان
فعلى وهو معطوف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث

نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل
جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين
صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحدين في المذكر
والمؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى
مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل مثل
كريم والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعه هذا الجمع لعدم استواء المذكر
والمؤنث فيهما حينئذ لدخول تاء التانيث على المؤنث نحو امرأة
قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك القول في
مفعال ومفعيل وفي كل ما يراد منه المبالغة بادخال تاء التانيث
عليه نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر كثيرا او فروقة وضحكة
لانه يستوي المذكر والمؤنث واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه
مع المؤنث وهو معطوف على فعلان فعلى وان لا يكون المذكر مستويا
في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة
ونسابة ... ح واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط
لاستغنائه عنه بقوله فذكر يعقل يعني انه ذكره هنا لدفع
من يتوهم ان المراد بالمذكر من جهة المعنى فقط او للتاكيد والمبالغة
قوله ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع

نسب الاضافة لما ذكرنا في المثنى **قوله** وقد شذ نحو سنين وارضين
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة
والحرة والقلة واللغة والثبة جماعة وما شابهها جمعت جمع الجمع وهو
الارضون والسنون والحرون والاوزون والقلون والثبون
مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشرائط
المذكورة شروطا واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تكلف
قوم في توجيهها وجعلها ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب
بل هو عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما في ارض او عن الاعلال والادغام
كما في سنة وحرة ونحوهما غاية الشأن **قوله** للمؤنث ما لحق آخره الف
وتاء اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف جمع سلم فيه
واحده ولحق آخره الف وتاء نحو قائمات ولا ينوجه عليه الاشكال
بحذف التاء لان التاء التأنيث زائدة ليست من نفس الكلمة **قوله** وشرطه
ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان
لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا اي
الاسم المؤنث الذي يراد جمعه بهذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان
كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون له مذكر فان كان فشرطه
ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل

وجمع

وجمع لم يجز جمع مثل حمراء وسكرى وفعول وفعيل بمعنى مفعول ومفعال
ومفعيل بهذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه
ان لا يكون مجردا من حرف التأنيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر
الحدوث فيهما باعتبار الثبوت واذا اعتبر الثبوت قيل حائض و
طامث وجمع على حوائض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة و
طامثة وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة جمع
بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط العدم الاحتياج الى
الشرط نحو هندات وظلمات وزينبات في جمع هند وظلمة وزينب
وقد جمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات
قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع التكسير
جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس
او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان فان الفلك مفرد كالقفل
وجمعا كأسد ولان الهجان مفرد كالحمار وجمعا كرجال **قوله** وجمع
القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع
هذا قسمة الجمع باعتبار آخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو
الذي يطلق على عشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع
الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله تعالى

اي وقد يستعار جمع لفظ الاقلة للكثرة
ولفظ جمع الكثرة للقلة

بل اعتبر انه اسم جنس واذ كل
الشيء للفرق بين الصفة باعتبار
الحدوث

ثلاثة قروء في موضع أقراء وأقسام جمع القلة أفعل كأكلب وأفعال
كأجمال وأفعلة كأرغفة وفعلة كغلمة والصحيح أي وجمع المذكر الصحيح
كزيدون وجمع المؤنث السالم كمسلمات جمع قلة أيضا وما عدا جمع القلة
التي ذكرناه جمع الكثرة قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل
إنما احتاج إلى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق
المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لأن كل مصدر
مفعول لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وبقوله
الجاري على الفعل يخرج منه لأنه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري
عليه أن يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله قوله وهو من الثلاثي
سماعي وفي غيره قياسي أي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي
يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من أفعل
إفعالا ومن فعّل تفعيل وتفعلة وتفعالا وفعّالا نحو كلم تكليما وتبصرة
تبصرة وكرر تكرارا وكذب كذابا ومن افتعل افتعالا ومن انفعل
انفعالا نحو اكتسب اكتسابا وتفعلل وانطلق انطلاقا ومن استفعل
استفعالا نحو استخرج استخراجا ومن تفعّل تفعّلا وتفعّالا نحو تملق
تملقا وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعالا نحو قاتل مقاتلة وقتالا
وأهل اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلالا نحو دحرج

دحرجة

دحرجة ودحراجا ومن افعلّ افعلالا نحو احمرّ احمرارا ومن افعالّ
افعيلالا نحو احمارّ احميرارا ومن افعوعل
افعيعالا نحو اغدودن اغديدانا قوله ويعمل عمل فعله
ماضيا وغيره إذا لم يكن مفعولا مطلقا أي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان
بمعنى الماضي أو بمعنى الحال والاستقبال لأن عمله
لكونه في تقدير أن مع الفعل والفعل المقدر إما ماض أو حال أو مستقبل
فإذن يعمل بمعنى كل واحد منها وإنما قيد عمله بقوله إذا لم يكن مفعولا
مطلقا لأنه إذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكره ههنا قوله ولا
يتقدم معموله عليه أي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال
أعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في تقدير أن الموصولة مع الفعل
فكما لا يتقدم ما في حيز صلة أن عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز
صلة المصدر عليه قوله ولا يضمر فيه أي ولا يضمر الفاعل في
المصدر لأنه لو أضمر فيه لأضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
لكن لا يجوز إضماره في المثنى والمجموع لأنه يستلزم اجتماع
التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع
الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل قوله ولا يلزم
ذكر الفاعل أي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو أعجبني ضرب عمرو
لا مظهرا ولا مضمرا

والا يلزم الاضمار قبل الذكر اذا كان مسندا الى مضمر فتعين انه لا يجوز قوله

ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول اي ويجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويضاف قليلا الى المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير او لم يكن كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لاختصاص الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف وقد للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا اولى ولعله لانه اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل

قوله واعماله باللام قليل اي واعمال المصدر المعرف باللام التعريف قليل ولعله لتعذر تقديره بان مع الفعل مع لام التعريف لان اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بهما ولذا جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل

قوله فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فله اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا سوطا لمن رفع السوط وان كان بد

او كان محذوفا فالعمل للفعل المحذوف ١٢

لا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فحينئذ اي جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب من الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا

قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من مجرد الثلاثي على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مدخل ومستخرج اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من فعل احتراز به من غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل لكونها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث

واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة ١٢ح

قوله وصيغته من مجرد الثلاثي على فاعل اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة في اوله وكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتد

بوضع حرف المضارع سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا ١٢

من ثمه لم يذكر الامثلة نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن
فهو مفلج واعشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع
فهو يافع قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما
كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل
واحتماله الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد عليه فان ضاربا
مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب ولاحد الزمانين ويمكن
دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال
او الاستقبال لتحقق مشابهته للفعل من حيث الزنة فان ضاربا مثل
يضرب لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على
المبتدا او على ذي الحال او على الموصوف وبشرط الاعتماد على الهمزة او
حرف النفي لانه ح يتقوى بذلك على العمل اما في الصور الثلث الاولى
فلانه مستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى الا انه مبني محكوم عليه
وهو مذكور ح واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو
بالفعل اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم وصفه بصفة وعدم تصغيره
لكان اولى لخروجه بالوصف او التصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه
بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى امثلة عمله بهذه

الشرايط

الشرايط زيد قائم ابوه وجاءني زيد قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه
وما قائم زيد واقائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان
لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول به
والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالحال
والاستقبال الحال والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسطا بمعنى وان كان ماضيا
لكن المراد به حكاية الحال قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة
معنى خلافا للكسائي اي اسم الفاعل ان كان بمعنى الماضي وجبت
اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه ح لا يعمل لانتفاء شرط
عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير
الانفصال والذي يصححه جواز مررت بزيد ضاربك امس خلافا
للكسائي اي وجبت اضافته خلافا للكسائي فانه قال لم يجب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال
وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس ويعمل
المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس

وانت تعرف الجواب عنها مقيسه قوله فان كان معمول آخر
فبفعل مقدر اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر
غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي
عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك ان كان له معمول
غير نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس
وكذلك اذا كان له سائر الفضلات قوله فان دخلت اللام استوى
الجميع اي ان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اي
الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل في الحقيقة لكن حول
من صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس قوله
وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر
مثله اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس
للمبالغة في العمل وشرائطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة
اللفظية لقيام المبالغة مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب
ابوه عمرا الآن او غدا وزيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا
او امس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب قوله وما وضع
مبتدأ وقوله مثله خبره والمثنى والمجموع مثله اي ومثنى

اسم الفاعل

اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرده اسم الفاعل في العمل وشرائطه تقول
الزيدان ضاربان عمرا الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا
او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل
نحو ضاربتين ضاربات وضراب وضرب زيدا وانما عملا وان
لم يكونا على وزن الفعل اطرادا لباب المثنى والمجموع قوله ويجوز
حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا اي ويجوز حذف نون
تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف مع العمل اي
مع نصب ما بعدهما تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى
الموصول كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم
نطف وانما لم يتعرض من حذف النون بعد الاضافة لانه معلوم في
باب المثنى والمجموع ويعلم منه انه لا يجوز حذف النون مع العمل
من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة قوله اسم المفعول ما
اشتق من فعل لمن وقع عليه اي اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن
وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق
من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول وشامل لغيره من التسميات المذكورة
عند تعريف اسم الفاعل وقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله
وصيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل
الآخر

أي وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن
المفعول غالبا وبه سمي لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد على
صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر أي بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر
لفظا نحو مُدخَل من يدخل او تقديرا نحو مختار ومحمر **قوله**
وأمره في العمل والاشتراط كأمر الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما
أي وأمر اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراطه كأمر اسم الفاعل في
في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد
والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم اشتراط كونه بمعنى
الحال او الاستقبال مع الالف واللام وعلى هذا فمضروب يعمل
عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى تقول زيد مضروب غلامه ومعطى
ابوه درهما الآن او غدا او زيد المضروب غلامه الآن او غدا
او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا
لما ذكرناه في اسم الفاعل **قوله** الصفة المشبهة ما اشتق من
فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت اي الصفة المشبهة اسم
مشتق من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به بمعنى الثبوت فقوله
ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى
صفة مشبهة وقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول
وافعل

وافعل التفضيل المشتق من المتعدي وقوله لمن قام به يخرج عنه اسما
الزمان والمكان والآلة واسم المفعول وقوله على معنى الثبوت
يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم
كقائم وافضل ولقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل
التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل
على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا فقط لخرج
عنه اسم التفضيل **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب
السماع كحسن وصعب وشديد اي وصيغة الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد
مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومخالفة ايضا على حسب السماع تقول
في حسُن حسن وفي صعُب صعب وفي ظرف ظريف **قوله** ويعمل عمل
فعلها مطلقا اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا اي من غير
اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لانها للاستمرار قولنا
زيد حسن ثبوت الحسن لاحد ولكن يشترط اعتمادها على صاحبها
او الهمزة او ما كما ذكرنا في اسم الفاعل **قوله** وتقسيم مسائلها ان
يكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما
فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور
فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة تشبيها

بالمعمول ودون النكرة بالتمييز والجر على الاضافة اي وتقسم
مسايل الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى التعريف من
فمعمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف وبجرده عنها فتلك
ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من
التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير
المجموع ثماني عشرة مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمر فوع
منها ستة والمنصوب منها ستة والمجرور منها ستة فالرفع في المرفوعات
الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الست
على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات
الست على الاضافة **قوله** وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك
حسن الوجه حسن وجها وحسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن
وجه اي وتفصيل مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن
برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره
وحسن وجها برفع وجه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع و
نصبه وجره والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن
وجه برفع وجه ونصبه وجره **قوله** اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه
الحسن وجه اي اثنان من هذه الوجوه الثمانية عشر ممتنعان احدهما

الحسن وجهه بجر وجهه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما
خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى نكرة **قوله** واختلف في حسن وجهه
اختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم انها فاسدة لاستلزامها
اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها صحيحة واستلزامها اضافة
الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه **قوله** والبواقي ما كان فيه ضمير واحد
احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح اي والبواقي من الثماني عشرة
بعد سقوط المسئلتين منها وثلث اقسام ثلثة منها احسن وهو ما كان فيه ضمير
واحد لتضمنه ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسن وجهه برفع وجهه حسن الوجه
بالاضافة وحسن الوجه بنصب حسن ونصب الوجه وحسن وجها والحسن وجهه برفع
وجهه والحسن الوجه بجر والنصب والحسن وجها وحسن وجه بالاضافة وثانيها
حسن وليس باحسن وهو كل ما كان فيه ضميران احدهما في الصفة والآخر في المعمول
اما حسنته فلوجود المحتاج اليه واما
عدم احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه بنصب
وجه وجره والحسن وجهه بنصب وجهه وجره وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه
لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه حسن الوجه برفع
الوجه حسن وجه برفع وجه الحسن وجه برفع وجه **قوله** ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
فهي كالفعل والا ففيها ضمير موصوف اشارة الى ضابطة تعرف بها ما فيه ضمير واحد
وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقريرها ان الصفة المذكورة في الوجه متى رفعت الحسن

لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فنقول متى وقعت الصفة ما بعدها
ما فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد ويكونه
للصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون بتذكيرها وتانيثها
فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها بان نصبها ضمير الموصوف
سواء نصبت ما بعدها او جرته لاحتياج الصفة الى الفاعل
قوله وتؤنث وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها بان كان
ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع
بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت
بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين الحسني الوجهين وبرجال
الحسني الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت
انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في المسئلة ضمير وانه اذا كان
منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا
فاما ان يكون فيما بعدها في مثالنا ضمير او لا يكون اي في الوجه
فان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير فان كان ما بعدها
منصوبا او مجرورا فلا يخ من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون
فان كان الاول كان فيها ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد
قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين مثل الصفة في ذلك

اي اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول غير المتعدي الى مفعول
فان مثل الصفة المشبهة في جواز المسائل الثمانية عشر المذكورة في
الشرح انما هو لشبههما باسمي الفاعل والمفعول وجوازها فيهما
بالطريق الاولى تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع
الاب ونصبه وجره هكذا الى آخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل و
المفعول بغير المتعدي لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه
الا للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسائل
وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه مثلا لم يعلم ان اباه
في الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي او مفعول اول لما اقيم مقام
الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف و
كذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطي ابيه لم يعلم ان ابيه
في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له اضيف اليه وان
ابيه في المثال الثاني مفعول اول للمعطي اقيم مقام الفاعل او مفعول
ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير
المتعديين كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس قوله
اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره

اي اسم التفضيل اسم مشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره

فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله

لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وقوله

بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها

ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل

ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين

وآبل الناس لانهما غير مشتقين من فعل قوله وهو افعل اي اسم

التفضيل على وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثي المجرد

ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج

فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن بناء افعل وان حذفت الزوائد حتى

قلت احرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج

اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واحذى لانه ليس مبنيا

من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله

ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس

اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان

من اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بني منهما

افعل التفضيل التبس احدهما بالآخر الا ترى انك لو قلت هو احمر

لم يعلم ان المراد هو ذو حمرة ام زايد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب

الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا قوله فان قصد غيره توصل

اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى اي فان

قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد

من الزوايد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل

الى تفضيل غير ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ونحو مثل اشد واقبح

واكثر مما كان مناسبا له فتقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا

واقبح عمى فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب

قوله وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل

دون المفعول لانه لو بني لكل منهما لحصل الالتباس ولو بني للمفعول

لا للفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل

اللازم ولان المبالغة في الفاعل اشد منها في المفعول ولان الفاعل

اكثر من المفعول قوله وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم و

اشغل واشهر اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل

كقولهم نحو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف وغيرها قوله

ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهو ان يكون مضافا

نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو

أي ويستعمل اسم التفضيل على أحد ثلثة أوجه معه أن يكون مضافا نحو زيد أفضل القوم أو مع من نحو زيد أفضل من عمرو أو معرفا باللام نحو زيد الأفضل فإنما يستعمل مع أحد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فإذن لا يجوز أن يقال زيد الأفضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعين المفضل والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر لكون من بمعنى في كأنه قال ولست بالأكثر فيهم يعني لم نرد الأفضل من بين الرجال ولا يجوز أيضا أن يقال زيد أفضل لعدم تعين المفضل عليه إلا أن يعلم فيجوز بغير أحد هذه الأمور كقوله تعالى يعلم السر وأخفى

قوله وإذا أضيف فله معنيان أحدهما وهو الأكثر أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط أن يكون منهم أي فإذا أضيف اسم التفضيل مضافا كان له معنيان أحدهما وهو الأكثر أن يقصد زيادة على من يضاف إليه ويشترط فيه أن يكون من جملة ما يضاف إليه وداخلا فيه لمشاركته المضاف إليه ولهذا لا يقال الملائكة أفضل البشر وبالعكس ولا الخز أفضل الكتان بل يقال أفضل من البشر والبز من الكتان ولا يلزم من دخوله في المضاف إليه التناقض لأنه داخل فيه من جهة المشاركة وخارج عنه من جهة التفضيل قوله فلا يجوز يوسف أحسن إخوته لخروجه عنهم بإضافتهم إليه

أي فلأجل

أي فلأجل أنه يشترط أن يكون داخلا في المضاف إليه لم يجز أن يقال يوسف أحسن إخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لأنه بتقدير إضافة الإخوة إلى الضمير العائد إلى يوسف لزم أن يكون خارجا عنهم وبتقدير أنه يشترط فيه أنه من جملة المضاف إليه يكون داخلا فيهم فيلزم أن يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين

قوله والثاني أن يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح أي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافا هو أن يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف إليه فيكون هذه الإضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب أشعر أهل بلدته قوله فيجوز مثل يوسف أحسن إخوته أي لأجل أنه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف إليه يجوز أن يقال يوسف أحسن إخوته لأنه لا يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف إليه

قوله ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة لمن هو أي يجوز في المضاف بالمعنى الأول الإفراد في جميع الأحوال نحو زيد أفضل القوم الزيدان أفضل القوم الزيدون أفضل القوم لكونه مشابها لأفعل من من حيث إنه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد أفضل القوم الزيدان أفضلا القوم

يوسف وإن لم يضف إلى غير جامع نحو فلان أعلم بغدادي أي أعلم ما سواه ... بغداد لا أنها منشأه أو مسكنه م

الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا
القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من
حيث وجود الاضافة فيه وعدم الاضافة في افعل من قوله
واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي اما المضاف
بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف
باللام فلا بد من المطابقة فيهما لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم
المانع عن المطابقة وهو مشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل
عليهما وامثلتهما ظاهرة قوله والذي بمن مفرد مذكر لا غير
اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لبرائه
من كل منه ومع لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه
ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع
والتانيث قبل مجيء الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل
بشيء من الاسم وبين علامات تثنية وجمعه وتانيثه قوله
ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب
مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد اي
افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو

في المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء مفضل منه باعتبار ذلك الشيء
ومفضل على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا
كقولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن
جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل وهو مفضل
باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين
زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم
يوجد الشرط المذكور مع كونه جاريا على شيء وهو في المعنى
صفة لمسبب لذلك الشيء لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة
الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل وانما قال ولا يعمل في
مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى
فيحتاج الى الشرط قوله لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا فصلوا
بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل اشارة الى علة عمل اسم
التفضيل عند حصول الشرط المذكور اي انما عمل حينئذ لانه بمعنى حسن
لان معنى قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد هو معنى قولك ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل مثل
حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه
لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل حينئذ لرفعوا

ولو نحو اسم التفضيل في المثال المذكور وهو احسن لكان نصب الابتداء
والكحل مبتدأ فيلزم الفصل بين احسن وبين معموله الذي هو منه
باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز قوله ولك ان تقول احسن
في عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول
فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا و
هي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
قوله فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل اي وان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل بها
جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن
فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه قوله مررت على وادي السباع
ولا ارى • كوادي السباع حين يظلم واديا • اقل به ركب اتوه
تايّة • واخوف الا ما وقى الله ساريا • لانه قدم المفضل عليه
وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من
وكوادي السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين جملة ظرفية
حال عن وادي السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله
ولا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل وتايّة تمييز عن
اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله الا ما بمعنى من وساريا
منصوب بانه حال من ضمير اخوف او تمييز بمعنى سرى فيكون صفة وافعد مولع المفضل

قوله الفعل

قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقوله
ما دل على معنى شامل الكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن
باحد الازمنة يخرج الاسم وينبغي ان يراد بالكلمة وبالدلالة الدلالة
الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقوض
المذكورة في حد الاسم قوله ومن خواصه دخول قد والسين وسوف
والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة ونحو تاء فعلت فقوله ومن
خواصه اشارة الى ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا واما
الاول مخصوصة بالفعل والاقتران بآخره واما اختص قد بالفعل
لانه لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل
وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع
المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم
بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا من الجر في الاسم
وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها لتدل
على ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيد التاء التانيث بالساكنة
لان المتحركة واخلة على الاسم وانما اختص نحو تاء فعلت والمراد
به الضماير المرفوعة المتصلة البارزة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة
المتصلة البارزة في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر واما

واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى
والواوين في الجمع فلم يتصل به في الواحد ايضا اطرادا للباب **قوله**
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل دل على
زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال **فقوله** ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال و**قوله** قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد
بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب فان
ضربت ضربت وذو وجدت وبعت والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض
بمثل ليس ولم يصرح للعلم به **قوله** مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع
والمتحرك والواو مبني خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح
لفظا مثل ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدأ محذوف اي
هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح
لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير
وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال ومع غير الواو لانه
لو كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا **قوله** المضارع
ما يشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين

قوله

١٦٦

قوله ما يشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله
باحد حروف نايت يخرج الماضي والباء فيه للسببية او للمصاحبة
وقوله لوقوعه مشتركا بيان للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد
حروف نايت اي بمعنى وقوع كل واحد منهما اي الفعل المضارع
والاسم مشتركا ومخصصا اما اشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه
فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا
بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب
او سوف يضرب **قوله** فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره
والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغايب
غيرهما تبيين لمعاني حروف نايت فالهمزة علامة المتكلم
المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون
للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين
او احدهما مذكرا والآخر مؤنثا وجمعا كان او مثنى وقد يستعمل
للواحد للتعظيم كقوله تعالى نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ
والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه ولجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان
يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطب المؤنث ولمثناه وجمعه
نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق

لمخاطبت وللمؤنث الغايبة والغايبين نحو هند تضرب
والهندان تضربان والياء للغايب غير المؤنث والمؤنث
وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغايبة
تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون النساء
يضربن قوله وحروف المضارعة مضموم في الرباعي ومفتوح
فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح
لكونه اخف وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة
احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي
الا ترى انك لو قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة
في مضارعهما حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون
الرباعي اقل فيفتح في غير الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل
وغير ذلك قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون
تاكيد او نون جمع مؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من
الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته
الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد
لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره
في نحو هل يضربن ولو اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين

وهو مسكن

وهو مسكن وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان هذه النون
اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول
السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل
على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب
اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل
الا المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله
اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب
لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل به النون
قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع
رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب
الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع
والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب بيان
لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب فانها تختلف في الاعراب
ليعطي لكل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير
البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا
والمخاطب المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب
وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب

ولن يضرب لم يضرب

مثل تضربان وتضربان
ولتضربون وتضربون
وتضربين ٣

والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره الف ولا
واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي
واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد
الاموات المذكورة بثبوت النون حال الرفع وحذفها حال
النصب والجزم وهو في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما
تضربان وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن
تضربا ولن تضربوا ولن تضربي ولم تضربا ولم تضربوا
ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صيغة المثنى
والمجموع في الاسماء وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة
الحركة في المفرد كما يسقط الحركة حال الجزم كذلك النون
وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة
الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء يتبع النصب
الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا
والفتحة لفظا والحذف اي واعراب المعتل الآخر بالواو
والياء نحو يغزو ويرمي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقال
الضم على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول هو
يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي لخفة الفتحة وبحذف

الحرف

الحرف حال الجزم نحو لم يغزو ولم يرم لانه اذا لم يجد الجازم الحركة
حذف الحرف قوله والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
او الحذف اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة
حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى
لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان
الحركة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو
يقوم زيد اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا
عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم
زيد قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مضمرة
بعد حتى ولام الجحود ولام كي والفاء والواو واو فان
نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم اي
اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن
وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلما فرغ عن عدها
قال فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو
وان في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع
ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف
او السين او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب

فالمثال الاوّل بالفتحة لفظًا وفي المثال الثاني بحذف النون **قوله** والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم اي انّ التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي انَ المخففة من المثقلة ليست انَ الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على انّ ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالًا على انّ ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل انَ المخففة من المثقلة المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او حرف النفي ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف ولا فرق بين انَ الناصبة والمخففة **قوله** والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان اي وانَ التي تقع بعد الافعال الدالة على الظنّ ففيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحدة منهما بعد الظن **قوله** ولن نحو لن ابرح ومعناها نفي المستقبل اي مثال لن الناصبة قوله تعالى لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل الّا مع الفعل المستقبل وهو آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتأبيد

للتابيد **قوله** واذا اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا نحو اذا تدخل الجنة في جواب من قال اسلمت اي اذا انما تنصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والّا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذا وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الّا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذا تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذا احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذا اظنك كاذبا وجب الرفع **قوله** اذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا آتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تعالى واذا لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان جملة مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها **قوله** وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب

حرف كي

من المغني اللبيب

دخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو
اختيار المصنف وليس بحرف جر ونصب ما بعدها باضمار أن
كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى ليكون
للمؤمنين حرج **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله
بمعنى كي او الى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى
ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس اي ينصب ما بعد حتى باضمار
أن بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا
عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل
البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترتب عند
ذلك السير من غير نظر الى حصوله وحتى تكون بمعنى كي اي السببية
وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد
يكون بمعنى الى أن اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس
بمعنى الى أن تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس
وانما يضمر أن بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر
الفعل فاضمر أن ليكون في تقدير الاسم فحتى في المثال الاول من
الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا
وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كي وبمعنى الى أن وما بعدها

غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى أن
وما بعدها مستقبل تحقيقا **قوله** فان اردت الحال تحقيقا او
حكاية كانت حرف ابتداء يعني فان فقد كون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بارادة الحال تحقيقا
نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت مخبر عن السير حال الدخول
او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت
سرت ودخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال
كانت حرف الابتداء فيرتفع ما بعدها وانما لم ينصب ح لكون
حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع
تقدير أن بعدها لكون أن الداخل على المضارع للطمع والرجاء
الدالين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال
قوله ويجب السببية نحو مرض حتى لا يرجونه اي اذا كانت
حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانتفاء
الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال
المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض فلان
حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء **قوله** ومن ثم
امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسير حتى ادخلها

اي ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء امتنع ان يقال
كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان الناقصة لانه على تقدير
الرفع كان ما بعد حتى جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى
كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل
ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها امتنع ايضا ان يقال
اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون ما بعدها خبرا مستأنفا
مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال قوله وجاز في كان
سيري حتى ادخلها في التامة اي اذا كان كان تامة جاز
ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم
المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير ما يدل
الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قوله وايهم سار حتى
يدخلها بالرفع اي واذا كان الاستفهام من تعيين الفاعل
نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان سبب
الدخول هو السير لا السائر والمعنى فههنا لم يقع الشك في السير

١٧١

وانما وقع في تعيين السائر قوله ولام كي نحو اسلمت لادخل الجنة
اي مثال لام كي اسلمت لان ادخل الجنة ونصب ما بعدها باضمار ان
وانما سميت لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها
حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فقدرت ان ليكون ما
بعدها في تقدير الاسم قوله ولام الجحود ولام تاكيد بعد النفي لكان
مثل ما كان الله ليعذبهم اي لام الجحود لام زائدة لتاكيد
النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق
بين هذه اللام ولام كي ان لام كي لتعليل بخلاف هذه ولا يلزم
اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب
تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام كي قوله والفاء بشرطين احدهما
السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام
او نفي او تمني او عرض اي وينصب ما بعد الفاء باضمار ان
بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما يعدل
من الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون ما قبلها احد
الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها
الا عند تحقق هذه الامور ولهذا لم يجز في الموجب الا في
الضرورة كقول الشاعر سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا

تشتمني

وارادوا به أن الحق اسقني مثال الامر ذرني فاكرمك ومثال النهي لا
تامرني فاضربك ومثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام هل لنا
من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز
فوزا عظيما ومثال العرض الا تنزل بنا فنكرمك فتقدير الاول
ليكن منك زيارة فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب
مني وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع
هل حصول الشفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا معهم
ففوزا عظيما وتقدير السادس ليس منك نزول فاكرام مني
وانما كان تقديرها كذا الا انه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب
اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء في
تقدير المصدر وهو فاء العطف فوجب ان يجعل ما قبلها ايضا
في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل ولذا انقدح
ذلك فتقول ائتني فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك
اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء ان بمنزلة الشرط
والجزاء على الحقيقة وانما سمي الفاء جوابا نظرا الى المعنى

قوله الواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي
ينصب الفعل المضارع بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما
الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة في

في اشتراط

في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام لان
الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية ويلزم منه
جعل الفعل الذي قبلها في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
مثال النفي لا آخذ منك وتجفوني كان المراد نفي اجتماع الامرين
ومثال الاستفهام هل تعينني واكرمك كان المسؤول عنه اجتماع
الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي لا تنه عن خلق
وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه هنا هو النهي
عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك فالمطلوب
هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق فالمتمنى
هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب
خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية
في كل واحد منها تقدير الاول لا يكون مني خصومة وجفاء منك
وتقدير الثاني هل حصول اعانة لي منك واكرام لك مني وتقدير
الثالث لا يكن منك نهي من خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع
ليكن منك زيارة لي واكرام لك مني وتقدير الخامس ليت لي
حصول مال وانفاقا وتقدير السادس الا يكون نزول منك و
اصابتك خيرا قوله واو بشرط معنى الى ان اي ينصب الفعل المضا

رع

بعد او باضمار أنْ لانه بمعنى الى او حتى او الا في ابا ما كان يلزم

تقدير أنْ بعدها حتى يكون الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص

هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او تعطيني حقي هذا ما ذكر

المصنف في الشرح اي الى أنْ تعطيني حقي والذي ذكر من انّ

أو حرف العطف كالواو الا انها للشك والواو للجمع وانما قدر

أنْ بعدها ليعلم انّ الثاني لم يدخل في حكم الاول بل المراد انّ القصد

في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر في تقدير المصدر قدرها قبل

أو كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقدير ليكن مني

لزوم واعطاء منك وهو في قوة قولنا لالزمنك الى ان تعطيني حقي

او حتى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي **قوله** والعاطفة

اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد الحروف العاطفة

الفعل المضارع بتقدير أنْ اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا

يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني

احب اليّ من لبس الشفوف **قوله** ويجوز اظهار أنْ مع لام

كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان مع لام كي ومع الحروف

العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود

لم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زائدة ولام كي غير زائدة و

مع الحروف

١٧٣

مع الحروف العاطفة فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرا **قوله**

ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار أنْ مع لا اذا كان

قبلها اللام لئلا يلزم توالي اللامين واعلم انه يمتنع اظهار أنْ

مع غير اللام كي والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف

فالتزم حذفها فهذه الحروف التي يضمر بعدها أنْ على ثلثة

اقسام قسم يمتنع اظهار أنْ بعده وقسم يجب وقسم يجوز **قوله**

ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي اي ويجزم الفعل

المضارع بهذه الكلمات وهو اشارة الى جوازم الفعل

وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد والاخر جوازم الفعلين

والاول اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي **قوله**

وكلم المجازاة وهي إنْ ومهما واذما وحيثما واين واني

ومتى ومن وما واي وان بالجر عطف على لم وهو القسم

الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو

ضربان ضرب حرف وهو إنْ وضرب اسم يتضمن معنى إنْ

للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف

اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لمنعهما من الاضافة

المانعة من الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم

والرفع والجزم متنافيان وأما أين تستعمل مع ما ومجردا عنها وهو
أين في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى أينما تكونوا يدرككم
الموت وكقوله أين تصرف بها العداة تجدنا نصرف العيس
نحوها للتلاقي وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف
أليتيك وتستطارا وكقوله متى تأته تعشو إلى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد وأما أنى لا تستعمل مع ما وهو إلى
كقوله فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
ومن غير الظرف ما ومن وأي ومهما وأمثلته قوله أرى العمر
كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الأيام والدهر ينفد ومن يكرمني
أكرمه وقوله تعالى أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى وقوله تعالى
مهما تأتنا به من آية الآية والأصل في مهما على وجهين أحدهما ما ما
أن ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما أبدل من الألف الهاء لتحسين
اللفظ والثاني أن يكون مه واقعا قبل ما فكأن قائلا قال لي
إني أفعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل أفعل
ثم جريا مجرى كلمة واحدة يجزم بها كما يجزم بما وإنما لم تضمن
هذه الأسماء معنى لو مع أنها حروف الشرط أيضا لأن أصل حرف
الشرط أن يكون للاستقبال ولو ليس كذلك بل للمضي

١٠٧

قوله وأما مع كيفما وإذا فشاذ أي الجزم بكيفما وإذا شاذ
لاستحالة المعنى في كيفما لأنه من المستحيل أن يكون على أي حال
هو عليها وللمنافاة بين إذا وإن الشرطية لأن إذا للتخصيص
وإن الشرطية للعموم وقد يجزم بإذا في ضرورة الشعر فإذا تصبك
من الحوادث نكبة فاصبر لكل غيابة فستنجلي والكوفيون
يجوزون الجزم بكيف مع ما وبدونها قوله وبأن مقدرة عطف
على قوله لم أي ويجزم الفعل بأن مقدرة وقد يجيء بيانه قوله فلم
لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها أي لما فرغ من تعداد الجوازم
شرع في تبيين معانيها فقال لم لقلب المضارع إلى معنى الماضي ونفيه
ولما مثلها أي هو لما مثل لم في قلب المضارع إلى معنى الماضي ونفيه
قوله ويختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل إشارة إلى
الفرق بين لما ولم بعدما اشتركا فيما ذكر أي ويختص لما باستغراق
نفي الفعل في الزمان الماضي إلى زمان الحال فلم لنفي الفعل ولما لنفي
قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم أي عقيب الندم ولم
يلزم الاستمرار إلى وقت الإخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه
الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الإخبار لازدياد
معناها بزيادة ما ويختص أيضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد

لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء

ولما اي ولما ينفعه الندم لان اصله لم زيدت عليه ما فنابت مناب
الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله واحفظ وديعتك
التي استودعتها يوم الاعانة ان وصلت وان لم اي وان لم تصل
واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجازم في ضرورة الشعر
كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من
الوحش تؤهل ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه
اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع
قوله ولام الامر لام المطلوب بها الفعل اي ولام الامر لام يطلب
بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان
مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغائب واما في غيرهما فنادر
كقوله تعالى فلتفرحوا ولا النهي ضدها اي لا التي للنهي
ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع
انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبا كان او غائبا
او متكلما قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول
ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين
او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان كلم
المجازات وهي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لتدل على ان الاول

[illegible]

١٧٥

سبب الثاني فالاول سبب والثاني مسبب ويسمى الاول منهما شرطا
والثاني منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل
لئلا يشكل بمثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان
الثاني سبب الاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب
لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو
ان تقم اقم فالجزم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا
والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو
ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود
الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا مضارعين الى قوله فالجزم
اي فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو
ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع
فلان حرف الشرط لما لم تعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان
لا تعمل في الجزاء الذي ابعد عنه اولى اما الجزم فلكونه معربا
ووجود الجازم مثال الجزم كثير ومثال الرفع قول الشاعر وان
اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار
اليه بقوله وان كان الثاني اي فان كان الجزاء مضارعا واللغة
الاولى ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود وان كان

ماضيًا نحو ان قمتَ قمتُ فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين

قوله وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا او معنى لم يجز الفاء

وان كان مضارعًا مثبتًا او منفيًا بلا فالوجهان والا فالفاء يعلم

اشار الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي

يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابطة فيه انه اذا اثر

حرف الشرط في الجزاء معنى قطعًا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم

الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران

واذا لم يؤثر قطعًا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب

الشرط فاشار الى الاول بقوله اذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد

لفظًا او معنى اي اذا كان الجزاء ماضيًا لفظًا نحو ان ضربتَ ضربتُ

او معنى نحو ان ضربتَ لم اضرب ولم يقترن بقد لفظًا ولا معنى

لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه حيث جعله

للاستقبال وانما قال بغير قد لفظًا او معنى لانه لو كان مع قد

لفظًا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى

كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء عليه

لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض الماضي المحقق واشار

الى الثاني بقوله وان كان مضارعًا مثبتًا او منفيًا بلا فالوجهان

دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر

فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو يقوم وترك الفاء

من حيث لم يجعل خبر مبتدأ محذوف بل جواب الشرط وهو اولى

لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمتُ يقم وكذلك

اذا كان الجزاء مضارعًا منفيًا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله

تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا ان جعل لا

لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع

العلتين على معلول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد

النفي وكان لحرف الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال وانما قيد النفي

بلا لان النفي بما او لن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير

حرف الشرط لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابًا للشرط

وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء

يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا او معنى ولم يكن المضارع

مثبتًا ولا منفيًا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط

فيه سواء كانت جملة اسمية كقوله تعالى فان مت فهم الخالدون

او امرًا كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله

او نهيًا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى

الكفار

او استفهاما كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان
اكرمتنا فيرحمك الله او كان ماضيا محققا بقد لفظا او تقديرا
كما مر او منفيا بما او لن كما مر في غيره **قوله** وتجي اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء اي تجي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب
كالفاء لانها المفاجاة وانما لم يجي موضع الفاء في غير الجملة الاسمية
لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا **قوله**
وبان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية نحو
اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي يجزم الفعل المضارع
بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم
تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي
ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي ان تعرفني
بيتك ازرك وليته عندنا يحدثنا اي ان كان عندنا يحدثنا
والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع
ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن

(معنى الطلب)

معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمنه الخمسة
سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك لانه ليس للطلب ولهذا
لا يجزم في النفي **قوله** وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي
لان التقدير ان لا تكفر اي وامتنع ان تقول لا تكفر تدخل النار
لان التقدير ان لا تكفر لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر
فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو صحيح خلافا للكسائي فانه
جوزه اعتمادا منه على وضوح المعنى ولهذا لا يجوز الجزم في النفي
فلا يقال ما تاتيني تحدثني لان تقديره ان لم تاتني تحدثني والمختار
من قولهم ان الجزم لا يكون في النفي مطلقا وفي النهي حيث لم يصح
المعنى وحيث يصح يجوز **قوله** الامر صيغة تطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا تعريف
امر المخاطب المبني للفاعل وليس تعريفا لمطلق الامر ليخرج امر
الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول منه فقوله صيغة يطلب
بها الفعل شامل لغيره من امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول
وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو ليضرب
زيدا ولا ضرب وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت
وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فبذلك

حرف اللام المفردة ثلثة اقسام

فليتفرحوا والقراءة الشاذة ومثل اما تضرب زيد الا انه ليس بحذف حرف المضارعة **قوله** وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم آخر هذا الامر حكم اخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا انما كان حكمه حكم المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم آخر المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم بالحروف نايت **قوله** فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان ما بعده ضمة ومكسورة فيما سواه نحو اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اعلم اشار الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة وح ان كان بعد حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وجعل باقيه امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب والهاء في قوله بعده عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة

مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس الاتري انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول وبمضارع الرباعي المتكلم ولو قلت اَضرب بفتح الهمزة التبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بفتح بضم الهمزة لا لتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اَعلم بفتح الهمزة التبس بالماضي الرباعي في الفرع من كيفية بناء الامر الثلاثي اورد امثلته وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي زدت الهمزة المفتوحة المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين لحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين ويكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهتهم اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم لاطراد الباب **قوله** فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله

وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس اي مثل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واقيم غيره مقامه واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او للجهل بالفاعل او غير ذلك والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ليتميز من بناء الفاعل ويبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل الآخر لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل فيضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة لدفع الالتباس يقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق الا اقتدر ولا استخرج واما اذا كان فيه التاء نحو ما تفعل وتفاعل فضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس بمضارع علم وجاهل والثاني في قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل قوله ومعتل العين الافصح

الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات احدها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلها قول وبيع نقلت حركة الياء والواو الى ما قبلهما بعد سلب حركة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهي تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فيح ليوذن بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا لضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على اطلاقه ليس بجيد لان عود وصيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة الفا قوله ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد في انه يجيء فيه ثلث لغات دون باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير

والنقود فان جيد وقود مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة
الكسرة بعدها على الواو والياء فيجوز فيه ما جاز في قيل وبيع واما الثاني
فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم فهما ليسا مثل بيع وقول في
وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء او الواو فلم يلزم ان
يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع قوله وان كان مضارعا ضم
اوله وفتح ما قبل آخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى
منه ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن
بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح
ما قبل الآخر لم يفد في مثل تعلم وعلى الضم في مثل يخرج تقول
في مثل يضرب يُضرَب قوله ومعتل العين ينقلب عينه الفا
اي اذا كان المضارع يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب
عينه الفا واوا كان او ياء تقول في يقول ويبيع يقال ويباع
لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها
وكانتا في مواضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا فصارا
يقال ويباع قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما
يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد
اي الفعل اما متعد واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه

على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه
يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي
نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به قعود القاعد وغير
المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة نحو اذهبت
زيدا وتضعيف العين نحو فرّحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت بزيد
قوله والمتعدي يكون الى واحد والى اثنين والى ثلثة كاعلم واري
وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث اي المتعدي بنفسه الى
مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لاقتضاء معناهما
اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة
من الاول ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو
اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون
المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على
احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل
كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث الا
ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة بالاصالة وبلا خلاف فان
علم متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة يتعدى الى ثلثة
لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد بسببه مفعول فاذا قلت اعلمت

زيدا عمروا جاهلا كان معناها صيرت زيدا ذا علم بان عمروا جاهل وكذلك اَرَى واما البواقي فتعديتها بنفسها الى واحد والى آخر بواسطة حرف الجر تقول انبأتك عن زيد وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديها الى ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي بمعنى انه يجوز ان لا يذكر مع ذكر المفعولين الاخيرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان يذكر الثاني منفردا عن الاول ويجوز ان يذكر مع ذكر الثاني قوله والثاني والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمروا خير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمروا خير الناس من غير ذكر مفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمروا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني

قوله افعال القلوب

قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتداء والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاولى للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة عن علم قلت علمت زيدا قائما وان كان عبارة من ظن قلت ظننت زيدا قائما وتنصب الجزئين اي المبتداء والخبر معا الا عند مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهر بل يكفي فيها القوة العقلية قوله ومن خصايصها ان لا يقتصر على احدهما بخلاف باب اعطيت الخصايص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غير ذلك الشيء اي ومن خصايص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال حاصلة على المبتداء والخبر فكما انه لا بد للمبتداء من الخبر وبالعكس

لا بد لاحد المفعولين من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل
على المبتداء والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر
لما مر على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا
يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
من قرأ بالياء اي ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم **قوله** ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال
الجزئين كلاهما خلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم وزيد قائم
علمت اي ومن خصائص هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت بين
المفعولين نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
لاستقلال مفعوليها كلاهما لكونهما مبتداء وخبرا على تقدير الغائها
مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر واعلم ان تقدم معمول احد
مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز الالغاء نحو
متى تظن زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول كتقدم المفعول
ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تاخر او توسط لعدم
استقلال مفعوليه كلاهما والمراد بالالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى
وهو للتوسط والتاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء
جواز العمل اذا تاخرت او توسطت ويعلم من قوله اذا توسطت
او تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان

الاعمال

الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت ومنه الافعال
يكون في معنى الظرف نحو فعني زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني
قوله ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام
اي ومن خصائص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال
العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي
او لام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت
ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه
الثلثة صدر الكلام لكن الجزئين الذين هما في قولك علمت
ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليهما
بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ من حيث اللفظ وهي
الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى دخلت
هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى
علمت جواب ذلك وجوابه بالتعيين وانما قال الاستفهام ولم يقل
حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين
احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام
لم تعلق نحو ايهم علمت زيدا **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها
ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا اي ومن خصائص

هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد نحو
علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في ساير
الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تعلق فعل
الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل
ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد
النفس فقيل ضربت نفسي ولا يدفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام
هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة
بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق
بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن ولا شك ان علم
الانسان وظنه متعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فلذلك
لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو
الالتباس واعلم ان افعال القلوب وغيرها سواء كان في انه لا يجوز
ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا
ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا
عايدا الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يكون معتمدا
وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند
قوله ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد فظننت

بمعنى اتهمت

بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت
بمعنى اصبت اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى الا الى
مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم
وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم
في السبت اي عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة
تقول وجدت ناقتي اي اصبتها ورايت زيدا اي ابصرته **قوله**
افعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة
افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما
فكان جعل زيدا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي ولقايل ان يقول
ان ساير الافعال تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد
يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد ان تقرر فاعله على
صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قايما قرر زيدا
على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب
في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه الافعال ناقصة
لنقصانها عن ساير الافعال من حيث انها لا تدل على الحدث
ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها **قوله** وهي كان وصار واصبح
واضحى وامسى وظل وبات وعاد وآض وغدا وراح ومازال

ومَا انفكّ وما فتئ وما برح وما دام وليس اي هذه الافعال
كان وصار واصبح الى قوله وليس قوله وقد جاء ما جاءت
حاجتك اي وقد جاء جاء بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قوله
ما جاءت حاجتك فانّ ما احتمل ان يكون للنفي وح كان
جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت متعلقا
الى شيء معيّن كالقراءة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بل حصل شيء آخر
دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك اي ما جاءت
هي على قدر حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وح كان
معناه اي شيء جاءت حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانّما جاء
تانيثه لكون ما عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل انّ هذه الكلمة
اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس رضي الله عنه حين اتاهم
من قبل علي رضي الله عنه يستدعي منهم الرجوع الى الحق قوله وقعدت كانها شفرة
حربة اي وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء على صفة اي بمعنى صار
في قول الاعرابي أرهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت
شفرته والظاهر انه مخصوص بهذه ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد
كاتبا بمعنى صار كاتبا قوله وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر
حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما اي

هذه الا

اي هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر لاعطائها
اسناد الخبر الى المبتدأ حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية
لانها خبرية فيكون معناها لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم
معناها واعلم اني لم اعرف فائدة الحكم في قوله حكم معناها فترفع
الجزء الاوّل اعني المبتدأ بانه اسمها وتنصب الجزء الثاني اعني الخبر
بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما فكان
افاد معناها وهو الزمان الماضي في زيد قائم وهكذا في الكل
قوله فكان يكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا
وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت
وزائدة اي وكان ثلثة انواع احدها ناقصة وهي ثلث
احدها التقرير المبتدأ على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء
كان دائما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا
واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا وثانيها
ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت واشار اليه
بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها
وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وح تقع بعدها جملة تفسره

ذلك الضمير كقوله اذا مات كان الناس صنفان شامت • وآخر مثن بالذي كنت اصنع • فان قيل ان كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة ثلث لامتناع كون اقسام الشيء قسيمة له وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك قلت انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم غير الناقصة للاخيرين دون الاول والثاني ان يكون تامة واشار اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله ويكون ناقصة والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن والثالث ان يكون زائدة واشار اليه بقوله وزائدة اي ويكون زائدة وهي قسمان احدهما ان يكون زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم لافادتها الزمان الماضي والغائها في اللفظ والاجود تأخيرها حينئذ وثانيهما ان يكون زائدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وتأكيدا له ونصب صبيا على الحال

وانما ذكر هذين القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ قوله وصار للانتقال اي صار للانتقال من شيء الى شيء اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا واما باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها ويجيء بمعنى صار ويكون تامة اعلم ان هذه الافعال الثلاثة يجيء لثلاثة معان احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي حينئذ بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح قوله وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما اي ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد معلما وبات زيد متكبرا والثاني بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان قوله وما زال وما برح وما فتئ لاستمرار خبرها

خبرها لفاعلها من قبله اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالتها على
خبرها لاسمها مذ قبله اي في زمان يمكن قبوله فيه للعقاد نحو ما زال
زيد اميرا اي من كان قابلا للامارة في حال كونه عاقلا وفاعل قبل في
قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله
ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي ليدل على استمرار
خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال مع النفي بمنزلة كان لدخول النفي
على النفي المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال للنفي ودخول
حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال ما نال زيد الا عالما كما
قوله وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم
احتاج الى كلام لانه ظرف اي ما دام لتوقيت فعل بمدة
ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس
دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف
المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه
ظرف والظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة لا بد من
المسند والمسند اليه قوله وليس لنفي مضمون الجملة
حالا وقيل مطلقا اي وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية
في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول ليس زيد

قائما الآن والقول غدا ولنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم
قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب
ليس مصروفا عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية
بانه تعالى لما اخبر ان العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم كان ثابتا
ومحقق في الحال لتيقن وجود ما اخبر الله تعالى والمستدل بهذه
الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه فجوابه
ان مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها
كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز
وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا
لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس اعلم
ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق
في الكل لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام واشار
اليه بقوله وهي في تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها
على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان
الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحا
ولا مانع من التقديم مستقل والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما

وهو على مذهبين احدهما ان يكون ما نافية والقسم الثاني ان يكون مصدرية
بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا
كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف في
امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان واتباعه
في غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت الافعال الدالة
على النفي صار للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان على
نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا
القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث
مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه
لكونه للنفي وامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب الاكثرون من البصريين
الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب
عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما
يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه
قوله الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان
يوم ياتيهم معمول المصروف الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس
على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع
المعمول

المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه ولقايل ان يقول كان
من الواجب على المصنف ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية
من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد لخلاف ابن
كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طايفة كثيرة منهم من المعتبرين
على امتناع تقديم خبره على نفسه لاقتضائه صدر الكلام قوله
افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا
اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة
الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع
تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال
وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
قوله فالاول عسى وهو غير متصرف اي الذي لدنو الخبر
رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع واسم
الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه عسى
لعل ولكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاشفاق ولهذا
لا يستعمل في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير فتقول عسى
زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز
فيها لغتان احدهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم

القول الثالث انما فعل ظاهر بمنزلة قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه يكون حينئذ تاما لا نحو تتوقف عليه فايدة الكلام وهذا الشيء الا البدل القول الرابع انما فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزءين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير بالخطاب واختاره ابن مالك الشرط الثاني ان يسند الى ان والفعل فيكون فعلا تاما اذ هو المفهوم من كلامهم وقال الا ... والصا ... واصلوا ...

ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقرب لمعناها في الترجي
ونقوية له مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار
متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا
وهي جمع البؤس او الباس اي الشر والشدة واشار الى هذه
اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم
في محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على
تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط
وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الآخر وهذا كما تقال في سمعت انه متى كان مفعوله
الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر وتعدى الى
مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى
ان يقوم زيد اعلم انه يحتمل ههنا شيء آخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم
في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى
ويلزم من هذا تجويز تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول
تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون وعسى ان تقوم الهندات

وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان وان تقوموا الزيدون
وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء
الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي
اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز
ان يضمر في عسى وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم
العائد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتداء ما بعده خبره
تقول على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما والزيدون
عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما
والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان عسيا ان
ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست ان تقوم
والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن قوله وقد
يحذف ان اي وقد يحذف ان من الفعل المضارع في اللغة
الاولى تشبيها بلعل كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لاشتباه وجه
فاعله قوله والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان
اي والقسم الثاني كاد وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر

لا على المقاربة وجاءته وهو خبر محض فلذلك يتصرف وفاعله اسم محض
وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من
غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء
وقد يدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله في اوله رسم عفا من
بعد ما قد امحى قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا
دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي اذا دخل
النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة
اذا دخل عليها النفي كانت للنفي لان من شان حرف النفي
ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح
لاختلافات فيه كما صرح به بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات
مطلقا اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات
ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وَ
ما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فالذبح يدل على الفعل فما
كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة
الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح والا لم يكن لتخطئتهم وجه
واذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات والجواب عن الاول
ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله
لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من
حب مية صح صح
انا لا نسلم

بانا لا نسلم ان ذبحهم في الثاني الحال دليل على الاثبات وهو متعارف بينهم
للذبح في الاول الحال لاختلاف الوقتين يدل عليه تعنتهم في قوله تعالى
اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وغير ذلك واعلم
ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر يفهم الاثبات فانه
يفهم منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم على الحكم
بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان فهم الاثبات دليل على انه
للاثبات لجواز ان يكون مذهب من خطاه مذهب من قال انه
للاثبات والصواب انه لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان
الهجر اذا غير المحبين لم يقارب حبي التغير وهو ابلغ من نفي نفس
التغير قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا
غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
اي وقال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي
للاثبات كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد
عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقول
ذي الرمة اذا غير الهجر الى آخر البيت قوله والثالث طفق وجعل
واخذ وكرب وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال

اي الثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذ فيه جعل وطفق وكرب
واخذ واوشك فانه يخالف عسى لانتفاء المعنى الانشاء وكاد
لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاول تستعمل استعمال كاد لقرب
معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل يقول
وطفقا يخصفان واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على التغليب
نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال
كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله فعلاء التعجب ما وضع لانشاء
التعجب اي فعلاء التعجب هما ما افعله وافعل به افعال
وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما
ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج
من نظائره قوله وله صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير
متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد اي وللتعجب صيغتان
احدهما ما افعله والثانية افعل به وهي غير متصرفة بمعنى انه
لا يكون منها مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع
لكونها مشابهة للحرف لكونها للانشاء الذي اصله ان يكون
من الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد قوله ولا
يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد و

وباشد

اي فعلاء التعجب لا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل منه
لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب فيتوصل في تعجب ما يمتنع بناء افعل التعجب منه
بمثل ما يتوصل به الى التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد
استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عوده واشدد باستخراجه
واكثر بحمرته واقبح بعوده قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم
ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف
اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل
لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا
احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال
ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو اليوم بين
ما احسن ومعموله لما ذكرنا واجاز المازني الفصل بالظرف لقول
من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق لرخصة الاتساع في الظروف
بما لم يتسعوا في غيرها قوله وما ابتداء نكرة عند سيبويه و
ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اشارة
الى بيان اعراب ما افعله فما مبتداء نكرة بمعنى شيء عند سيبويه
والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعده اعني الفعل
والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبر مبتداء وموصولة

عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل
الرفع بانه مبتداء خبره محذوف تقديره الذي احسن زيداً
شيءٌ وما استفهامية عند قوم فهي مبتداء وما بعدها خبرها
وتقديره اي شيءٍ احسن زيداً وهذه التقديرات باعتبار الاصل
لا انها بمعناها الآن **قوله** وبه فاعل عند سيبويه قوله صرفته
اشارة الى بيان اعراب افعل به عند سيبويه اي به في افعِل به
فاعل أفعِل عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى
بالله الا انها لازمة ههنا لتدل على الانشاء واصل أفعِل بزيد
أَفعَلَ زيدٌ بمعنى صار زيدٌ ذا فعلٍ كاغدّ البعير اذا صار ذا غدّة
فالهمزة للصيرورة فغيّر عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر
اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما أحسن زيداً وبين
قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان
للاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم صورة واحدة **قوله**
مفعول به عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة
وفيه ضمير اي عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه
عند الاخفش اي وبه مفعول به عند الاخفش اذ هو المتعجب منه
كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون أفعِل امراً لا خبراً فيكون فيه
ضمير مرفوع

ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال
يا حُسنُ أحسِن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي انه امر لكل
واحد مخاطب بان يجعل زيداً حسناً بان يصفه بالحسن وهذا الجملة
ثم اجري مجرى الامثال فلم يغيّر عن لفظ الواحد فتقول يا رجل
ويا رجلان ويا رجال أَحسِن بزيد فالباء عند الاخفش
اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في أَحسِن بزيد للصيرورة
ليصير أَحسِن بواسطة الباء متعدياً واما الزائدة للتاكيد مثلها
قوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وذلك اذا لم تكن الهمزة
للصيرورة ويكون أحسن متعدياً **قوله** افعال المدح والذم
ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال المدح التي يعرب لها
في النحو افعال وُضِعت لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل
مدحته وذممته وشرُف وكرُم وقبُح وعوِر من افعال
المدح والذم لانها لم يوضع للانشاء **قوله** منها نعم وبئس
اي فمن الافعال المدح نِعمَ ومن افعال الذم بئس **قوله**
وشرطهما ان يكون الفاعل معرّفاً بالالف واللام او مضافاً
الى المعرّف بهما او مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة او بما مثل
فنعمّا هي اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور

وهو ان يكون معرفا بلام تعريف العهد نحو نعم الرجل زيدا او
يكون مضافا الى معرف بلام تعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل
زيدا ويكون مضمرا وذلك للضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا
اي نعم الرجل رجلا زيد واما مميز بما بمعنى شيء غير موصوف
كقوله تعالى فنعما هي فما ههنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب
على التمييز وهي للمميزة لفاعل نعم اي نعم شيئا هي اي نعم الشيء
شيئا هي وهي ضمير الصدقات وهي المخصوص بالمدح قوله
وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح
والذم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس
قوله وهو مبتداء ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف مثل
نعم الرجل زيد اشارة الى اعراب المخصوص اي المخصوص
بالمدح او الذم مبتداء والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر
الى ضمير للمبتداء لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتداء
محذوف على تقدير سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول يكون
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين
قوله وشرطه مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح
او الذم

او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد في التثنية
والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما
وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله
وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل
في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين ليس من جنس
مثل القوم واجاب عنه بانه متاول اي متاول بتقدير حذف
المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بآياتنا
او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اي
بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص
اذا علم مثل نعم العبد اي وقد يحذف المخصوص بالمدح
او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي نعم
العبد ايوب وكقوله فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون
نحن بدل عليه سياق الاية قوله وساء مثل بئس اي وساء
يستعمل استعمال بئس في جميع احكامها ويكون بمعناها
وان استعمل في الاخبار نحو ساء في هذا الامر نحو ساء مثلا القوم

اي بئست المرأة وكقوله تعالى وساء مثل القوم الذين كذبوا
اي ساء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف
المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل قوله ومنها
حبذا وفاعله ذا لا يتغير وبعده المخصوص واعرابه
كاعراب مخصوص نعم اي ومن افعال المدح حبذا وهو
مركب من حب الشيء وحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله
ذا ويراد به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل
زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا
او مثنى او مجموعا ومذكرا او مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان
والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وبعده يجيء
المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذه اللفظ لانهم جعلوا
الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا
قال بعضهم حبذا مبتداء وما بعده خبره ولانهم عاملوه معاملة
المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
في كون المخصوص مبتداء وما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف
قوله اي ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او
حال على وفق مخصوصه اي ويجوز ان يقع قبل ذكر

مخصوص حبذا

مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو
حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم
اذا كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير
الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافق له
فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا
والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من معنى الفعل وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد
تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا
حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحرف ما دل على معنى
في غيره فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه تشترك فيه الثلثة
وبقوله في غيره يخرج الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج
في جزئيته الى اسم او فعل اي ومن اجل ان الحرف دل
على معنى في غيره ما يحتاج الحرف الى الاسم او الفعل في انه
يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه لان دلالته
على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه قوله وحرف
الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه

هذا تعريف حروف الجر اي حروف الجر حروف وضعت
لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد ولا مار بزيد
ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا حروف الجر
تسمية باعتبار عملها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول
مثل قوله بما رحبت اي برحبها فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم
والمراد بمعنى الفعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
ومنه معنى الفعل قوله وهي من وعن والى وحتى وفي والباء واللام
ورب وواوها ولو القسم وتاؤه وعلى والكاف ومذ ومنذ
حاشا وعدا وخلا اشارة الى عددها وهي ثمانية عشر على ما ذكره
من للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا
للكوفيين والاخفش شروع لبيان معاني هذه الحروف ومعاني
من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بما يصح
له الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي
مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض و
يعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها
الزيادة ويعرف بانه لو اسقطت لم يختل المعنى والزائدة لا يكون الا
في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد ولا تضرب

من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه في الموجب ايضا
قوله وقد كان من مطر وشبهه متأول اشارة الى دليلهم وهو ان
من يزاد في الموجب لمجيء قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم واجاب عنه بانه متأول وتاويل قولهم كان من
مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من
مطر فحكى كلامه وقال بحسبانه كان من مطر او محمول على التبعيض اي
قد كان شيء من مطر وتاويل الآية ان من للتبعيض لانه تعالى
لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا لان الخطاب لامة محمد صلوات الله عليه وآله وقوله يغفر لكم من
ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام ولا يلزم من غفران جميع ذنوب
امة محمد عليه الصلوة والسلام غفران جميع ذنوب امة نوح عليه السلام لان
قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه قوله والى للانتهاء
وبمعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية
ويعرف باستعمالها فيما له ابتداء فهي مقابلة لمن نحو سرت من البصرة
الى الكوفة والثاني ان تكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من
انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى كذلك وبمعنى مع كثير
اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانما شبه حتى

بالي في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع
قليل وكون حتى بمعنى مع كثير قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد
اشارة الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى يختص بالظاهر
استغناء عنه بالى ولئلا تختلط الضماير بعضها ببعض لجواز
وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه
جوز دخوله على المضمر مستدلا بمثل قوله فلا والله لا يلقى اناس
فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند الاولين قوله وفي
للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان في بمعنيين احدهما الظرفية
وهو دخول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو
النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل قوله والباء
للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية و
الظرفية وزايدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا وفي
غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده اي والباء تستعمل
لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري
بموضع يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة
نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج

195

زيد بعشيرته والرابع المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية
نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة
قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم وكما في الاستفهام نحو هل زيد
بقائم او غير قياس كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في المرفوع نحو
بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده قوله واللام للاختصاص
والتعليل وزايدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم
للتعجب اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو الجل
للفرس والمال لزيد والثاني التعليل نحو ضربته للتاديب و
الثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والرابع
ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين
كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الاية ان
الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول ما
سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا
والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في
اسم الله كقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به
الظيان والآس اي والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى يفنى كبش
متحصن بجبل مع صفته والحيد جمع الحيدة بمعنى عقدة في قرن الوعل

وفي الجملة كل متوقف القرن او الجبل او منيعا ومن يجمع على حيود
وحيد كبد د وبد ود والمشمخر الجبل العالي والظيان نبت
طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر **قوله** ورب للتقليل لها
صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف
غالبا اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها
ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها
بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت به او جملة
اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف
ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج
الى المعرفة واما وصف النكرة فلتحقق التقليل الذي هو مدلول
رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف وانما قال
على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح
وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها
فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال محذوف غالبا
لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل كريم
فالكريم صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف
بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به **قوله**

وقد تدخل

١٠٦

**وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر
خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز** اي وقد تدخل رب على مضمر
يميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا المضمر مبهم
كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا
دائما عند البصريين تقول ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة
وامرأتين ونساء لكونه راجعا الى معقول ذهني لا الى شيء متقدم ذكره
ليجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث **قوله وتلحقها
ما فتدخل على الجمل** اي وتلحق رب ما الكافة فتدخل على الجمل اذا
قصد تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما
زيد قائم ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي
واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة
المضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل
فيود بمنزلة ود ونظيره قوله تعالى فسوف تعلمون اذ
الاغلال في اعناقهم اي اذ وهو للمضي وجمع بينه وبين سوف التي
للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتحققه من الله **قوله وواوها**
اي واو رب وهي التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب كهذا

تدخل على النكرة الموصوفة يحتاج الى جواب مذكورا ومحذوف خاص كقوله
وبلدة ليس بها انيس • الا اليعافير والا العيس • اي ورب بلدة
قوله وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة
بالظاهر اعلم ان الواو تبدل في القسم من الباء في اقسمت بالله
عند حذف الفعل لغير السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا
والله اخبرني او لا تخبرني وهي اعني واو القسم مختصة بالظاهر
فلا يقال وك استغناء بالباء عنها قوله والتاء مثلها مختصة
باسم الله تعالى اي والتاء مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل
والسؤال ومختص بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تعالى اي لا تستعمل في غير
لفظ الله تعالى لنقصانها عن الواو والذي هو انقص من الباء قوله والباء
اعم منهما في الجميع اي والباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها
في الجميع اي مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر
بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها
في جميع الظواهر لغير السؤال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم
باللام وان وحرف النفي اي ويتلقى القسم بجواب فيه اللام
او ان اذا كانت مثبتا وحرف النفي اذا كان منفيا وتفصيله
ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كانت جملة

اسمية

اسمية فان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم او اللام
نحو والله لزيد قائم وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقائم وذلك للتأكيد
والربط للجواب بالقسم وان كانت الجملة الاسمية منفية لزمها ما او لا نحو والله
ما زيد بقائم او قائما ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت
فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله
لقد قام او بدونها نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو
قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون
التأكيد وبدونه نادرا نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت
الجملة الفعلية منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو
والله ما قام او لا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا
مع نون التأكيد وبدونها نحو والله لا افعلن او لا افعل ولكن
يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الكلام
عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله
ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي يحذف
جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد والله قائم او تقدم
على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغني عن اعادته قوله
وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من عليهما

اي من للمجاوزة اذا كان حرفًا نحو رميت السهم عن القوس وعلى
للاستعلاء اذا كان حرفًا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى
اسمين اما عن فبمعنى الجانب كقوله ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي واما على فبمعنى فوق كقوله غدت
من عليه بعد ما تم ظمؤها وجعلهما اسمين ههنا بدليل دخول من عليهما
قوله والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسمًا اعلم ان
الكاف للتشبيه في اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدة
كقوله تعالى ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه لولاه لزم
نفيه نعم لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله نعم لان المماثلة من الجانبين
وقد يكون اسمًا كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد
والذي يدل على اسميته ههنا دخول عن عليه وعبّر الكاف بالقدر
استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله وام اوعال كها
او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية
في الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي ومذ ومنذ
لابتداء الغاية في الزمان الماضي كما ان من لابتداء الغاية في
المكان نحو ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من
سنة كذا وتجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اي يعبر في نحو ما رايته
منذ شهرنا

منذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او يومنا وقد تقدم احكامهما في الظروف
ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية و
بالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا يريد بهما اذا دخلا على اللفظ
الدال على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء اي هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جررت بها
ما بعدها يكون حروفًا واذا نصبت ما بعدها يكون افعالًا فاعلم
مضى فعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشا بمعنى جانب
وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء
لم يكن حروفًا لكن ليست كلما كانت للاستثناء كانت حروف جر
قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت
ولعل انما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها
مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدًا وفتح اواخرها
ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجيء
وهي ستة ان وان وكان لكن وليت ولعل قوله ولها صدر
الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها
على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها ليحصل العلم
في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من ترجٍّ

وانما ترك التنوين في قراءتهم لتعليل لشبهها بحاشا الحرفية وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها اتبرأ او برئت وحاملها على ذلك تنوينها وبرقنوا اعرابها في بعض اللغات الثالث ان تكون للاستثناء فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وذهب جماعة الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا جامدا لتضمنها معنى الا وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو اي قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا معنى

حرف الكاف

اَوْ تمنّي او استدراك او غير ذلك **قوله** سوى انّ فهو بعكسها اي

لهذه الحروف صدر الكلام سوى انَّ فانها بعكس هذه الحروف اي

لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولًا لعامل ومن حقّ

المعمول ان يكون متاخرًا فجاءت على اصلها **قوله** ويلحقها ما فتلغى

على الافصح اي ويلحق هذه الحروف ما الكافّة وحينئذٍ تلغى

من العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظًا وهي

فتحها واخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح

انه يجوز اعمالها وقد جاء قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام

لنا الى حمامتنا ونصفه فقدِ بالوجهين والغرض من الحاق

ما بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انّما وافادة معناها في الجملتين

الاسمية والفعلية في الكلّ **قوله** وتدخل حينئذٍ على الافعال

اي وتدخل هذه الحروف على الافعال حيث اتّصل ما بها ليفيد

معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول

انّما قام زيدٌ وانّما يقوم زيدٌ **قوله** فانّ لا تغيّر معنى الجملة وانّ

مع جملتها في حكم المفرد شروع في بيان احوال كلّ واحد منها

على التفصيل واشارة الى الفرق بين انّ المكسورة وانّ

المفتوحة فقال انّ لا تغيّر معنى الجملة بل تؤكّدها فاذا قلت

199

انّ زيدًا قائمٌ افدت به ما افدت بقولك زيدٌ قائمٌ مع زيادة التاكيد

والمبالغة وانّ تغيّر معنى الجملة لانّها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد

قوله ومن ثَمّ وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد

اي ومن اجل انّ انّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملة وتبقي الجملة على حالها

مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظًا او حكمًا في كلّ موضع يكون ما بعدها

في محلّ الجملة كي تبقى الجملة بحالها ومن اجل انّ المفتوحة تغيّر معنى الجملة

وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظًا او حكمًا في كلّ موضع يكون مع

ما بعدها في محلّ المفرد واذا كان كذلك تعيّن موضع كلّ واحدة

من المكسورة والمفتوحة **قوله** فكسرت ابتداءً وبعد القول

والموصول وفتحت فاعلةً ومفعولةً ومبتداءةً ومضافًا اليها

اي كسرت انّ بناءً على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداءً لكونه

في موضع الجملة نحو انّ زيدًا قائمٌ وكسرت ايضًا بعد القول نحو

يقول انّ زيدًا قائمٌ لانّ مقول القول جملة وكسرت ايضًا

بعد الموصول نحو جاء الذي انّ اباه عالمٌ لانّ صلة الموصول

لا تكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى

والله يعلم انّك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله

انّ زيدًا قائمٌ لانّ جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت كما

مع ما بعدها فاعله نحو بلغني انّ زيدا عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل
مفردا او فتحت ايضا ان وقعت مفعوله نحو كرهت انّ زيدا عالم
لوجوب كون المفعول مفردا او فتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها
مبتداء نحو عندي انّك عالم لوجوب كون المبتداء مفردا وكذا ان وقعت
خبر مبتداء كقولك العجب انّ القوم ضرب زيد لانّ اصل الخبر ان يكون
مفردا او فتحت اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انّك
عالم واعجبني اشتهار انّك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا
ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انّك جالس
لانّ الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث و
فتحت ما بعدها قوله وقالوا لولا انّك لانه مبتداء اشارة
الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انّك منطلق
انطلقت لانّ ما بعد لولا مبتداء خبره محذوف ووجوب
كون المبتداء مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض
لانه فاعل او مفعول لانّ لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل
لفظا او تقديرا نحو لولا انّ زيدا قام ولولا انّ زيدا ضربته بمعنى هلّا :
قوله ولو انّك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو
نحو لو انّك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا لفعل محذوف

اي لو وقع

اي لو وقع ثبات قوله فانه جاز التقديران جاز الامران نحو
من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم اي فان
كان موضع جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة فيه
جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره
فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره
من يكرمني فجزاءه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو
في موضع المفرد كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم فان كان المقصود عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء
وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها
مبتداء خبرها حاصلة قوله ولذلك جاز العطف على اسم
المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة اي ولاجل
انّ انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير جاز العطف
على محل اسم المكسورة لفظا نحو انّ زيدا قائم وعمرو وعلى محل اسم
المكسورة حكما نحو علمت انّ زيدا قائم وعمرو فعمرو معطوف على
محل زيد لانّ انّ المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها
المكسورة بعد
قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى انّ الله برئ من المشركين
ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع

بالرفع

لتغير معنى الجملة بها قوله وبشرط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين
اي ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم و
عمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو
قائم ولما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا
وعمرو ذاهبان لاستلزام كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين
لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول لان ومن حيث انه
خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف
المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم
بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد
وهو ضعيف لانا نسلم ان لان المسند والمسند اليه على التسوية
فلو عمل في احدهما دون الآخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال
ولا يلزمهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمضي الخبر
هنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن
حذف خبر ان للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد
والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان اشارة الى بطلان
قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان
مبنيا جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك
وزيد

وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى بطلانه بقوله
ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود هنا وعدم
استعمال الفصحاء ذلك قوله ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة
في انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر
لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لان لكن
للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه
التأكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف على محل اسمه لزوال الابتداء
قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او
الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما اي ولاجل ان المكسورة
لا تغير معنى الابتداء وساير هذه الحروف تغيره دخلت لام الابتداء
مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم
او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في الدار
لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا
لطعامك آكل وانما اشترط في دخول اللام على الاسم الفصل
بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء على الاسم
اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قائم لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين
في المعنى ولهذا لم تدخل هذه اللام على ان قوله وفي لكن ضعيف

اي دخول هذه اللام مع لكن على الخبر وعلى الاسم اذا فصل ما بينهما
ضعيف وان لم يزل معنى الابتداء لان وجود اللام يؤذن بالانفصال
ولكن يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعفه
في قوله ولكنني من حبها لعميد واجيب عنه بان اصله ولكن انني
فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت النون
الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون
قوله وتخفف المكسورة فيلزمها اللام اي وتخفف ان المكسورة
فيلزمها اللام ح فرقا بين المخففة من الثقيلة وبين النافية
في مثل ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم وتلزمها هذه اللام
ايضا عند عملها وان لم تشتبه بالنافية اطرادا للباب فقال بعضهم
عند العمل لا احتياج الى اللام قوله ويجوز الغاؤها اي ويجوز
الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا
ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال قد
حذف منها شيء تعمل نحو لم يك زيد قائما فكذلك الحروف
عنه شيء تعمل قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء
خلافا للكوفيين في التعميم اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة
على الافعال العاملة في المبتداء والخبر نحو كان وظننت لبطلان
عملها ح

عملها ح ولحصول تاكيد الجملة الابتدائية ح الذي هو مقتضاها
ولهذا اختصت بهذه الافعال كقوله تعالى إِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ
وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ خلافا للكوفيين في التعميم فانهم عمموا
دخولها على الافعال سواء كانت عاملة في المبتداء والخبر او
غير عاملة وانشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند
البصريين فلا اعتبار به قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير
شان مقدر اي وتخفف ان المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل
بعد التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها
وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر شبها
من المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله تعالى وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا
لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ولم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدروا عملها
في ضمير شان مقدر لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف فقدر
هذا من قبل قوله فيدخل على الجمل مطلقا اي فتدخل المفتوحة
المخففة على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان
فعلها داخلا على المبتداء والخبر او غير داخل بان مقتضاها وهو
افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل ح قوله وشذ اعمالها

اي وشذ اعمال أنّ المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر ولكنه جاء كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اي ويلزم أنّ المفتوحة المخففة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا فكانه ليس بعدها فعل ولانه يتضمن معنى النفي مع معنى الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف معه كقوله علم ان سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وكقوله نعم اتحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد جميع ذلك انما يكون كالعوض من تخفيفها وانما لكنه يلتبس بأن المصدرية وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كتبت الكتاب في فتية كسيوف الهند

فقد علموا

فقد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف لانه لا يشتبه بأن المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم قوله وكأن للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح اي كأنّ للتشبيه نحو كأنّ زيدا الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها اضعف من أن وقد جاء كقوله ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان قوله ولكنّ للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو اي معنى لكنّ الاستدراك وهو يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان ثم تغاير لفظي او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكنّ عمرا جاءني وفارقني زيد لكنّ عمرا حاضر والايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكنّ عمرا لم يجئ وجاءني زيد لكنّ عمرا غائب وتخفف وتلغى ح كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكنّ الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر

بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض القراءات السبع فرقا بينها
وبين لكن التي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها
ذكر الواو ح لانها اذا خففت كانت حرف العطف فلم يجز
معها ذكر الواو ح لامتناع دخول حرف العطف على مثله فوائده
وليت للتمني و اجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت مستعمل
للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما
اجراء له مجرى اتمنى وجوز الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت
زيدا كان قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند
الكسائي والذي حملها على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبي
رواجعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب على الحال من الضمير
المقدر في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبي لنا رواجعا
والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين
في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا
قائما على تقدير كان قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها اي
ولعل للترجي وقوع امر كقوله تعالى لعل الساعة قريب فيه
ترج للعباد والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون
الا في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات فان الانسان

يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه وشذ الجر بها مثاله ما رواه ابو سعيد
السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعا يا من يجيب
الى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع
الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال لعل جارة ههنا
وهي مع المجرور في محل الرفع بانه مبتداء ما بعدها خبرها كما
ان لولاك كذلك وقال لا يحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد
وهل من احد في الدار وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل
الحكاية اما بمعنى انه وقع ابو المغوار مثلا مجرورا في موضع ثم
والشاعر حكاه على ما كان مجرورا واما بمعنى انه سمي الرجل بابي
المغوار بالياء فيحسن ان يحكى بالياء في الاحوال الثلث وهذا
القول جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنه لغة عقيلية فلم يكن
هذا القول جيدا قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم
وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن اعلم ان الحروف
العاطفة عشرة على الاصح وهي ما ذكره وتشترك الجميع في امر واحد
وهو ادخال الثاني في اعراب الاول قوله فالاربعة الاول
للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها
بمهلة وحتى مثلها اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو والفاء

وثم وحتى يشترك في الجمع بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول
و اشار اليه بقوله فالاولى بعد الاول للجمع ثم يفترق كل واحد
منها بشئ مختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار الترتيب سواء
كان ترتيبا او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه
مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الآخر والذي يدل عليه
قوله تعالى ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا والقائلون
منكرون للبعث فالموت بعد الحياة مع انه قدم عليها
وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للجمع
مع الترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى
فجعلنا العلقة مضغة فجعلنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة
والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو فههنا مروران وحتى مثل ثم
في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من
زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم قوله ومعطوفها
جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اي معطوف حتى اشترط
ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا لتحقق الغاية
التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف

بعد حتى

بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك
والانبياء وفي الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس
لم يجز قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي هذه
الثلاثة تشترك في انها لتعليق الحكم بالمعطوف او المعطوف عليه
مبهما اي لا على التعيين قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين اشارة الى تحقق معنى ام والفرق بينها وبين او
واما فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة
فلا تستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما يلزم ان يكون استعمالها
مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين ويلي المستوي
الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده
لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين
انه ان كان يلي ام المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة فعلية
يلي الهمزة كذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يليهما احد المستويين
والآخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا ولا يكون السؤال عنهما
بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لطلب التمييز قوله
ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي ومن اجل ان

أمّ المتصلة يليها أحد المستويين ويلي المستوي الآخر الهمزة لم يجز أن
يقال أرأيت زيداً أم عمراً إلا على شذوذ وذلك لأن ما يلي أحد
بها الاسم وما يلي الآخر الفعل اعلم أن وجدت نسخة قرئت
على المصنف وعليها خطه كان فيها على الأفصح بعد قوله
والآخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم
ضعف وهو قريب من الأول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه
أو لا قوله ومن ثم جوابها بالتعيين دون نعم أو لا أي
ومن أجل أن الطلب مع أم لأحد الأمرين اللذين علم ثبوت
أحدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب بأحدهما بالتعيين
لا بلا أو نعم لأنه لا يتعين للمسؤول عنه مثلاً إذا قيل أزيد عندك
أم عمرو كان الجواب زيداً أو عمراً بخلاف أو وإما لأن
السؤال معهما سؤال عن أحدهما لا على التعيين فجوابه لا أو نعم
فإن أجيب بالتعيين كان الجواب زائداً على المسؤول عنه
قوله والمنقطعة كبل والهمزة كأنها لا بل أم شاء إشارة
إلى معنى المنقطعة والفرق بينها وبين أو وإما ومعناها معنى
بل مع الهمزة وهي لا تستعمل إلا في الخبر والاستفهام أما الخبر
فكقولك لشبح رأيته إنه لإبل قطعاً فإذا حصل الشك في أنه

شاء

شاء قلت أم شاء قاصداً إلى الإضراب عن الإخبار الأول
واستئناف سؤال فكأنك قلت بل أهو شاء وأما الاستفهام
فكقولك أعندك زيد أم عمرو سألت أولاً عن حصول
زيد ثم أضربت عن ذلك السؤال إلى السؤال عن حصول
عمرو وجوابه لا أو نعم وإذا عرفت معناها عرفت الفرق
بينها وبين أو وإما قوله وإما قبل المعطوف عليه لازمة
مع إما جائزة مع أو إشارة إلى الفرق بين أو وإما وهو
أن إما العاطفة يلزم أن يكون قبل المعطوف عليه بها إما أخرى
ليعلم في أول الأمر كون الكلام مبنياً على الشك نحو جاءني
إما زيد وإما عمرو ولم يلزم ذلك في أو بل جاز الأمران
الإتيان بها وتركه قوله ولا وبل ولكن لأحدهما معيناً
أي هذه الثلاثة تشترك في إثبات الحكم لأحد الأمرين معيناً
فلا لنفي ما وجب للأول عن الثاني تقول جاءني زيد لا عمرو
وبل للإضراب عن الأول منفياً كان أو موجباً تقول جاءني
زيد بل عمرو إذا وقع الإخبار عن زيد غلطاً وتقول ما جاءني
زيد بل عمرو وهو يحتمل أمرين أحدهما أن يكون معناه
بل جاء عمرو وهي ح للإضراب عن نفي مجيء زيد إلى إثبات

بمجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو ومجيء طلبا ان
من نسب اليه عدم المجيء قوله ولكن للاستدراك لازمة
للنفي لانها للمغايرة من المعطوف والمعطوف عليه معنى و
فيها تفصيل وهو ان يقال انها اما ان تعطف المفرد على المفرد
او الجملة على الجملة فان كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق
التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءني زيد لكن
عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او
بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام
زيد لكن لم يقم عمرو قوله حروف التنبيه الا واما وها انما
سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جيء بها في
اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون غافلا
ولهذا اختصت باوايل الكلام واعلم ان الا واما تختصان
بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما
والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر وان
تدخل المفردات التي هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا و
هاتا وتدخل المركبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت
فان صاحبها قد تاه في البلد قوله وحروف النداء يا ايها وايا و

اعلم ان

اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وهي
لتنبيه المدعو ودعائه ليجيب ويسمع ما يريد منه وانما جعل لهذه
الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشيء زائد على ما في
حروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو قوله يا وهي اعمها وايا
وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب اي يا اعم هذه الحروف لانها
لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط في غير مارتب
وهو ان ايا وهيا للمنادي البعيد واي والهمزة للقريب لكن
الهمزة للمنادي الاقرب قوله حروف الايجاب نعم وبلى و
واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها انما سميت هذه
الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها
فنعم مصدق ومقرر لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا
كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد او لم يقم زيد
نعم تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف الا ترى
انه لو قال لك اليس لي عندك كذا ما الا فقلت نعم لا لزمك الفا
به تغليبا للعرف على اللغة قوله وبلى مختصة بايجاب
النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي مستفهما ما كان
ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من تقول لم يقم زيدا

أو لم يقم بلى أي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى ألست بربكم
قالوا بلى أي بلى أنت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لأن
نعم مقررة لما سبقها نفيا كان أو إيجابا إلا أن يحمل على العرف
قوله وأي إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم أي إي
للإثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال أقام
زيد إي والله قوله وأجل وجير وإن تصديق للمخبر
أي هذه الثلاثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام
زيد أجل أو جير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتني إليك إن وصاحبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق
للمخبر هو المتكلم لا للذي أخبر بخبر وإلا لم يقع تصديقا للدعاء
قوله وحروف الزيادة إن وأن وما ولا ومن والباء
واللام فإن مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما إنما
سميت هذه الحروف حروف الزيادة لأنها قد تقع زائدة
لا لأنها زائدة أبدا والغرض من زيادة هذه الحروف التأكيد
والفصاحة أو غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع
زيادتها فقال فإن مع ما النافية أي فإن المكسورة تزاد بعد
ما النافية لتأكيد النفي كقوله شعر وما إن طبنا جبن ولكن

منايانا

منايانا ودولة آخرينا وقلت زيادة إن المكسورة بعد ما المصدرية
نحو اجلس ما إن جلس القاضي أي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما
أن قمت قمت قوله وأن مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف
أي وتزاد أن المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما أن جاء البشير
وتزاد أيضا بين لو والقسم نحو والله أن لو قمت قمت وقلت
زيادتها بعد الكاف كقوله كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم
على تقدير جر ظبية قوله وما مع إذا ومتى وأي وأين وإن
شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف أي تزاد ما
بعد إذا شرطا نحو إذا ما أكرمتني أكرمتك وبعد متى شرطا نحو
متى ما تكرمني أكرمك وبعد أين شرطا نحو أينما تكن أكن وبعد
أي شرطا كقوله تعالى أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى وبعد
إن شرطا كقوله تعالى فإما نذهبن بك وينبغي أن يعلم أن ما
إذا زيدت بعد إن شرطا أدخلت نون التأكيد على فعلها
في الأكثر لأنه لما أكد حرف الشرط كان تأكيد الفعل أولى وقوله
شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو إذا إلى أن وتزاد أيضا
بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة ومما خطاياهم
وإنما قال بعض حروف الجر لأنها لا تزاد مع كل حروف الجر

وقلّت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه نحو غضب من غير
ما جرم اي من غير جرم قوله ولا مع الواو بعد النفي وبعد
ان المصدرية اي وتزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي
تاكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان
المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك
ان لا تسجدوا قوله وقلّت قبل اقسم اي وقلّت زيادة لا قبل
اقسم كقوله تعالى لا اقسم قوله وشذت مع المضاف اليه اي
شذّت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله في بئر
لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور جمع حائر من
حار اذا هلك قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي
تزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر
على التفصيل فلا نعيدها ولقايل ان يقول ان الكاف تزاد وقد
مر ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام
ويمكن ان يجاب عنه بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر
ههنا دون الكاف لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف
قوله حرفا التفسير اي وان انما سميت تفسيرا لوقوعها
تفسيرا كقولنا في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه

كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قوله وهي مختصة بما في معنى
القول اي ان يكون مفسرة لكلام فيه معنى القول لا نفس القول
نحو كتبت له ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز
وقوعه تفسيرا لنفس القول لغا اي اعم استعمالا من ان الجواز اذ يفسرها
ما ليس في معنى القول وما هو في معنى قول صريح وغير صريح ولا
يفسر بان الا في معنى القول غير الصريح قوله وحروف المصدر
وان وان فما وان للفعلية وان للاسمية انما سميت
هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر فهي
الاولان اعني ما وان المخففة يختصان بالجملة الفعلية فانهما
تدخلان بالجملة الفعلية وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر
نحو اعجبني ما صنعت اي صنعتك وقوله تعالى فما كان جواب
قومه الا ان قالوا اي الا القول والثالث وهو ان الثقيلة
المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدأ
والخبر فانها تدخلهما وتجعلهما في تاويل المفرد الذي هو مصدر
خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناها نحو اعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر هنا الكون نحو
اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيد قوله حروف التحضيض

فهلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضي نحو هلا قرأت شيئا وهلا زيدا ضربته وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو لوما تاتينا بالملائكة قوله لها صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم الفعل هذه الحروف لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل وانما سميت حرف التوقع لانه يستعمل لمن يتوقع الاخبار فهي اذا دخلت الماضي قربته الى الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار تسمى حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله قمت وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد يحذف الفعل بعده كقوله شعر

ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد

اي وكان قد زالت قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل و الاستفهام طلب الفهم قوله لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل

اي الهمزة

اي للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما النوع من انواع الكلام فوجب تقديمهما لما مر وهما تدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قائم وهل زيد قائم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى وكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لانه لا يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز حملا لها على اختها وهي ازيد خارج وانما لم يحمل على اختها في مثل هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبارها في نفسها اولى من حملها على اختها قوله والهمزة اعم تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان دون هل اي الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا الضرب وهو على صفة الاخوة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل اي ويختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتقول ايضا اثم اذا ما وقع وافمن كان واو من كان اي تدخل الهمزة على

العطف ولم تدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام
بخلاف هل ولانها اخص من هل بقوله دون هل طرفًا لقوله تقول
انيًا ضربت وهو قيد للكل **قوله حروف الشرط إن ولو**
واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخلت على الماضي
ولو عكسه اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها صدر الكلام
لانها النوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي اي
لفظة إن تجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان
الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب
ولو عكسه اي ولو للمضي وان دخل المضارع اي تجعل الفعل بمعنى الماضي
سواء دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب
اضرب وقد تجيء بمعنى إن كقوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون
وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى يود المجرم لو يفتدي
ولا يجوز ان يكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها **قوله ويلزمان**
الفعل لفظا او تقديرا اي إن ولو يلزم دخولهما الفعل لفظا نحو
إن ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو وان احد
من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد

وتملكون

وتملكون فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر وليسا فاعلين لافعال بعدهما ويؤيد ذلك انك لا تقول
إن قومك يضرب زيدا بل تقول إن قومك يضربوا وينبغي ان يعلم
ان مفسر المحذوف يجوز ان كان مضارعا نحو ان زيد يقم
ليطابق المحذوف وان الاسماء المتضمنة معنى ان لا تحذف
افعالها في حال الاختيار لكونها فرع إن فلا يتصرف فيها مثل تصرفه
نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن نؤمنه يبت وهو
آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا **قوله ومن ثم قيل لو انك انطلقت**
لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض
واذا كان بعدها جاز لتعذره اي ومن اجل انهما يلزمان الفعل
لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف و
لاجل انهم اذا حذفوا الفعل فرعه بفعل ولم يشترطوا ههنا الشرط
ههنا ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر
فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا
امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا
جاز نحو لو انه حجر كان جمادا لتعذر الاتيان بالفعل **قوله**
واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم المضي لفظا او

كرهتك

وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني او ان لم تأتني لا
اي ان تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط
الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او ان لم تأتني
لاكرمتك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم
يطلب ان لا تعمل في الشرط لئلا يتخالفا فوجب ان يكون ماضيا
وكان الجواب للقسم لفظا لكونه اهم لتقدمه على الشرط والشرط
معنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض لمعنى لكونه معلوما
والشك في اللفظ قوله وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز
ان يعتبر وان يلغى نحو انا والله ان تأتني آتك وان اتيتني
فوالله لاتينك اي وان توسط القسم بتقدم الشرط عليه او
بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى اي
جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط الماضي
وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي
ويبطل القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان
اتيتني او ان لم تأتني فوالله لاكرمتك فليتوقف مقتضى كل
واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع
ما بعده جواب الشرط وح يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتبار

مع تقدم

مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني او ان لم تأتني
لاكرمتك فلجعل القسم وجوابه هو لاكرمتك سادا مسد
جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدا فيرجع الى ما وقع القسم
اول الكلام متقدما على الشرط وقد مر ذكره واما الغاؤه مع
تقدم الشرط عليه نحو ان تأتني والله آتك فلكثرة العناية بالشرط
لتقدمه فالشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما الغاؤه
مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تأتني آتك فلجعل الشرط
والجزاء خبر المبتدا وجعل المجموع للمبتدا والخبر سادا مسد
جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ نحو لئن اخرجوا
وان اطعتموهم اي وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام كلفظ
القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي
كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم
لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون قوله واما
للتفصيل اي واما وضعت لتفصيل المجمل نحو الناس اما زيد
فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرار اما كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده

بلغ نسخ مقابلة

اما اخري لكونه معلوما من الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفا
في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني قوله والتزم
حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا
وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق وقيل ان كان جايز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني
اي والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم
الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي مما
في حيز جوابها بين اما وبين فائها عوضا من الفعل المحذوف
وهو الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلي الفاء اما لكراهتهم
ان يلي آلة الجزاء آلة الشرط الا ترى ان معنى قولك اما زيد
فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء جوابها في
المراد من قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء مما في حيز
جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء
ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم بعد اما ليس
جزءا مما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز فاء الجزاء فيما قبله
بل هو معمول للفعل محذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد
الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما
زيد

منطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي
مهما ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق في الاول ومهما ذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف والايجاد النصب
في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل او ذكر
لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد
اما جايز التقديم على جوابها اي لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم
فمن الاول بمعنى انه جزء مما في حيز جوابها فهو اما مبتدأ نحو
اما زيد فمنطلق واما معمول لما في جوابها نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا لمنطلق مقدما على الفاء
وان لم يكن جايز التقديم على جوابها اي كان ما بعد الفاء ما يمنع
التقديم فمن الثاني يعني انه ليس جزءا مما في حيز جوابها بل
معمول لفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام
والحق ان الباب كله واحد فانه كما لا يجوز ان تعمل ما بعد
ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما
قبلها وان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء
لغرض فليجز ايضا في ان لذلك الغرض وفيه نظر لوجود المانع

من مغني اللبيب

في احدى الصورتين ووجود مانع في الصورة الاخرى وجواب انهما
لا يمنعان ان يعمل ما بعدهما فيما قبلهما العرض والالجاء اما زيدا فانا
منطلق بتقدير بذلك وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم
الجمعة بتقدير يحصل او يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف قوله حرف
الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا اي حرف الردع كلا
لانه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وانما يستعمل اذا سمع محال
او تقول على انسان مثلا اذا قيل فلان شتمك فقلت كلا اي
ارتدع من هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند
النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا في قوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه بني
لموافقته لفظا كلا التي للردع قوله تاء التانيث الساكنة
تلحق الماضي لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي
فمخير اي انما تلحق تاء التانيث الساكنة الفعل الماضي
ليدل على تانيث الفاعل اي ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث
نحو قامت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن
المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة
بالذات لئلا يشكل بمثل قامتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة

بالعرض

بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما مال الماضي لانه من التلاحق
غيره من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق
التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان
ظاهرا غير حقيقي فمخير مكرر لانه ذكره من قبل قوله واما الحاق علامة
التثنية والجمعين فضعيف اي اما الحاق علامة التثنية و
علامتي الجمعين اي المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة
التانيث الفعل عند اسناده الى مؤنث حقيقي لا يقال قاما الزيدان
ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء وعلى تقدير الحاقها نحو اكلوني
البراغيث ليست بضماير لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل علامات الحقت بالفعل ليدل على احوال الفاعل كتاء التانيث
والفرق بين علامة التانيث وعلامة التثنية والجمع انه يعلم
التثنية والجمع من لفظ المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التانيث
من لفظ المؤنث قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر
لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة
والترنم فقوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد
بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات لئلا يشكل بالتنوين

لالتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الثبات فقوله تتبع حركة الآخر
احتراز عن نون ساكنة في غير الآخر فانها لا تسمى تنوينا وقوله
لا لتأكيد الفعل احتراز عن نون التأكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع
احدها تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على ان له مكانة
في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين
يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة نحو سيبويه وسيبويه والثالث تنوين العوض وهو الذي
يلحق الاسم عوضا اما عن الياء او اعلاله نحو جوار واما عن
المضاف اليه نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه
عوض كان كذا عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين
المقابلة وهو الذي يقابل نون الجمع للمذكر السالم ولا يوجد
الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين التي فيها بمنزلة
النون في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى
هذه التنوينات اما بيان انه ليس بتنوين التمكن والتنكير فلوجوده
فيما كان علما غير منصرف واما بيانه انه ليس بعوض عن المضاف
اليه فلان المعنى غير موافق له واما بيان انه ليس بتنوين الترنم
فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم

النوع الثاني منه ما نكرة اسمية تقع التامة تقع في ثلثة ابواب وهو الذي

وهو الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف المطلقة لتحسين
الانشاد كقوله يا ابتا علك او عساكا قوله ويحذف من العلم
موصوفا بابن مضافا الى علم اقول اي يحذف التنوين من
العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد مر البحث عنه ويعلم منه
انه لو كان الابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو
جاءني رجل ابن عمرو وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين ويعلم
من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو
لعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف
بالابن في اللفظ وهمزة ابن في الخط متلازمان فاذا سقط التنوين
لفظا سقط الهمزة خطا فاذا ثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة
خطا فكانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها
لفظا ولهذا لم يحذف للفرق في المثنى وان وقع صفة لعلم
مضافا الى علم آخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم
الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه قوله نون التأكيد خفيفة
ساكنة وثقيلة مفتوحة مع غير الالف اي نون التأكيد
نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة

مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد من
الخفيفة وتجيء الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها
مبنية وتجيء المشددة متحركة لالتقاء الساكنين وتجيئها
مفتوحة لخفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع
غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة
وهي في المثنى والجموع المؤنث نحو اضربان واضربنان
لكونها شبيهة بنون المثنى فيهما تقول اضربن اضربان
اضربن اضربن اضربان اضربنان قوله ويختص بالفعل
المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والقسم اي يختص نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى
الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام
والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربن ولا تضربن
ووالله لاضربن وهل تضربن والا تضربن وليتك
تضربن وانما اختص هذا النون بما فيه معنى الطلب
لانه لا يؤكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قولنا
بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي ولا الحال

لانه لا يؤكد

لانه لا يؤكد الا ما فيه الطلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل قوله
وقلت في النفي اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي
فلا يقال زيد ما يضربن به الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما
جاز قليلا لتشبيهه بالنهي قوله ولزمت في المثبت القسم
اي ولزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت لان القسم
موضع التاكيد ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا يلزم
في غيره قوله وكثرت في مثل اما تفعلن اي كثرت زيادة
نون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط
لانه لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا بالنون
لئلا يحط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود
بالذات وهو ان قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم
اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين وهو
الواو في الجمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء
الساكنين نحو اضربن قوله ومع المخاطبة مكسور اي وما قبل
هذا النون مكسور في المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين تقول انت اضربن وهل تضربن يا
امرأة وهل تضربن قوله وفيما عداه مفتوح

اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا الضمير المذكورين والمخاطبة
مفتوح طلبا للخفة وهو في الواحد المذكر غائبا كان
او مخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربن وهل تضربن
يا زيد و زينب هل تضربن وهند هل تضربن ولا تضربن بقوله
وفيما عداه التثنية والجمع وان تناوله ظاهر اللفظ لانه
ذكر بعد احكامها قوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان اي وتقول في المثنى اضربان واضربان
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في
جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلث نونات متوالية قوله ولا يدخلهما
الخفيفة خلافا ليونس اي ولا يدخل نون التاكيد
الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربان و
اضربنان لانه يستلزم اما تحريك النون واما حذفها
لالتقاء الساكنين على غير حده وهما ممتنعان
خلافا ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين
على غير حده وهو التقاء الساكنين اللذين
لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما حرف مدغم في آخر

و التقاء الساكنين اللذين كذلك يبقى التقاء الساكنين على حده نحو
تمود الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين ونحو اضربان واضربنان
وانما جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوا على غير حده
لانه لما كان الاول مدا فكان الثاني في الصورة الثانية
فكانه تحرك بخلاف الصورة الاولى قوله وهما في غيرهما
مع ضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل اي و
نونا التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث
لا يخلوان من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا
مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربن
بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم و
تقول في اضربي اضربن بحذف الياء كما تقول اضربي القوم
بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول في
اضرب اضربن وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق
نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد ببيان اتصال
النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون
بالافعال المعتلة قوله ومن ثم قيل هل ترين وترون
وترين واغزون واغزن واغزن اي ومن اجل ان

النون مع الضمير البارز في ضمير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة
المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصلة تقول في اترين
اترين بكسر الياء لانه لما حذف النون التي ساكنان الياء
ونون التاكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة
المنفصلة نحو لم تري الناس وتقول في ترونّ ترونّ
بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة نحو ولا تنسوا
الفضل وتقول في تري واغزوا هل ترينّ واغزونّ بفتح
الياء والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب
رد المحذوف لعدم علة حذفه ووجب فتح الياء
والواو كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى
وتقول في اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين اغزنّ
بحذف الواو وضم الزاي وفي اغزي امر المخاطبة اغزنّ
بحذف الياء وكسر الزاء كما تقول في الكلمة المنفصلة
اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاي واغزي القوم
بحذف الياء وكسر الزاء فالمثالان الاولان لكون
النون مع الضمير البارز اعني الياء للمخاطبة والواو
لجمع المذكرين المخاطبين والمثالان المتوسطان

لكون النون

لكون النون مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران
لكون النون مع الضمير البارز وهو الواو ولامر جمع المذكرين
المخاطبين والياء لامر المخاطبة قوله والمخففة
تحذف للساكن وفي الوقف فيرد ما حذف اي
نون التاكيد المخففة تحذف لاحد الامرين وهو اما
التقاء الساكنين كقوله ولا تهين الفقير علك ان تركع
يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل على ان
تقديره كذلك انه لولاه لقيل لا تهن لانه يكون مجزوما
ح يجب رد ما حذف لنون التاكيد لعدم موجب حذفه
وهو نون التاكيد فتقول في اضربن اضربن اضربوا برد
الواو واضربي برد الياء وتقول في هل ترين يا امراة
وهل تخشونّ يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة
نون الاعراب لما ذكرناه وهو انتفاء موجب البناء
بخلاف التنوين فان حذفه في الوقف لا يوجب رد
المحذوف عند الفصحاء تقول في جاءني قاض
جاءني قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم
المنصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد

ليس بلازم للفعل فجاز ان تقدر النون المحذوفة
في الوقف كالمعدوم من الاصل فيرد ما حذف لوجودها
ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم
يرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ **قوله** والخفيفة
والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي ونون التاكيد
التي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف
تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا على الوقف في الاسم
وليكون علامة التاكيد باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة
للالف وانما لم تقلب الياء اذا كان مكسورا او واوا
اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم ولانه
لم يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت في
يا زيد ومن اضربن اضربوا في الوقف وفي يا امراة
اضربن

اضربن اضربي في الوقف لم يعلم انه بدل عن النون
او المحذوف المردود ولكن هذا آخر الكلام في هذا الكتاب
والحمد لله رب العالمين تمت الوافية في شرح الكافية
والحمد لله الذي نعمه وافية ورحمته كافية والصلوة والسلام
على محمد سيد الانبياء وعلى آله واصحابه الاتقياء وبعد
فقد وقع الفراغ بعون الملك الوهاب في يوم الثلثاء شهر
مبارك رمضان في رابع عشرة لسنة احد وتسعون بعد الالف
على يد الحقير عاصي المذنب المحتاج الى رحمة غني الوهاب
كان ابن زين الاسولت في محلة مشايخ غفر الله لهما و
لجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ولمن قال آمين
برحمتك يا ارحم الراحمين

[illegible]

اعلم انه لا يستعمل فعل التفضيل الا بالاضافة او اللام او من [illegible]

[illegible] قال الله تعالى [illegible]

باب [illegible]

[illegible]

[illegible]

كلمة هل في كلام العرب [illegible] اربعة اوجه احدها بمعنى قد نحو هل اتى اي قد اتى والثاني بمعنى الاستفهام نحو هل وجدتم ما وعد ربكم والثالث بمعنى الامر نحو فهل انتم شاكرون اي اشكروا والرابع بمعنى النفي نحو قوله فهل على الرسول الا البلاغ اي ما على الرسول [illegible] هل جزاء الاحسان الا الاحسان

[illegible]

اعلم ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب سبعة [illegible] الاول الجملة التي [illegible] والثاني الجملة التي وقعت [illegible] والثالث [illegible] والرابع ما وقعت [illegible] والخامس [illegible] والسادس [illegible] والسابع [illegible]

في جاء في التنزيل [illegible]

[illegible]

حرف الالف

حرف الالف ... فاما الذي يراد به الهمزة فقد مر في صدر الكتاب ... [illegible]

[illegible]

الثاني ان يكون للتذكر ... [illegible]

الثالث ان يكون ... [illegible]

الخامس الالف ... [illegible]

الرابع ان يكون علامة ... [illegible]

التاسع ... [illegible]

والوقف وهي الف انا ... [illegible]

تم كتيب

[illegible]

فصل في المرفوع المتصل ... [illegible]

[illegible]

وبوبا المناعمات من الكتائب كأنو كالقطات طيب المثام اذا اتت حدام تصدقوها فان القول ما قالت حذام

متى ابلى بطلب الشمس وطاوعها من حيث لا تمس وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس

تجرى على كبد السماء كما يجرى حمام الموت في نفس اليوم الذي افدى به ومنه فصل قف ابي الاخرس

للطارات عجبا هذا اسوا عجايبا اسل سقا ياخما باكلن ... ركاهن هما لا توت الله ...

ومن نابل نادى كلموت ذا ابن فما عطفت يوما عليه العواطف فمالي الى ... به كنت تالدا

وكاد لم يعص بالماء الفرات تحركنا اذ ذي اني نادى على انما تغدو المنية اوا

اذا انا لم اوفق عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء

[illegible]

حروف العاطفة

[illegible]

ما قيل الشيخ صفي الدين في جميع البحور الستة عشر وموازنها

طويل لدون البحور فضائل **طويل** فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

لمديد الشعر عندي صفات **المديد** فعلات فاعلن فاعلاتن

ان البسيط لديه يبسط الامل **البسيط** مستفعلن فعلن مستفعلن فعل

بحور الشعر وافرها جميل **الوافر** مفاعيلن مفاعيلن فعولن

كمل الجمال من البحور الكامل **الكامل** متفاعلن متفاعلن متفاعل

على الاهزاج تسهيل **الهزج** مفاعيل مفاعيل

في ابحر الارجاز بحر يسهل **الرجز** مستفعلن مستفعل مستفعل

رمل الابحر ترويه الثقاة **الرمل** فعلاتن فعلاتن فاعلاتن

بحر سريع ماله ساحل **السريع** مستفعلن مستفعلن فاعل

منسرح فيه يضرب المثل **المنسرح** مفتعل فاعلات مفتعل

يا خفيفا خفت به الحركات **الخفيف** فاعلاتن مستفعلن فعلاتن

ضرعنا الذي علاء **المضارع** مفاعيل فاعلاتن

اقتضب كما سالوا **المقتضب** فاعلات مفتعلن

ان جثت الحركات **المجتث** مستفعلن فعلات

عن المتقارب قال الخليل **المتقارب** فعولن فعولن فعولن فعول

حركات المحدث تنتقل **المحدث** فعلن فعلن فعلن فعل

٢٢٤

[illegible]

والرابع [illegible]

والخامس [illegible]

الكلمة اسم وفعل وحرف [illegible]

وجعلوا ذلك [illegible]

الواوات [illegible]

للتقسيم [illegible]

[illegible]

الرابع والخامس [illegible]

والسادس [illegible] والسابع [illegible]

[illegible] كقوله

وليكن

[illegible]

والخامس [illegible]

والسادس [illegible]

والسابع [illegible]

والتاسع [illegible]

والعاشر [illegible]

[illegible]

قال فرعون [illegible]

[illegible]